

دكتور نبيل السمالوطي

كلية البنات - جامعة الأزهر

# بناء القوة والتنمية السياسية

دراسة في علم الاجتماع السياسي

الطبعة الأولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م



الخزنة الوطنية العامة للكتاب  
مركز الأكتونية







# بناء القوة والتنمية السياسية

## دراسة في علم الاجتماع السياسي

دكتور نبيل السمالوطي  
كلية البنات - جامعة الأزهر

دار النشر  
الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٨



الهيئة المصرية العامة للكتاب



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والمعسر<sup>(١)</sup> إن الإنسان لفي خسر<sup>(٢)</sup> إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر<sup>(٣)</sup>

(صدق الله العظيم)





## مقدمة

تمثل قضية التنمية الشاملة مكانة كبرى في عالم اليوم - خاصة لدى الدول النامية - سواء على المستوى النظرى أو مستوى الدراسات والأبحاث ، أو على المستوى التطبيقي . وتعد قضية التنمية داخل الدول النامية قضية معقدة تتعلق بكيانها وبهائها ومستقبلها بالتنمية ترتبط بالاستقلال السياسى الى جانب انها ترتبط بالظروف الحياتية والمعيشية للجماهير وبطلعاتهم وآمالهم الشخصية والوطنية والقومية . فالتنمية بالنسبة لهذه الدول قدرها فاما أن تكون أولا تكون والطريق الوحيد لكي نوثقها وتدعم استقلالها السياسى والاقتصادى وتحقيق آمال شعوبها وإحتلال مكانة دولية مرموقة هو أن تطبق مجموعة من الخطط التي تتضمن برامج فعالة للتنمية الشاملة .

وتتمثل قضية التنمية قدرا كبيرا من إهتماماتى العلمية والبحثية على مدى يتجاوز العشر سنوات ، حاولت خلالها إصدار مجموعة من الدراسات النظرية والأبحاث الميدانية ، ففي سنة ١٩٧٤ أصدرت دراسة بعنوان علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، وفي سنة ١٩٧٥ أصدرت دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية بعنوان « الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر » وفي سنة ١٩٧٥ أيضا قدمت بحثا في المؤتمر الفكرى الأول للثريين العرب في بغداد حول « نماذج التنمية والتحديث الحضارى فى العالم الثالث ، مع تحليل نموذج للتوازن » وفى سنة ١٩٧٦ أصدرت الجزء الأول من كتابي بعنوان « التنمية والتحديث الحضارى : تحليل للإبعاد الاجتماعيه والنفسية للتنمية الاقتصادية » وفى نفس العام تقدمت ببحث ميدانى الى حلقة البحث التي عقدت بالخرطوم حول أثر التكنولوجيا على المجتمعات التقليدية وكان عنوان البحث « التنمية السياسية فى مجتمع القرية - دراسة حالة القرية المصرية » .

وفي سنة ١٩٧٧ صدر الجزء الثاني من كتاب « التنمية والتحديث الحضاري » وكان موضوعه اثيرعى « دراسة ميدانية للقرية المصرية ومقارنتها بقرى العالم الثالث - الافتتاح - التنظيم - القوة » هذا الى جانب انى أعد الآن دراسة حول قضية « البيروقراطية والتنمية الإدارية - دراسة فى علم اجتماع التنظيمات » سوف يصدر إن شاء الله خلال ١٩٧٨ .

واليوم أقدم هذه الدراسة حول بناء القوة والتنمية السياسية . وهو موضوع إحفل أهتمام بعض العلماء خلال السنوات الأخيرة ، حيث صدر العديد من الدراسات والأبحاث حول التحديث والتنمية السياسية ، أصطبقت أغلبها بصيغة البلولوجية واضحة ، فمضمون التنمية السياسية وعملياتها تختلف باختلاف التيارات المتصارعة فى علم الأجتاع كالتيار المادى والتيار المثالى أو الوطنى .

ويقف الباحثون اليوم من قضايا السياسة وعلم الإجتاع السياسى كالدولة والعزب والصقوة البيروقراطية والإدارة العامة والديموقراطية ... الخ موقفا متناقضا حسب طبيعة الفروض الخلفية والتوجيهات الايديولوجية والمعتقدات السياسية والإتهاءات الفكرية والمصالح الإقتصادية والاصول الطبقية ... الخ لكل منهم .

وأيا كان الأمر فإن الصلة واضحة بين برامج التنمية وطبيعته . بناء القوة داخل المجتمع ، على اعتبارات طبيعة برامج التنمية ونوعيتها وإنتاجاتها ونوعية الثفات التى توجه لصالحهم ، أو الإجابة على السؤال التالى : تنمية من أجل من ؟ إلى جانب تحديد الهدف الاستراتيجى للتنمية ومجموعة الأساليب التى من شأنها تحقيق هذا الهدف ... كل هذه الأمور تتوقف فى التحليل الأخير على طبيعة البناء الإجتاعى ونوعيه الصفوات السائدة - السياسية والإقتصادية والفكرية ،

تلك الصفوات القادرة على صنع وإصدار القرارات واجبة التنفيذ ، أو القادرة على التأثير الفعال على مراكز صناعة القرارات وتعبئة الرأى العام وتوجيهه فى إتجاه معين أو آخر .

وسأناقش فى هذه الدراسة التصورات المختلفة لبناء القوة وأعرض مختلف أساليب ومناهج دراسة هذا الموضوع فى علم الاجتماع بما يتضمنه من موضوعات ترتبط به كالسلطة والنفوذ والجبر والسيطرة ... الخ .

ويتضح لكل من يعالج أمور الواقع الاجتماعى صدق ما يذهب اليه «أمرس هارلى» A. Howley من أن القوة تتخلل الحياة الاجتماعية فأى علاقة اجتماعية هى علاقة قوة وأى تنظيم أو نسق اجتماعى هو نسق للقوة ، وأن الحياة الاجتماعية لى سوى مجموعة من معادلات للقوة . ويتضمن هذا الكتاب معالجة لقضية السلطة من حيث مفهومها وما طرح بصدها من نظريات ومداخل دراستها ، الى جانب عرض متواضع لأم قضاي التنمية السياسية . من حيث مفهومها ومضامينها ومداخل دراستها وأرباطها بقضايا علمى السياسة والاجتماع السياسى كالدولة والتنظيم والحزب والصفوة والديموقراطية .

وإذا كانت عمليات التنمية من شأنها تحقيق عملية التحول البيروقراطى Bureaucratization أو المصياغة البيروقراطية داخل المجتمع بمعنى كثرة عدد التنظيمات البيروقراطية وإتساع نطاقها وتعدد بناءاتها وتشابك العلاقات داخلها .

فقد حاولت التعرض لأرباط عمليات التنمية السياسية بقضية البيروقراطية مينا مختلف التيارات المتصارعة بصدد مستقبل البيروقراطية وأرباطها بحركة المجتمع نمواً وتنمية .

ولاي يمكنني أن أدمى بالطبع أنني أقدم اليوم دراسة جامعة مانعة حول قضايا القوة والتنمية السياسية من منظور علم الاجتماع ، لأن هذا الأمر فوق طاقتي ، غاية ما في الأمر أنني أقدم محاولة يحتاج إليها المكتبة العربية ، أعرف أنها محاولة يشوبها الكثير من النقص والقصور .

وأتى أنظر إلى هذه المحاولة على أنها دعوة للاخوة الزملاء ولطلاب العلم لتناول هذه الموضوعات بالدراسة والبحث من أجل تقديم دراسات أكثر غنى وخصوبة وعمقا ، خاصة وأنها تمثل أهمية كبرى بالنسبة لمخططي برامج التنمية وراسمي السياسة الاجتماعية داخل الدول النامية ، إلى جانب أنها موضوعات تختلف عليها أشد الاختلاف .

والواقع أننا نحتاج إلى العديد من الدراسات الميدانية - تحقق في واقعنا الاجتماعي والحضاري - والدراسات النقدية التي تتيح لنا إعادة اختبار قضايا التنمية سواء في الغرب أو الشرق وإعادة النظر في ما طرح في تراث التنمية من آراء وتصورات ونظريات وفروض .

وأعتقد أن هذا السبيل هو الذي يجتنبنا نقل نماذج جاهزة للتنمية صيغت داخل مجتمعات تختلف بناهياً وتاريخياً وحضارياً عن واقعنا الاجتماعي المتفرد . هذا وبالله التوفيق ،

## محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة

### الفصل الأول :

#### ١ - ٣٠ الدراسات السياسية بين الاتجاهين التقليدي والسلوكي

٣

١ - مقدمة

٤

٢ - مجال الدراسة في العلوم السلوكية التقليدي والحديثة

١٠

٣ - علم الاجتماع السياسي وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع

١٤

٤ - نشأة المجتمع السياسي : الاتجاهات التفسيرية

٢٠

٥ - المجتمع السياسي وظاهرة السلطة

٢٣

٦ - اتجاهات الدراسة النظرية والمنهجية في علم الاجتماع السياسي

٢٩

٧ - مراجع الفصل الأول

### الفصل الثاني :

٣١ - ١٥٠

#### سوسيولوجية القوة

١ - تطور الاهتمام بدراسة القوة في علم الاجتماع

٢ - أهمية دراسة القوة في علم الاجتماع

٣ - تعريف القوة وعلاقتها بالسلطة والتأثير والضغط والنفوذ

- ٤ - معادلة القوة والاختلاف الايديولوجي حولها
- ٥ - اشكال القوة وتوزيعها
- ٦ - نتائج القوة : التكامل والصراع الاجتماعي
- ٧ - القوة والسق الاجتماعي
- ٨ - التحليل الاجتماعي للقوة
- ٩ - مداخل ونظريات دراسة وتفسير القوة ٨٤
- ١٠ - تقويم دراسة القوة في علم الاجتماع ٩٨
- ١١ - مراجع الفصل الثاني ١٠٥ - ١٠٣
- الفصل الثالث :
- الدراسة السوسيولوجية للسلطة والقيادة السياسية ١٠٧ - ١٤١
- ١ - تمهيد ٠٩
- ٢ - مداخل دراسة السلطة ١١٣
- أولا : المدخل الفلسفي ١١٣
- ثانيا : المدخل السياسي ١١٤
- ثالثا : المدخل السوسيولوجي ١١٤
- ٣ - مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها ١٢٥
- ٤ - السلطة والتنظيم ١٣١

- ١٢٦ - تفسير الموضوع للسلطة
- ١٢٦ - بناء القوة والقيادة السياسية
- ١٣٢ - القيادة السياسية بين الاحتكار والتعدد
- ١٤١ - مراجع الفصل الثالث
- الفصل الرابع :

- ١٤٣ - ١٩١ التنمية السياسية : مفهوما وعملياتها
- ١٤٥ ١ - عمليات التنمية والتحديث السياسي
- ١٤٧ أ - ترشيد السلطة
- ١٤٨ ب - تباين الوظائف السياسية
- ١٤٩ ج - تحقيق المشاركة السياسية
- ١٥٠ ٢ - مدخل دراسة التنمية السياسية
- ١٥٠ أ - المدخل الوظيفي أو مدخل التوازن
- ١٥٢ ب - المدخل المادي أو مدخل الصراع
- ١٥٣ ج - المدخل الإداري
- ١٥٤ د - مدخل الثقافة السياسية
- ١٦٠ ٣ - التنمية السياسية ودراسة الصغرة في علم الاجتماع السياسي
- ١٧٠ ٤ - التنمية السياسية وقضية التنظيم الحزبي

- ١٨١ - التنمية السياسية وفكرة الدولة
- ١٨٤ - التنمية السياسية والتغير الاجتماعي
- ١٨٩ - ١٩١ - مراجع الفصل الرابع
- الفصل الخامس

- ١٩٣ - التنمية السياسية والتنمية الإدارية
- ١٩٥ - مقدمه حول تصور البيروقراطية والإدارة في علم الاجتماع
- ٢ - ربط التنمية السياسية باختفاء الإدارة البيروقراطية
- ٢٠١ ( التيار الماركسي )
- ٣ - ربط التنمية السياسية بتزايد التحول البيروقراطي
- ٢٠٨ ( التيار القيمي )
- ٤ - ربط التنمية السياسية بتزايد الاتجاه الأوليغاركسي داخل المجتمع والتنظيات
- ٢١٦ ( نظرية ميشلز )

- ٥ - مناقشة نقدية للاتجاهات الكبرى في دراسة البيروقراطية وتحليل
- ٢٢٤ أمراض التنظيمات
- ٢٤١ - مشكلات التوافق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم
- ٢٤٦ - أساليب مواجهه مشكلات البيروقراطية وأمراض التنظيمات
- ٢٥٥ - مراجع الفصل الخامس







## الفصل الأول

### الدراسات السياسية بين الاتجاهين التقليدي والسلوكي

- ١ - مقدمة
- ٢ - مجال الدراسة في العلوم السلوكية التقليدية والحديثة
- ٣ - علم الاجتماع السياسي وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع
- ٤ - نشأة المجتمع السياسي - الاتجاهات التفسيرية
- ٥ - المجتمع السياسي وظاهرة السلطة
- ٦ - اتجاهات الدراسة النظرية والمنهجية في علم الاجتماع السياسي



## ملحة عامة :

شغلت قضية السياسة الفكر البشرية منذ القدم نظرا لارتباطها بأمور عملية تمس الانسان في أمنه وحريته وملكيته ومستقبله . ولعل هذا يتضح من أنها ترتبط بنظام الحكم وبعدة أسئلة منها من الذى له الحق الشرعى فى الحكم، وماهى مؤهلات الوصول إلى السلطة ؟ وماهى أساليب ممارسة السلطة ؟ وماهى حدود تلك الممارسة ؟ وما هو موقف الجماهير من السلطة ؟ ... وماهى الضمانات التى تكفل حقوق الجماهير فى مواجهة الحاكم ؟ ... إلى غير ذلك من الأسئلة التى تفصل مباشرة بالتنظيم الاجتماعى وبأساليب الضبط داخل المجتمع . ومثل تلك الاسئلة وغيرها طرحت على بساط البحث أفلاطون منذ آلاف السنين ومازالنا مطروحة حتى الآن . وتختلف المجتمعات بشكل واضح فى الاجابة على هذه التساؤلات ، بل وفى نوعية التساؤلات المطروحة أصلا . وينشئ هذا الاختلاف عن التنوع الابدئولوسى وتباين الابنية الاجتماعية والاقتصادية والمذهبية بين الدول .

ويرجع مصطلح السياسة Politics إلى كلمة Polis الاغريقية وتعنى المدينة . ولا يقصد بالمدينة هنا الجانب المادى، وإنما يقصد أساليب ومحددات التنظيم الاجتماعى داخلها ، ومجموعة القواعد والمعايير التى تنظم علاقات الناس وكلمة السياسة كلمة عربية تعنى لغويا القيام على الشئ بما يصلحه . فالوالى يسوس الرعية ، بمعنى أنه يحقق مصالحهم ويدير أمورهم . وعلى الرغم من تعدد مفاهيم السياسة - اصطلاحيا - (حيث يقصد بها صفة المواطن وحقوقه داخل التنظيم الاجتماعى ، وأحيانا يشير إلى مجموعة الإجراءات التى تتخذها السلطة العامة لتنظيم شؤون المجتمع ، وأحيانا يشير إلى دستور الدولة ونظام

الحكم فيها ... ) إلا أن موضوع البحث السياسى - أيا كان - يدور حول  
فكرة السلطة داخل المجتمع، تلك السلطة التى تعد ضرورة من ضرورات التنظيم  
الاجتماعى social imperatives.

### مجال الدراسة فى العلوم السياسية - التقليدية والحديثة

يذهب بعض الباحثين إلى أن علم السياسة هو ذلك العلم الذى يبحث  
أساسا فى موضوع الحكومة ، على أساس أن الحكومة بمعناها الواسع هى التى  
تمثل السلطة وممارسة السلطة داخل الجماعة السياسية. ويتضمن مفهوم الحكومة  
مجموعة من المفاهيم التى تحتل أهمية كبرى فى التحليل السوسولوجى كالضبط  
الاجتماعى والسلطة والتنظيم ، والقيادة والتنمية . وهذا يعنى أن علم السياسة  
يعالج مجموعة من الظواهر الانسانية التى تلازم مجتمع الانسان أينما وجد .

وقد كانت النظم السياسية فى الماضى وحتى عهد قريب ، تعد مرادفة  
للأشكال التى تمارس بها السلطة ، بمعنى أنه كان يقصد بها أشكال الحكومات  
ولكن الأخذ بهذا المعنى يحصر موضوعات النظم السياسية، وبالتالي موضوعات  
علم السياسة على البحث فى شكل الدولة (دولة موحدة أو اتحادية) وشكل الحكومة  
(ملكىة أو أرستوقراطية أو جمهورية أو دكتاتورية أو ديمقراطية) ووسائل  
إسناد السلطة إلى الحكام (الانتخاب أو التصيين أو الوراثة) والوظائف القانونية  
للسلطة (الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية). أما أهداف السلطة ومجالات  
نشاطها الواقعى فلم تكن تحظى باهتمام الباحث ، كما أنها لم تكن ذات أثر فى  
تمييز النظم السياسية المختلفة . ولعل هذا هو ما جعل الباحثين يركزون عند  
دراسهم للنظم السياسية على النصوص الدستورية المنظمة للسلطة .

وقد ظل هذا التصور لطبيعة النظام السياسية حتى عهد قريب، نتيجة للفصل شبه المطلق بين نشاط السلطة ونشاط الأفراد فقد كان مجال نشاط السلطة أو النشاط الحكومي ضيقاً ومحدوداً، حيث كان يمثل أساساً حول الدفاع عن المجتمع ضد الاعتداءات الخارجية، وحفظ الأمن في الداخل، وإقامة العدل بين أعضاء المجتمع. ومن ثم فقد كانت مجالات السلطة واجدة مهما اختلفت أشكالها أو وسائل ممارستها، وكان الاختلاف بين الدول يمثل أساساً في أشكال الحكومات ووسائل ممارسة السلطة، وليس في مجال نشاطها.

ويمكن القول بأن هناك علاقة تفاعلية قوية بين النظام السياسي داخل المجتمع وبين النظام والظروف الاقتصادية داخله. ففي ظل النظام الرأسمالي، إقتصرت وظيفة السلطة أو الدولة على الحماية الخارجية والأمن الداخلي، وهذا هو ما أدى بالبعض إلى إطلاق مصطلح الدولة البوليسية أو الحارسة على مثل هذه الدولة. وفي هذا الإطار يكون الاختلاف بين الدول ليس راجعاً إلى طبيعة نشاط الدولة، ولكن يرجع إلى اختلاف أشكال الحكومات وطرقه تفقد السلطة فحسب. ولكن النظام الرأسمالي وعدم تدخل السلطات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل إيجابي أدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المدمرة للمجتمع، أهمها مشكلات الاحتكار وسرقة التوزيع والتقلبات الاقتصادية والبطالة وعدم مراعاة مصلحة المجتمع والفساد السياسي. يضاف إلى هذا أن النظام الرأسمالي أدى إلى ظاهرة الاستعمار والمنافسة الاستعمارية بين الدول، وبالتالي إلى الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤/ ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩/ ١٩٤٥) مما أدى إلى إضعاف إقتصاديات كثير من الدول وإلى التفكك الاجتماعي داخلها.

وقد أدت كل هذه المشكلات إلى جانب أزمة الكساد الأعظم الذى ساد معظم دول العالم ، خاصة الولايات المتحدة وانجلترا وبقية الدول الرأسمالية خلال الثلاثينات ، إلى إعاده النظر فى وظيفة السلطة داخل المجتمع ومجال النشاط الحكيمى ولعل هذا هو الذى أدى إلى ظهور النظرية الكينزية لمواجهة مشكلات النظام الرأسمالى وإلى قيام السلطات العامة بتوجيه النشاط الاقتصادى. وهكذا ظهر نظام الاقتصاد الموجه *Controlled economy*. وقد اختلف حجم التدخل أو النشاط الاقتصادى والاجتماعى للسلطة أو للحكومة أو للدولة. فقد يكون تدخل السلطات العامة فى النشاط الاقتصادى الخاص ودعمه وحمايته ، مثل حماية الملكية الخاصة ، وخدمات الدفاع الخارجى ، والأمن الداخلى ، وخدمات القضاء ، وإقامة المشروعات التى يعجز الأفراد عن القيام بها أو يجمعون عن الدخول فيها ، وإقامة بعض المرافق العامة ... الخ . وقد يكون تدخل السلطات العامة فى النشاط الاقتصادى تدخلا علاجيا ، بمعنى أن الدولة تفرض من القيود ، وتصدر من التشريعات ما يكفل علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، كالتشريعات المالية ، والتنظيمات الضريبية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية بالمجان لذوى الدخول المتواضعة ، وحماية المستهلكين ، وعلاج النتائج السلبية للتقلبات الاقتصادية ... الخ .

وقد اضطررت العديد من الدول الرأسمالية الغربية إلى توسيع مجال اختصاص السلطات العامة ليمتد إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الدول اختلفت من حيث طبيعه هذه الاختصاصات ومدى تدخل الدولة والواقع أن تدخل الدولة أو ممارسه الاقتصاد الموجه لم يستطع مواجهه تلك المشكلات بالكفاءة الواجبه، حيث ظلت تعاني من مشكلات البطالة والتضخم



والاحكام وإرتفاع الأسعار والصراع الطبقي والاجتماعي داخل المجتمع :  
وعندما إنتهت الحرب العالمية الثانية ، تزايدت أنشطه السلطات العامة أو  
سلطات الدولة في العديد من دول الغرب . وأخذ العديد منها بمبدأ التخطيط  
الاقتصادي لإعادة بناء المجتمع بعد التهلك والخراب الذي أحدثته الحرب ،  
خاصة بعد نجاح تجربته التخطيط للتنمية في الاتحاد السوفيتي .

وفي نفس الوقت الذي كانت الدول الغربية تعاني من مأخذ النظام الرأسمالي،  
وتحاول تقييده والأخذ بسياسة الاقتصاد الموجه ، أخذ الاتحاد السوفيتي في  
تطبيق النظام الاشتراكي الذي يوسع من مجال نشاط السلطة العامة من خلال  
تكوين القطاع العام وتأميم وسائل الإنتاج والأخذ بمبدأ التخطيط الاشتراكي  
القومي الشامل . وقد استطاع من خلال هذه التجربة تحقيق معدلات سريعة  
ومتقطعة للنمو الاقتصادي بفضل التخطيط الذي بدأ سنة ١٩٢٨ . فبفضل  
التخطيط الذي تتولاه السلطات العامة وتديره لصالح الجماهير ، استطاع الاتحاد  
السوفيتي إعادة بناء مدمرته الحرب وبناء قاعدة صلبة من الصناعات الثقيلة ،  
وإعداد مجموعة كبيرة من الحوارة والمهندسين والفنيين ورجال الإدارة اللازمة  
لإطلاق برامج فعالة للتنمية الشاملة على كافة المستويات القومية والإقليمية  
والمحلية . وقد أخذت دول شرق أوروبا بمبدأ التخطيط الاشتراكي بعد الحرب  
العالمية الثانية . وعلاوة على هذا فإن معظم الدول النامية تبني الاتجاه الاشتراكي  
الذي يوسع من ميدان نشاط السلطات العامة ، ويوظفها في خدمة جماهير المجتمع  
وذلك من خلال الأخذ بمبدأ التخطيط القومي الشامل .

وهكذا نجد أن الدول لم تعد تختلف من حيث أشكال السلطة أو الحكم ،  
وأنما هي تختلف في سبل ممارستها ، وكمياتها ، ودرجة تدخلها في الحياة العامة .

حدود تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى التنظيمات والأفراد . ولذلك فإنه لا يمكن عند دراسة النظام السياسي لدولة ما في الوقت الحاضر الاقتصار على تحليل نظام الحكم فيها ، بل يلزم أيضا تحليل نظامها الاجتماعي القائم من ناحية ، ونظامها الاجتماعي الذي تستهدف السلطات الحاكمة تحقيقه مستقلا . وبمعنى أوضح فإن فهم النظام السياسي لدولة ما لا يتحقق من خلال تحليل الوثائق السياسية والقوانين العاملة في تلك الدولة وعلى رأسها القانون الدستوري فحسب ، ولكنه يتحقق بشكل أدق من خلال الوقوف على الفلسفة الاجتماعية وطبيعة الايديولوجية الموجهة لسياسة الدولة ، ودور الدولة في تنظيم اقتصادها القومي وجماعات الضغط Pressure groups التي تمارس النفوذ والتأثير في تشكيل الحياة والعلاقات السياسية ، والرأى العام ودوره في التوجيه السياسي ، وأثر الجماعة في توجيه السلطة ، وبناء وظائف التنظيمات السياسية القائمة .

وهكذا إنسع مفهوم السياسة في العصر الحديث ، فلم يعد هذا المفهوم قاصراً على تحقيق الدفاع والأمن والعدالة بين الأفراد فحسب ، ولكنه امتد ليشمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصبحت تمارسها السلطات العامة داخل المجتمع ، مثل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتشريعات الاجتماعية . ولاشك أن طبيعة النظام السياسي تختلف من دولة الى آخر على حسب مدى تدخلها في تلك السلطات . ويقول آخر فإن ما يهمنا عند التحليل السياسي لمجتمع ما ليس فقط شكل الدولة ، وإنما دورها في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القائم داخلها ، فقد تختلف دول تتبنى نفس الشكل السياسي ( كالنظام الرأسمالي أو البرلماني مثلا ) من حيث هذا الدور ، بينما تحقق

دول مختلطة من حيث هذا الشكل في ذلك الدور<sup>(٢)</sup>. ويمكن القول بأنه من الأدلة على فساد الفكرة القديمة التي كانت تسوى بين النظم السياسية وبين نظام الحكم وأشكال الحكومات، أن المذهب الماركسي لا يميز اهتماماً لنظام الحكم على الرغم من أهدافه الأيديولوجية والسياسية. فوسائل وأهداف النشاط السياسي لا ترتبط في نظر «ماركس» بالوضع الدستوري أو تنظيم السلطات العامة داخل الدولة.

والواقع أن القوة السياسية داخل الدولة ليست حكراً على الحكام الذين يمارسون الحكم بناءً على الإجراءات والقواعد الدستورية والقانونية، فهناك مجموعة من القوى الأخرى داخل المجتمعات الحديثة تمارس أنواعاً أخرى من القوة السياسية قد تفوق أصحاب القوة السياسية الرسمية داخل المجتمع، مثل الأحزاب المعارضة وكبار الرأسماليين ورجال الصناعة والبنوك وطبقة المديرين والنقابات ورجال الإعلام ورجال الدين ... الخ.

وهكذا فإن تحليل النظام السياسي داخل مجتمع معين يتطلب تحليل نظام الحكم داخل ذلك المجتمع، كما تحدده الوثائق القانونية والدستورية ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، إلى جانب تحليل مختلف القوى والتنظيمات والجماعات التي تمارس نفوذاً وتأثيراً على العلاقات والقرارات السياسية داخل ذلك المجتمع. يضاف إلى ذلك أن تحليل النظام السياسي داخل المجتمع يتطلب دراسة التفاعل بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع سواء القوى الرسمية أو غير الرسمية كالرأى العام والجمعيات وأجهزة الإعلام والنقابات ... الخ.

وإذا كانت العلوم السياسية تدرس الظواهر السياسية داخل المجتمع، أو

ندرس السلطة والقوى والعلاقات السياسية ، أو تدرس النظام السياسي للمجتمع  
فإنها تنقسم الآن إلى عدة فروع من المعرفة يكاد يكون لكل منها كيان مستقل  
ومن أم هذه الفروع : (٣)

- ١ ( فلسفة السياسة ٢ ( الحكومة ٣ ( السياسة المقارنة
- ٤ ( الحكومات المحلية ٥ ( الإدارة العامة ٦ ( القانون الدولي
- ٧ ( القانون الدستوري

### علم الاجتماع السياسي وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع

يتضمن علم السياسة كما يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية عنصرين  
أساسيين هما : النظرية السياسية والإدارة الحكومية . ويذهب بعض علماء  
الاجتماع مثل « إنكلز » إلى أن علم السياسة بهذا الشكل لا يتضمن أية معالجة  
مركزة للسلوك السياسي . فالباحثون في العلوم السياسية يعالجون تحت عنوان  
النظرية السياسية ، تلك الأفكار والتصورات والنظريات التي طرحت حول  
السلطة والحكومة والدولة في العصور القديمة والوسطى والحديثة ، أو منذ  
أفلاطون حتى هارولد لاسكي . كذلك فإنهم يعالجون تحت عنوان الإدارة  
الحكومية ، البناء والوظائف الرسمية للأجهزة الحكومية ، ولكنهم لا يتناولون  
الأداء الفعلي لهذه الوظائف في الواقع التطبيقي إلا بصورة سريعة وغير مركزة  
وقد سبق أن أوضحنا كيف أن تصور العلماء لمجال الدراسة في العلوم  
السياسية ، ظل حتى عهد قريب محصوراً في النظام السياسي كما تعكسه الوثائق  
القانونية وخاصة القانون الدستوري ، الذي يحدد بناء السلطة وطبيعتها ووظائفها  
وأسلوب تنفيذها ... إلخ كما يحدد شكل الدولة والحكومة والسلطات العامة  
والحرريات . وقد وجد الباحثون في العصر الحديث ، أن هناك العديد من العوامل

الاجتماعية التي تشكل البناء والنظام والعلاقات السياسية داخل المجتمع ، غير تلك الوثائق القانونية ، مثل الرأي العام ، والنظريات الاجتماعية القائمة ، والصراعات الاجتماعية ، والنظام الطبقي والاقتصادى داخل المجتمع ، كذلك فإن هناك علاقات تفاعلية بين مختلف النظم الاجتماعية كالنظام الدينى والأسرى وبين النظام السياسى ، كذلك هناك علاقة بين الأعراف والتقاليد ، أو بين البناء الثقافى للمجتمع وبين بنائه السياسى . وتكشف الكثير من الدراسات عن وجود بعض الاختلافات فى بعض الأحيان بين النظام السياسى كما تعبر عنه الوثائق القانونية للمجتمع ، وبين النظام السياسى كما هو مطبق فعلا فى الواقع الاجتماعى .

ويعالج علم الاجتماع النظام السياسى داخل المجتمع من منظور سوسيولوجى شامل ، أو فى علاقته التفاعلية مع مختلف النظم الأخرى المشكلة لبناء المجتمع ككل . وإذا كان علم السياسة يهتم بموضوع السلطة السياسية داخل الدولة وهو ما يطلق عليه السيادة Sovereignty ، فإن علم الاجتماع يعالج ظاهرة السلطة باعتبارها إحدى الضرورات الوظيفية داخل أية جماعة إنسانية . فقيام الجماعة يفترض وجود سلطة قادرة على قيادتها وأداء المهام التنظيمية داخلها ، وتحقيق الوحدة والتنظيم والاستمرار والاستقرار لها . ويهتم التحليل السوسيولوجى فى مجال علم الاجتماع السياسى بدراسة سلطة الدولة أو القوة السياسية للدولة فى علاقتها بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ، كالقوة الاقتصادية والقوة الدينية والقوة الفكرية والقوة العسكرية ... الخ<sup>(١)</sup> .

كذلك فإن علم الاجتماع السياسى يهتم بدراسة التطلعات السياسية للأحزاب أو التنظيمات الحكومية ، من حيث بنائها وتسلسلها التنظيمى وطبيعة المتغيرات الاجتماعية داخلها كالأدوار والمراكز والقيادة ... الخ ، كذلك تدرسها فى

علاقتها بمختلف التنظيمات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ، مثل التنظيمات الاقتصادية والدينية ... الخ . يضاف إلى ذلك فإن علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة طبيعته الصفوة Elite داخل المجتمع ، وخاصة الصفوة السياسية في الدولة وتركز هذه الدراسة على خصائص هذه الصفوة من مختلف الجوانب الاقتصادية والتعليمية والالتقاءات الفكرية والعرقية والمهنية ... الخ .

يضاف إلى كل ذلك أن علم الاجتماع السياسي يهتم بقضية الصراع والتنافس السياسي داخل المجتمع ، من حيث دوافعه وعمر كانه وأساليبه وطريقة إدارته وأهدافه . ولا شك أن هذا الصراع يختلف باختلاف البناء الثقافي والتاريخي للمجتمع ، كما يختلف طبيعة النظام السياسي القائم ، فهو في الدول ذات الأحزاب المتعددة غيره في الدول ذات الحزب الواحد ، غيره في الدول التي تبني نظاماً أخرى غير هذه أو تلك .

ويهتم علماء الاجتماع السياسي في هذا المجال بدراسة الجوانب التفاعلية بين مختلف الجماعات المتصارعة القائمة داخل المجتمع ، كالصراع الطبقي والاقتصادي والفكري ... ، وانعكاس كل ذلك على الصراع السياسي .

كذلك فإن الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي ، يهتمون بدراسة المفهوم السياسي الواقعي Real political behaviour ، مثل السلوك الانتخابي والسلوك الحزبي ، أو سلوك الناس أثناء العملية الانتخابية ، وممارسة الأنشطة السياسية داخل مختلف التنظيمات السياسية ويهتم ذلك العلم كذلك بدراسة آراء وانهايات وقيم المواطنين التي تتعلق بالقضايا السياسية ، كما يهتم يبحث بناء ووظائف التنظيمات الطوعية ، وعملية اتخاذ القرار داخل مختلف التنظيمات السياسية .<sup>(٥)</sup>

ويمكن القول بأن هذه المجالات المختلفة التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي، هي التي جعلت منه أحد الفروع الهامة للعلوم السلوكية المعاصرة. وقد بنى العديد من علماء السياسة هذا المنظور السوسيولوجي عند معالجة مختلف القضايا السياسية، بحيث يمكن إدراج دراساتهم داخل مجال العلوم السلوكية. ومن أبرز هؤلاء العلماء «كاي» V.O. Key و «روبرت داهل» R. Dahl. وهنا تتلاقى الفروق بين نموذج التحليل السوسيولوجي ونموذج التحليل السياسي، حيث يسترشد التحليل السياسي عند هؤلاء العلماء بأساسيات التحليل السوسيولوجي وفي مقدمتها النظرة الشمولية التكاملية للمجتمع وللموضوع الدراسي.

ونستطيع أن نقول بوجه عام أن المنظور الشمولي والتكامل لعلم الاجتماع يستوجب معالجة الظواهر السياسية داخل المجتمع كالسلطة والضغط والقانون والتنظيمات السياسية والصراع والمنافسة في المجال السياسي... الخ، من خلال ربطها ببناء المجتمع ونظمه الأخرى، ومن خلال تفهم أصولها التاريخية وبنائها التنظيمي وما تؤديه من وظائف اجتماعية داخل المجتمع. وقد استطاع بعض علماء الاجتماع - مثل «روبرت ماكيفر» R. MacIver - أن يقدم من خلال هذا المنظور إسهامات قيمة في مجال التحليل السياسي.<sup>(٥)</sup>

## المجتمع السياسى

### نشأة المجتمع السياسى :

لا يوجد النظام السياسى إلا داخل الحياة الجماعية بطبيعة الحال ، وهذه الحياة الجماعية لا بد لها من مقومات أساسية فى مقدمتها الهدف المشترك والتنظيم والغبط والسلطة والقيادة أو الرئاسة . فالنظام السياسى يفرض انقسام أعضاء الجماعة إلى قسمين ، قادة وأتباع أو حكام ومحكومين . ولا شك أن صور التنظيم السياسى تختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة تاريخية لأخرى ، فقد يتخذ شكل التنظيم القبلى أو الملكى أو الجمهورى ... الخ ، ولكن وجود التنظيم السياسى داخل أى مجتمع بشرى ضرورة اجتماعية أساسية .

ولنا أن نتساءل عن نشأة الحياة الجماعية ، وبالتالى نشأة المجتمع السياسى . ونستطيع القول بأنه قد ظهر الرد على هذا التساؤل اتجاهان أساسيان هما : (١)

الأول : اتجاه المقد الإجماعى : ويمثله « بوفدروف » و « ولف » و « هوبز » و « لوك » و « روسو » وغيرهم من فلاسفة القرن الثامن عشر . ويتفق أنصار هذا الاتجاه فى افتراض وجود حياة بدائية للإنسان سابقة على الحياة الجماعية بصورها المختلفة ، وأن هذه الحياة الأخيرة ظهرت بإرادة الإنسان نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف التى أدت بالأفراد إلى التجمع والدخول فى عقد اجتماعى لبدء حياة جماعية ، كما يختلفون من حيث بيان طبيعة هذا العقد وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، ومن حيث بيان حقوق وواجبات كل منها . وعلى سبيل المثال فأننا نجد أن « توماس هوبز » فيلسوف الملكية



الانجليزية يذهب إلى أن الحياة البدائية السابقة على التجمع الإنساني كانت مليئة بالشرور والصراعات والآثام ، حيث كان يسودها قانون القاب « كل وإلا فأنت مأكول » . وقد كان خلالها الإنسان ذليلاً لأخيه الإنسان ، وبالتالي اتسمت تلك الفترة بانعدام الأمن والثقة ، وهذا ما جعل للناس يجتمعون ويتفقون على التنازل عن حقوقهم لشخص منهم ( الحاكم ) مقابل الخروج من حالة انعدام الأمن . والعقد عند « هوبز » من طرف واحد فقط وهم الرعية ، وبالتالي لا يحق لهم بعد الدخول في الحياة الجماعية الاعتراض على الحاكم أو مخالفته . وقد حاول « هوبز » من خلال هذا التصور الفلسفي أن يبرر الحكم الملكي المستبد في إنجلترا في القرن السابع عشر (٦) .

أما « روسو » فهو على العكس تماماً من « هوبز » فهو يرى أن حياة الإنسان البدائي هي حياة الفطرة والخير والفضيلة ، وأن الاجتماع والحضارة أدت إلى الفساد والشرور الاجتماعية . كذلك يختلف عنه في تصور العقد والعلاقة بين الحاكم والمحكومين . فالناس عندما يدخلون في الحياة الجماعية لا يقدمون على التنازل عن حرياتهم وحقوقهم لشخص أو أشخاص معينين في مقابل شيء معين كما هو الحال عند « هوبز » ولكنهم يتنازلون للإرادة العامة التي هي محصلة إرادات الأفراد جميعاً ، فهم جميعاً شركاء في الحكم وفي المسؤولية وفي السلطة . وهكذا دافع « روسو » عن حرية الفرد المواطن وعن الديمقراطية سواء في شكلها الاجتماعي ( حيث نادي بضرورة تهريب الدخول وتقليل الفوارق بين الطبقات ) أو في شكلها السياسي أو المشاركة الإيجابية في الحكم والسلطة .

ويمكن الرجوع لنظرية العقد الاجتماعي لتفسير نشأة الحياة الجماعية إلى بعض كتاب السياسة في العالم القديم . فقد ذهب « شيشرون » المتكلم الروماني في تعريفه

للدولة إلى أنها شركة أو جماعة تتولد عن مصدر اتفاق ، وتفترض أن الأفراد قد تنازلوا بآرادتهم عن بعض حرياتهم البدائية في مقابل الدخول في الحياة الجماعية . وظلت هذه الفكرة سائدة خلال المصور الوسطى ولكنها اتخذت مدلولاً جديداً لتفسير وتبرير نظام الاقطاع . فذهب البعض إلى أن سلطان أمراء الاقطاع تنبثق عن نوع من التعاقد يتضمن ولاء وخضوع الفلاحين للأمير الاقطاعي ، مقابل أن يقوم ذلك الأمير بإجباته مثل صيانة الأمن وحماية أرواح الناس في مقاطعته . والواقع أنه عندما أصبحت السلطة السياسية المركزية للإمبراطورية الرومانية عاجزة عن حماية أقاليمها النائية ، أخذ الرعايا البعيدون عن مركز السلطة يعرضون أنفسهم وجهودهم على رجل قوى ( أسقف أو بارون ) في مقابل إطعامهم وحمايتهم (\*) . وفي القرنين السابع والثامن عشر تمسك كثير من المفكرين لفكرة العقد الاجتماعي لأهداف مختلفة ومن خلال تصورات متباينة لمحررات التعاقد وأهدافه ومصدر السلطة داخل الجماعة وصاحب تلك السلطة . فقد حاول بعض الباحثين دعم السلطة الملكية المطلقة بينما حاول آخرون دعم الحكم الديمقراطي الشعبي ، من خلال تبني فكرة العقد الاجتماعي .

ولا شك أن الأهداف المسبقة لكل باحث هي التي وجهت فلسفته وتصوره للسلطة والسيادة . فهناك فريق - مثل « هوبز » ذهب إلى أن السيادة الشعبية

---

يلعب « فالين » Valine في دراسته عن المنعبد الفردي والقانون سنة ١٩٤٠ إلى أن رجال الدين اليهودي قد تداولوا كذلك فكرة العقد، أسداً من معنى أحكام التوراة التي تؤكد أن نمة تحالفاً قد تم بين اليهود وبين الله ، بحيث يكون للرعايا بموجب هذا العقد أن يخرجوا على طاعة الله وإن يعصوا من الله غيره إذا ما تركهم الله أو تخلى عنهم .

قابلة للتصرف فيها، وأن الأفراد حين أسنوا الحياة الجماعية من خلال الدخول في عقد اجتماعي، قاموا بالتنازل الكامل والنهائي عن حقوقهم وحرياتهم للأمة أو الملك أو الحاكم الذي لم يكن طرفا في العقد، والذي يصبح بحكم ذلك العقد صاحب الحق الوحيد في السيادة.

ولكن هناك فريق آخر من فلاسفة القرن السادس عشر مثل « هونمان » Hutmann و « لانجويه » H. Languet، ومن فلاسفة القرن السابع عشر مثل « جورجيو » Jurien و « لوك » Lock، من حاول دعم الحكم الديموقراطي وتبريره من خلال اللجوء إلى فكرة العقد. فالسيادة الشعبية تعد حقا طبيعيا لأعضاء المجتمع، غير قابلة للانقسام أو التنازل عنها أو التصرف فيها. وعندما يصاقد أعضاء المجتمع على الدخول في حياة جماعية عقب حياة الفطرة لا يتنازلون عن كافة حقوقهم وحرياتهم للحاكم، كما لا ينتقلون إليه ما يتمتعون به من سيادة، ولكنهم يفوضونه فقط في ممارسة مظاهرها باسم الشعب وهو صاحبها الحقيقي. وإذا كان « روسو » قد أقر فكرة قابلية السيادة الشعبية للتصرف فيها والتنازل عنها، إلا أنه كان له تصوره الخاص لطبيعة العقد والتنازل. فالعقد لا يتم بين الشعب والحاكم كما هو الحال عند « لوك » ولكنه يتم بين أعضاء المجتمع أنفسهم دون أن يكون بينهم سيد أو مسود. فالكل أحرار متساوون بالطبيعة. كذلك فإنهم لا يتنازلون عن حقوقهم لشخص أو مجموعة أشخاص، ولكنهم يتنازلون عنها لأنفسهم أو للإرادة العامة للكائن المعنوي الجديد وهو ذلك المجموع الذي تفتى فيه ذواتهم، والذي له وحده السيادة.

الثاني: الاتجاه الاجتماعي: ويمثله العديد من المفكرين ومن أقدمهم الفلاسفة اليونان والرومان والعديد من علماء الاجتماع المعاصرين. ويمثل هذا الاتجاه

في عبارة ارسطو الشهيرة ، وهي ان الإنسان حيوان مدنى بطبعه يحكم تكوينه النفسى والاجتماعى . ويعتمد انصار هذا الاتجاه على الواقع التاريخى الذى يؤكد انحراط الإنسان المستمر داخل جماعة منذ ظهر على وجه الأرض . ويعترض انصار هذا الاتجاه على فكرة العقد الاجتماعى التى تفترض وجود حالة بدائية فطرية سابقة على التجمع ، على أساس ان هذه الحالة محض خرافة ولا ولا يوجد لها أساس تاريخى او واقعى .

ويؤكد انصار هذا الاتجاه انه إذا كان فلاسفة العقد قد ساهموا في دعم مبدأ الديمقراطية والسيادة الشعبية والتوجه على الحكم التسلطى ، إلا انهم جانبهم العموم في افتراض وجود مثل تلك الحالة الفطرية .

ويمكن ارجاع هذه الاتجاه إلى افلاطون في العالم القديم . فالإنسان في نظر ذلك المفكر لا يمكن ان يشبع حاجاته بنفسه نظرا لكثرتها وتنوعها . وهو لهذا مضطر الى الاجتماع مع غيره من بني جنسه لتبادل الخدمات وتقسيم العمل واشباع الحاجات المتبادلة . ولا يرد ارسطو الاجتماع الإنسانى او الحياة الجماعية الى تبادل المنافع واشباع الحاجات كما فعل افلاطون ، ولكنه يذهب إلى ان الإنسان كائن محكوم بالفريضة الاجتماعية أوجب الاجتماع مع اقاربه . وهو لهذا ينظر الى الجماعة الإنسانية على انها ظاهرة طبيعية توجد وتستمر مع وجود الإنسان واستمراره . فالطبيعة خلقت في الرجل ميلا فطريا للاجتماع بالمرأة من اجل التناسل وتكوين الأسرة . وبعد ارسطو من انصار الاتجاه الاجتماعى التطورى فلا أسرة عنده هي الجماعة الاجتماعية الأولى في التاريخ . ومن اجتماع عدة أسر تتكون القرى والمدن . وهو بهذا يعد رائد تلك النظرية التى ترد منشأ الدولة الى التطور العائلى ، وهو ما سوف نعرض له فيما بعد . ويؤكد

أرسطو عدم إمكان حياة العزلة ، حيث ذهب إلى أن الذى يستطيع الحياة في عزلة كاملة . إما أن يكون إلها ، أو حيوانا ولا ثالث لها . ويمكن أن ندرج تحت هذا الاتجاه القديس «توماس الاكوينى» الفيلسوف المسيحى فى القرن الثالث عشر ، وابن خلدون المفكر الإسلامى ، وبرجسون الفيلسوف الغربى الحديث .

ويؤكد العديد من علماء الاجتماع وفى مقدمتهم زعيم المدرسة الفرنسية «إميل دوركايم» أن الوجود الجماعى سابق على الوجود الفردى ، وأن الجماعة هى مصدر فكر الإنسان ومقولاته وقيمه وتصورات ، بل إنه ادعى أن المجتمع الإنسانى هو خالق الفكر الدينى ، وبالتالي فهو يرد كل ما هو إنسانى إلى الحياة الجماعية . ومن هذا المنطلق لا يمكن لنا تصور الإنسان بعيدا عن الجماعة أو بمعزل عنها ، وقد رد ابن خلدون نشأة الحياة الجماعية إلى عدة عوامل نفسية واقتصادية وسيكولوجية وبيولوجية . فالإنسان عاجز عن تلبية حاجاته بنفسه وعن الدفاع عن نفسه ضد مشكلات الطبيعة وعدوان الحيوانات كذلك فانه عدوانى بطبعه ويطلع إلى الاستحواز على ممتلكات الآخرين . ولعل هذه الخصائص هى التى استوجبت منذ ظهوره إلى الاجتماع بين جنسه وإلى حتمية قيام سلطة قادرة تنظيم الحياة الاجتماعية .

وقد استغل هذا الاتجاه فى العصر الحديث لتأييد بعض النظريات السياسية ، حيث التقى مع النزعات الاشتراكية التى تؤكد جماعية الحياة الإنسانية ، كما التقى مع تعاليم المدرسة التاريخية فى ألمانيا ، التى انتهت بنظريات قديس الدولة أو اعتبار أن الدولة هى الكائن الإلهى عسى على الأرض على حد تعبير «هيجل» كذلك فأن هسبا الاتجاه ينتق مع نظرية «دوجي» Duguit فى التضامن

الاجتماعي التي تؤكد فطرية وحتمية الاجتماع الانساني نتيجة لحاجاته الاقتصادية والسيكولوجية ، ويدافع من غريزته الاجتماعية. (٧)

### المجتمع السياسي وظاهرة السلطة :

يطلق مصطلح المجتمع السياسي على الجماعة البشرية التي يسودها التباين السياسي Political differentiation، حيث تنقسم الناس إلى حكام ومحكومين . فالمجتمع السياسي هو ذلك المجتمع الذي يسوده تقسيم عمل من الناحية السياسية أو من حيث ضبط وتنظيم السلوك والعلاقات داخله ، حيث يتولى بعض أعضائه سلطة التنظيم وإصدار القرارات والحكم ، بينما يقوم الآخرون بالطاعة والتنفيذ وتتمدد أساليب الوصول إلى السلطة داخل الجماعة ، فقد تكون عن طريق القوة ، كما قد تكون من خلال الوراثة أو من خلال الأساليب الديمقراطية . بأشكالها المختلفة . ومن خلال هذا الفهم فانه يمكننا أن نطلق مصطلح المجتمع السياسي على كافة المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، البدائية والمتقدمة ، طالما أنها تتطوى على الانقسام والتباين السياسي إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة .

وإذا كانت ظاهرة السلطة ظاهرة اجتماعية تنشأ تلقائيا داخل أية جماعة بشرية نتيجة لحاجة الجماعة إلى ضبط سلوك أعضائها وتنظيم العلاقة بينهم وإحترام ما يلبس داخلها من شقاق وقواعد ونظم . وعقاب المنحرفين عنها ، فاننا يمكن لنفس الأسباب ، القول بأن الانقسام السياسي ظاهرة اجتماعية أساسية داخل أى مجتمع . فالحياة الجماعية تتطلب من الفرد التضحية عن نزواته الانانية والعنصرية ، ويترب عليها مجموعة من الحقوق والواجبات ، كما تحسم تحقيق نوع من التعاون والتكامل بين أُنشطة الأعضاء . ومع نمو الحياة الجماعية

تطور الجماعة ثقافة مشتركة داخلية يمثلها أعضاؤها، وينشأ بينهم نوع من  
 القرابة المعنوية أو ما يطلق عليه بعض علماء الاجتماع العقل الجمعي Group mind  
 أو الضمير الجماعي الذي يربط بين أعضاء المجتمع الواحد، وينبئهم بقبولهم  
 عن رضا النظم القائمة داخل مجتمعهم، ويعملون من أجل أهداف مشتركة.

ولا شك أن هذا العقل الجمعي أو تطوير ثقافة مشتركة مقررة من أعضاء  
 المجتمع تستمر من خلال مختلف العمليات التربوية كالتنشئة الاجتماعية، ولا يتحقق  
 ذلك إلا من خلال توافر مجموعة من العوامل المادية والمعنوية في مقدمتها  
 التفاعل المستقر على بقعة من الأرض يستمر لفترة طويلة من الزمن. وبذهب  
 العديد من العلماء إلى أن هذه الشروط تحققت بشكل واضح مع الاستقرار  
 والتفاعل المنتظم الذي ظهر مع اكتشاف الزراعة. فالمجتمعات الزراعية هي أكثر  
 المجتمعات استقرارا واتصالا وتفاعلا مع البيئة، وتمسكا بتقاليدها ونظمها  
 وثقافتها. والواقع أن الاستقرار المادي وانتظام التفاعل الاجتماعي وتوافر  
 الأمن السيكولوجي، هو العامل الأول لظهور التنظيمات والنظم الاجتماعية  
 المستمرة، وللتفكير والتأمل والإبداع والانتاج والتقدم. وقد كانت المجتمعات  
 الزراعية أقدم المجتمعات معرفة بالنظم السياسية وأكثرها فيها معنى السلطة  
 والقانون. فالاستقرار الذي يحققه هذا المجتمع يؤدي إلى تكوين الأسرة  
 المستقرة، مما يجعلها مهداً لظهور السلطة الأبوية Patriarchal authority وهي  
 أبسط أشكال السلطة السياسية والتي تطورت مع الزمن إلى سيادة الدولة في  
 مفهومها المعاصر. ولا شك أن الاستقرار المادي والاجتماعي : ٢١ في تعميق  
 التضامن الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي السيكولوجي بين أعضاء بين  
 أعضاء المجتمع كما يعمق من شعورهم بالالتزامات المتبادلة بينهم.

ولكن كافة هذه الجوانب التي تتعلق بالإنهاء والشعور بالولاء والارتباط بالأرض وبالأخرين وبثقافة المجتمع غير الرسمية... لا تكفي وحدها لانتظام سير الحياة الاجتماعية داخل المجتمع. فلا إنسان أناني وعدواني بطبعه كما يؤكد ذلك ابن خلدون وتوماس الاكوينى ، وهو لهذا لو اتاحت له الفرصة فانه يحاول الخروج على تنظيم الجماعة من أجل تحقيق مصالحه الخاصة . وهذا هو مايجتم قيام طبقة تتولى مهمة الحكم وتستطيع تنظيم حركة أعضاء المجتمع وعلاقاتهم وأدوارهم وسلوكهم من خلال مجموعة من الضوابط التي يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية عند اللزوم . كذلك من مهام هذه الطبقة حماية المجتمع من الاعتداءات الخارجية ومعالجة تحقيق المصالح العام .

ويمكن القول بأن هناك تلازما حتميا بين الجماعة والسلطة ، فلا وجود لجماعة دون سلطة ضابطة ، كما أن السلطة لا يمكن أن توجد خارج الجماعة . وهذا هو معنى قولنا أن السلطة ظاهرة اجتماعية . فكل جماعة نظم وأهداف معينة لا يمكن أن تتحقق على المستوى الواقعي دون وجود قوة آصرة قادرة على ضبط سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات الداخلية في اطار تلك النظم من أجل تحقيق الاهداف الجماعية . وهذه القوة ليست شيئا آخر غير السلطة السياسية . فالسلطة السياسية هي قوة المجتمع أو وسيطته في فرض النظم والقيم والتعليقات والقواعد القائمة والحيلولة دون الانحراف عنها وعقارب المنحرفين .

والواقع أن القضية الأساسية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي تتعلق أساسا بفكرة السلطة داخل المجتمع . وكذلك فان المشكلة الاساسية التي تواجه كافة التنظيمات السياسية تدور حول مشكلة السلطة. وهناك مجموعة



من الأسئلة التي يعين على كل تنظيم سياسي الاجابة عنها هي :

( أ ) ما هي طبيعة السلطة وما معناها وما خصائصها ؟

( ب ) من هو صاحب السلطة أو السيادة داخل المجتمع ؟

( ج ) ما هو أسلوب اعتلاء السلطة داخل المجتمع ؟

( د ) ما هي الضوابط التي يعين فرضها على الأشخاص الممارسين للسلطة من أجل ضمان العدالة والعدل عن الاستبداد ؟

( هـ ) ما هي وظيفة السلطة وأهدافها العليا ؟

وقد تعددت الإجابات على هذه التساؤلات بعدد التنظيمات والمجتمعات والمراحل التاريخية . ولا شك أن طبيعة كل تنظيم سياسي واجابه على هذه الأسئلة ترتبط ارتباطا وثيقا ببناءه الاجتماعي وقيمه ونظمه الاقتصادية والدينية وإطاره الأيديولوجي وتاريخه الاجتماعي ، ودرجة وعي أعضائه وخصائصهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . (٨)

إتجاهات الدراسة النظرية والمنهجية في علم الاجتماع السياسي :

هناك إختلاف في منظورات الدراسة بين علم السياسة التقليدي وبين علم الاجتماع السياسي . فالبحث في مجال السياسة وشئون الحكم ليس أمرا مسعدا في الفكر الإنساني ، فقد شغلت قضية الحكم وإدارة المجتمع وتحقيق الانضباط والتنظيم بين أفرادهم واجبارهم على الخضوع والمعايير والقيم والقوانين وتنظيم العلاقات بين أعضائه وبينهم وبين الحكام ، وشكل السلطة وحدودها ودور الجماهير فيها وأسلوب تقلدها وضوابطها و ضمانات الجماهير إزاء الحاكم

وحمايتهم من الاستبداد وحقوقهم في مواجهة... الخ أقول أن مثل هذه الأمور وغيرها شغلت الفكر الانساني منذ القدم لأنها أمور ذات طابع تطبيقي عملي تتصل مباشرة بحياة الانسان وواقعه ومصيره وأمنه وحرياته... الخ ، ومن أبرز الأدلة على ذلك تلك التحليلات الممتازة للسياسة عند أفلاطون وأرسطو لقضية الحكم وكيفية تحقيق العدل في المجتمع ، ويتضح ذلك لكل من يتصفح محاورات الجمهورية والرايين لأفلاطون والسياسة لأرسطو .

وقد ظل إهتمام الكتاب بقضايا الحكم والسياسة مستمرا منذ عهد الاغريق \* حتى الآن وأن تغيرت أساليب البحث ومناهجه وأهدافه . فقد كان هدف الفكر السياسي القديم رسم صورة لمجتمع مثالي يحقق مثاليات الفكر البشري ويحقق العدالة الاجتماعية حسبما تصورها كل مفكر . وهذا يعني أنه كان فكرا فلسفيا معياريا لا يبحث فيما هو كائن وإنما يحاول تحقيق ما ينبغي أن يكون . ومع تقدم العلوم السياسية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، اعتبرت جزءا من العلوم القانونية وليس أدل على ذلك من اقتران العلوم السياسية بكليات الحقوق واندماجها مع القانون الدستوري في منهج واحد . وكان النهج الاساسي لبحث النظام الذي يحدد لنا شكل الدولة ورئيسها وأسلوب تقلد المناصب السياسية التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل المجتمع ، كما يحدد لنا الحريات الاجتماعية والحقوق السياسية والاقتصادية لآبناء المجتمع ..... الخ . غير أن تحويل السياسة الى علم قانوني

(\*) مع أن أقدم المنظم السياسية وجدت في مصر وحضارات الشرق القديم في الهند والصين إلا أن مصر القديمة لم تعرف الاختلاف السياسي والمراعاة النظرية حول قضايا السياسة والحكم ، وقد بدأ الخلاف في التفكير الإغريقي القديم .

(\*\*) يمكننا أن نطرح في دراسات اساتذة القانون في مصر مثل دراسة الدكتور هبة الجليل متولى ، ودعوة الدكتور مصطفى ابو زيد هي وغيرها .



بهذا الأسلوب يحسنونها الى علم صوري أو شكلي غير واقعي لا يتسم بالموضوعية ولا يركز على التحليل السياسي الذي يهد الآن احد المباحث الكبرى في العلوم السياسية المعاصرة . يضاف إلى هذا أن اضافة الصبغة القانونية على العلوم السياسية يمكن ان يكون مفهوما في ظل المفهوم التقليدي للدولة البوليسية التي لا تقوم الا بوظائف الدفاع وتحقيق الامن والعدالة القانونية . أما بعد حدوث المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال أوائل القرن العشرين وما بعد ذلك وظهور النظريات الاشتراكية وتدخل الدولة والاقتصاد المخطط والاقتصاد الموجه ودخول الدولة في مجالات غير تقليدية كضرورة اقتصادها طبيعة العصر... لم يعد التحليل القانوني للنظام السياسي كافيا لفهم الواقع السياسي للمجتمع ، ذلك لان هذا التحليل القانوني لا يكشف لنا عن عدة أمور تهتم بها كثيرا في التحليل السوسيولوجي للظواهر والنظام السياسي داخل أى مجتمع نوجزها فيما يلي : -

أ - القوى السياسية والاجتماعية التي شكلت النظام السياسي والتي تسهم في تشكيل القرارات السياسية الكبرى داخل المجتمع مثل جماعات الضغط وجماعات المصلحة ومراكز الثقل الاقتصادي والطبقات والنقابات والصحافة ... الخ

ب - العمليات السياسية داخل المجتمع كالمناخ والصراع والتعاون والتوافق .. وهي عمليات مشاهدة داخل المجتمع في شكل تفاعل سياسي مستمر مثل التنافس بين الاحزاب والصراع بين المرشحين والتفريق بين الاتجاهات السياسية المتباينة ... الخ

ج - التغير السياسي : فدراسة النظام السياسي من واقع القانون يمكننا

تحليل استاتيكي للواقع السياسي، غير أن هذا الواقع هو محصلة تغيرات سابقة كما أنه يسهم في إحداث تحولات مقبلة .

د- انه لا يعطينا فكرة عن السلوك السياسي سواء للجماهير أو السياسين مثل السلوك الانتخابي للجماهير والمرشحين والرأي العام واتجاهات الجماهير ... الخ

#### ٥- الادارة البيروقراطية في التطبيق والممارسة

وهذه هي أم الموضوعات التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي ، وهذا يعني تحول علم سياسة الى علم سلوكي يركز على القوى السياسية والعمليات والتفاعلات والتحولات التي تمارس في المجال السياسي داخل المجتمع . وهكذا تحولت الدراسة السياسية الى علم موضوعي يحاول دراسة الظاهرة السياسية في كل المجتمعات ( القوى الاجتماعية والسلوك السياسي والقيم السياسية والتنشئة السياسية ... الخ ) بهدف الكشف عن القوانين التي تحكم هذه الظواهر . وهكذا اجعد عن الطابع المعياري والقانوني كما اجعد عما وقعت فيه العلوم السياسية الفقهية في الغرب من تعيز أو تمركز حول التجربة السياسية البرالية الغربية ، ولعل هذا هو ما حدا ببناء الأبحاث السياسية الى التركيز على دراسة النظم والتجارب السياسية للغرب والشرق ودول العالم الثالث على السواء . فاذا كانت العلوم السياسية تحاول - على حد تعبير هارولد لاسويل - الاجابة على الأسئلة من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟ اي دراسة كيفية توزيع الثروة والسلطة والمهارات ومصادر القوى داخل المجتمع ، أي كيفية توزيع الموارد النادرة ، فان علم الاجتماع السياسي يضيف الى هذا دراسة عمليات التفاعل السياسي ، تلك العمليات التي تتخذ أنماطا سلوكية معينة وتؤدي

الى نهائج مميته تمثل في ضغوط وتشغيل قرارات واتخاذ قرارات ومعارضة وتأييد وفعل ورد فعل وقد ظهر اتجاهان بارزان في دراسة السلوك السياسي في إطار علم الاجتماع توجزهما فيما يلي (١).

أ - اتجاه دراسة السلوك السياسي على مستوى وحدات التحليل الصغرى *Micro - unit analysis* ويمثل هذا الاتجاه في التركيز على بحث السلوك السياسي على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة كالأسر وجماعات العمل والاصداق . وهناك مجموعة من التساؤلات التي يحاول الممارس هذا الاتجاه الأجابة عليها اهمها تلك التي تتعلق بالمشاركة *Participation* والدافعية *Motivation* والوعى والاتجاهات ، وهي قضايا تتصل بالجوانب السيكولوجية والثقافية في أن واحد . ومن بين هذه الأسئلة لماذا يشارك الانسان في الامور السياسية لمجتمعه ؟ وماهى اهم الدوافع التي تدفع الناس والجماعات الى المشاركة السياسية ؟ ماهى أهم مراحل وعمليات التنشئة السياسية ؟ وكيف تتكون الآراء والاتجاهات السياسية ؟ وماهو دور الجماعات الصغيرة والثقافات الفرعية في تشكيل الاتجاهات السياسية ، سواء على المستوى النظرى أو التطبيقي ؟

ب - اتجاه دراسة السلوك والأنماط السلوكية على مستوى الوحدات الكبرى *Macro - unit analysis* ويركز انصار هذا الاتجاه على دراسة العلاقات والعمليات السياسية على مستوى المجتمعات الكبرى ، ومن أبرز الامثلة على هذا المستوى من التحليل دراسة « تشارلى رايت ملز » *C.R. Mills* لصفوة القسوة على مستوى المجتمع الأمريكى . ومن الظواهر الجديدة في الدراسات السياسية الحديثه ظهور بعض الدراسات التي تحاول تحليل النظم والاناسق السياسيه خارج الدول الغريه ، أو خارج نطاق التجربة الليبراليه ،

ومن أبرز هذه الدراسات دراسة « لوند » و « كلان » للسياسة في الدول النامية ، و « باندر » للتجربة السياسية في إيران . وقدادت هذه الدراسات وغيرها الى اعادة النظر في أساسيات الدراسة السياسية في الغرب ، ومن أهم الموضوعات التي احتاجت إلى اعادة النظرين دراسة التجارب في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي والدول النامية ، إعتبار الأحزاب المتعددة هي الأساس الوحيد لتحقيق الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي، ودور الجيش في السياسة ، وأهم المشاكل السياسية داخل الدول .

## مراجع الفصل الأول

(١) يمكن الرجوع إلى :

دراسات د. ميس أسعد عبد الملك ، د. علي لطفى ، د. محمد يحيى عويس التي  
جمعت في كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادى المطبوع في مطبعة خمير  
سنة ١٩٦٨.

(٢) ارجع إلى كتاب الدكتور عبد الحميد متولى - القانون الدستورى والنظم  
السياسية منشأة المعارف سنة ١٩٦٣.

(٣) د. محمد توفيق رمزى ، علم السياسة أن مقدمة في أصول الحكم ص ١٩، ٢٠  
وارجع أيضا إلى :

4 — R. Bierstedt : An analysis of social power-in M. OLSEN;  
(ed) Power in societies : The Macmillan Company 1970 pp. 11-18

5 — Scott Green and Peter Orleans : Political sociology in  
Robert E. Paris : (ed) Handbook of modern Sociology : R nd  
Mc Nallychicago 1964 pp 808-881

(٦) د. طعيمة الجسرف : موجز النظريات والنظم السياسية - مكتبة القاهرة  
الحديثة واجع أيضا إلى :

Stephen Leacock. Element of political science. London Constable  
and Co 1941 pp. 22-40

(٧) د. عبد الحميد متولى . معاصر سابق





## الفصل الثاني

### سوسيولوجية القوة

أولاً : تطور الاهتمام بدراسة القوة في علم الاجتماع

ثانياً : أهمية دراسة القوة في علم الاجتماع

ثالثاً : تعريف القوة وتمييزها عن الضغط والتأثير والسلطة والنفوذ

رابعاً : معادلة القوة والاختلاف الأيديولوجي حولها

خامساً : أشكال القوة وتوزيعها

سادساً : نتائج القوة والتكامل والصراع الاجتماعي

سابعاً : القوة والنسق الاجتماعي

ثامناً : التحليل الاجتماعي للقوة

تاسعاً : مداخل ونظريات دراسة وتفسير القوة

عاشرأ : تقييم دراسة القوة في علم الاجتماع



### ملقمة حول تاريخ الاهتمام بمفهوم القوة في الفكر الاجتماعي :

لقد استخدم (أو أعتمد) فلاسفة السياسة المبكرين على مفهوم القوة Power وعمليات ممارسة القوة Process of power exertion وذلك خلال محاولاتهم لتفسير الضوابط التي يرضها النظام الاجتماعي من أجل توحيد الناس داخل منظمات اجتماعية متساكة . ومثال هذا «توماس هوبز» T. Hobbes الذي يعد رائد نظريات الصراع في العلوم الاجتماعية في الفكر الحديث . والذي ذهب في دراسته عن «التتين» Levin than إلى أنه عندما كان الناس - خلال الفترة السابقة على التجمع - يعيشون منفردين دون الخضوع إلى قوة مشتركة Common Power يدينون بالولا . فأنهم كانوا يعيشون في حالة حرب أو صراع وشقاق مستمر ، حيث كان الانسان ذنباً لأخيه الانسان . وبالمثل فان «جون لوك» Locke J الذي يعد رائد أنصار نظريات الاتفاق Consensualist Theorists في الفكر الحديث ذهب في دراسته بعنوان «الرسالة الثانية في الحكومة المدنية Second treatise of civil government» إلى أنه من أجل فهم حق القوة السياسية وردها إلى جذورها الحقيقية ، فانه يجب أن نقف على طبيعة الظروف التي كانت تحيط بالناس خلال الحالة الطبيعية السابقة على نشأة مجتمع الانسان . وهو يصور الانسان خلال تلك المرحلة على أنه كان يعيش في حرية كاملة في التفكير والسلوك والامتلاك ، وأن الناس كانوا يمارسون حرياتهم ولم يكن يحدها سوى القانون الطبيعي وحده ، وقد كانت هذه الحالة الطبيعية يسودها المساواة حيث كانت القوة والسلطة موزعة بالتساوي بين الناس ، أو كانت على حد قوله متبادلة بينهم بمعنى أنها لم تكن حكراً على فرد أو فئة دون أخرى .<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المبكر من جانب رواد الفكر السوسيالى والاجتماعى الحديث بفكرة القوة ، إلا أننا نكاد نجد إهمالا كاملا أو تقافلا واضحا عن معالجة هذا المفهوم فى دراسات علم الاجتماع الحديث خلال القرن العشرين . ويمكننا التذليل على صحة هذا القول من خلال استعراض المراجع الأساسية فى هذا العلم . فقد خلت دراسة « بارك Park » و « برجس Burgess » بعنوان « مقدمة إلى علم الاجتماع »<sup>(١)</sup> والتي كانت تعد المرجع الأساسى لعلم الاجتماع خلال الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ ، من معالجة مفهوم القوة ، بل أنها لم تشر حتى مجرد إشارة إلى هذا المفهوم . ونفس الموقف ينطبق على مؤلف « وليم جبرن » W. Ogburn و « ماير نيكوف M. F. Nimcoff » بعنوان « علم الاجتماع » الذى كان يعد بمثابة المرجع الأساسى لعلم الاجتماع فى أمريكا خلال الأربعينات والخمسينات من هذا القرن<sup>(٢)</sup> . ولم يبرز الاهتمام بدراسة القوة فى علم الاجتماع بشكل واضح إلا خلال الستينات فقط من هذا القرن<sup>(٣)</sup> . ولكن هذا لا يعنى أن مفهومنا حول طبيعة القوة داخل المجتمعات الإنسانية قد اكتملت فيه . ممازاليت قاصرة إلى حد كبير . ومازالتنا فى حاجة إلى المزيد من الدراسات النظرية والمبدئية . ويشير « مارفن أولسن M. Olsen » إلى أنه يرجع إلى كارل ماركس الفصل الأول فى استعادة الاهتمام بدراسات القوة فى الفكر الاجتماعى المعاصر ، خاصة فى جوانبه التى تتعلق بالتنظيم العلمى . وهناك العديد من الباحثين المعاصرين الذين أسهموا بشكل واضح فى بحث هذه القضية فى نطاق علم الاجتماع المعاصر فى مقدمتهم « ثمالس رايت ميلز C.R. Mills » و « رالف داجير ندورف R. Dahrendorf » و « تيمور مارتن ليبست S.M. Lipset » و « وليم كورنهورز W. Kornhauser » و « دانييل بل D. Bell » و « جير هارد لانسكى G. Lenski » و « اميتاي اترىوني A. Etzioni » و « روبرت نيبست R. Nisbet » وقد أدى

الاهتمام المعاصر القوى بقضية القوة في المجتمع إلى دفع العديد من الباحثين التقليديين في أمريكا والمناصرين بقوة للنظم السياسية والاقتصادية والايولوجية للمجتمع الأمريكي والذين حاولوا عن عمد تجاهل هذه القضية جنباً إلى جنب مع بعض القضايا الأخرى التي من شأنها أن تمس واقع المجتمع الأمريكي كالصراع الطبقي والثورة والمرد والحرب والتمييز العنصري ... الخ ، أقول أن هذا الاهتمام القوى المعاصر بقضية القوة قد دفع حتى أمثال هؤلاء الباحثين المحافظين إلى بحث هذه القضية والكتابة حولها ومن أبرز هؤلاء الباحثين T. Parsons «تالكوت بارسونز»

ويمكن للباحث الذي يستعرض تراث علم الاجتماع خلال العشرين سنة الماضية أن يلح إهتماماً واضحاً بين الباحثين بإجراء دراسات أميريقية أو واقعية حول بناءات القوة وإن كانت أغلب هذه الدراسات قد أجريت على مستوى المجتمعات المحلية والتنظييات والمؤسسات الرسمية . وقد صار الاهتمام بتفكير القوة في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة من القوة بحيث أن الكثير من الباحثين مثل «أموس هولي» A. H. Hawley الذي يذهب في مقال له بعنوان «القوة المجتمعية ونجاح عملية التجديد الحضري إلى أن أي فعل اجتماعي هو في جوهره ممارسة للقوة وأن كل علاقة اجتماعية هي في جوهرها معادلة للقوة Equation of Power (١) يضاف إلى هذا فإن محاولة تحقيق أغلب الأهداف المجتمعية أو التنظيمية تتطلب - على حد قول اتزيوني - تطبيق القوة حتى وإن كان القائمون بالفعل على درجة عالية من الالتزام والمعرفة والجدية (٢) . ويمكن القول أنه بعد أن كان الباحثون يصحسون فكرة القوة أو القوة كظاهرة إجتماعية صار علماء الاجتماع المعاصرون ينظرون إليها

على أنها إحدى الجوانب الخمسة والمحورية داخل كافة مكونات الحياة الاجتماعية .

ويذهب «جون كيوير» J.F.Cafer إلى أن علماء الاجتماع في أمريكا تجاهلوا لفترة طويلة من الزمن التحليل المنهجي والتفدى للدور الذى تلعبه القوة في الحياة الاجتماعية وهناك من يحاول تغيير ذلك بتوبيخ العلماء من معالجة هذا الموضوع لصعوبته وتقده . غير أن الحقيقة — فى نظر « كيوير » هى أن هؤلاء العلماء لا يريدون أن يصدمو الناس فى أمريكا بحقيقة القوى التى تقف خلف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة فى حياتهم . فجهلهم المجتمع الأمريكى لديهم اعتقاد ساذج بأنهم طالما يعيشون فى ظل مجتمع ديمقراطى حر فإنهم هم القوى المؤثرة فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى مجتمعهم ولكن أى تحليل علمى متعمق سوف يسفر عن نتائج تناقض هذا الاعتقاد الساذج . يضاف إلى هذا أن القوى الحقيقية المؤثرة فى تشكيل الحياة الأمريكية تحاول أن تظل حقيقة ممارسة القوة ومصادرها التعلية خافية عن الجماهير . (٧)

ومع هذا فإنه على الرغم من تجاهل أغلب علماء الاجتماع لموضوع القوة داخل المجتمع فإن هناك تراثاً قليلاً منهم حاول التركيز على دراسة هذا الموضوع ومثال هذا العالم الألمانى «ماكس فيبر» M.Weber الذى مارس تأثيراً كبيراً على الفكر السوسيو لوجى فى أمريكا . ويعتبر «فيبر» والقوة «كإحدى من الابعاد الثلاثة الاساسية للطبقة الاجتماعية» (٨) . وتأثيراً بذلك فقد حاول علماء الاجتماع أمريكا ربط القوة بالتدرج الاجتماعى من زلزلتين أساسيتين هما :

١ - ترتبط الاختلافات فيما يمتلكه الأفراد من قوة بالاختلاف في المراكز الاجتماعية وما يتمتع به الناس من هبة أو امتيازات اجتماعية.

٢ - يرتبط بناء القوة القائم ليس فقط بالبناء الطبقي أو التدرج الاجتماعي القائم داخل المجتمع وإنما يرتبط بدعم هذا البناء ومحاولة دعمه واستمراره وتعد دراسة «روبرت لند» R. Lynd و «هيلين لند» H. Lynd «مدينتون» Middletown - خاصة في مجلدها الثاني من الدراسات الكلاسيكية للبكرة حول اختلاف الناس من حيث القوة. وتمثل مدينة «مدينتون» مدينة أمريكية عادية لا تتميز عن غيرها من المدن الأخرى وقد حاول «لند» و «لند» دراسة بعد الاختلاف في القوة بين الطبقة العاملة The working class وطبقة رجال الأعمال Business Class من حيث القدرة على التحكم في الشؤون الخاصة للناس وفي الشؤون العامة للمدينة وقام الباحثان بدراسة حالة أسرة معينة أطلقا عليها أسرة X ، من زاوية تأثيرها (أو ممارستها للقوة) على مختلف أوجه الحياة الجماعية في المدينة. وتمت الدراسة لهذه الأسرة من عدة جوانب منها الثروة أو الحالة الاقتصادية ومكانه أعضائها الاجتماعي داخل المدينة. وقد ظهرت دراسات عديدة بعد ذلك تتعلق أغلبها بدراسة علاقات القوة على مستوى المجتمعات المحلية. (٩)

ومن أهم الدراسات الحديثة نسبياً التي حظيت بقدر كبير من القراءة والتقييم والنقد، دراسة «تشارلس رايت ملز» C.W. Mills بعنوان «بنوان وبنوان» «صفوة القوة» وعلى خلاف «لند» وغيره من الباحثين، فقد ركز «ملز» اهتمامه بعيداً عن دراسة القوة على المستويات المحلية وحاول أن يحلل هذه القضية على مستوى أكثر اتساعاً هو مستوى مجتمع الدولة ككل. واتضح له من دراسته أن

هناك على مستوى المجتمع العام جماعة صغيرة نسبيا تمارس تأثيرا كبيرا في ثلاثة مجالات أساسية هي الصناعة والحكومة والجيش . وأطلق على هذه الجماعة تعبير «صفوة القوة» وأعضاء هذه الصفوة يسيطرون - من خلال مواقعهم المؤثرة على كافة القرارات التي تمس حياة جماهير المجتمع الأمريكي ككل . إذ ذهب «ملز» إلى أن أغلب جماهير المجتمع الأمريكي لا يعرفون أبناء هذه الصفوة التي تمثل الدوائر العليا المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المجتمع . ويؤكد هذا الباحث أن قرارات هذه الصفوة لا تصدر - غالبا - بأسلوب ديموقراطي وقد تعرض ملز - بسبب هذه الدراسة للعديد من أوجه النقد والاضطهات . فقد ذهب بعض النقاد إلى أن «ملز» يضحض الأمور ، وأن مقدماته لا تؤدي إلى ما توصل إليه من استنتاجات ، بينما ذهب آخرون إلى أنه باحث موضوعي يجرد المجتمع من التزييف المتمثل في مفاهيم الديمقراطية الأمريكية وزعامة العالم الغربي الحر .

#### أهمية مفهوم القوة في علم الاجتماع السياسي :

ويركز علم الاجتماع السياسي وهو فرع من فروع علم الاجتماع العام على ممارسة القوة الإجتماعية داخل الجماعات والتنظيمات والمجتمعات وإذا ما استقرضنا الموضوعات التي تمثل المحاور الأساسية لعلم الاجتماع السياسي فإننا سنجد لها تدور جميعا حول فكرة القوة . وفي مقدمة هذه الموضوعات مفهوم الدولة كنظام سياسي في ارتباطه ببقية النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي العام للمجتمع ، والخرائط الاجتماعية والسياسية واتساق القوة وميكانيزمات اتخاذ القرار



على مستوى المجتمعات المحلية وعمليات وبناءات القوة داخل التنظيمات البروقراطية والبيروقراطية والذى تلعبه القوة في عمليات التدرج الاجتماعى والطبقى والعلاقات بين الأجانس والقيم والاتجاهات السياسية والمشاركة السياسية لأبناء المجتمع في الحكم واتخاذ القرارات ورسم السياسات والبرامج الداخلية من خلال بعض العمليات كالتيه ويت والسلوك الانتخابى وسحب الثقة والفضوظ المختلفة .  
و يختلف الولين التعبير عن الرأي . هذا إلى جانب درايه التنظيمات السياسية كالإحزاب أو المؤسسات الدستورية وبناءاتها الداخلية وأساليب الاتصال ، النظامية . وأساليب التعبير والنقاش والمعارضة واتخاذ القرار داخلها ... الخ .

ويمكن للقارئ هنا أن يدرك فورا أن المحور المشترك بين كافة هذه المواضيع التى تمثل القضايا الانسانية لملم الاجتماع السياسى هو القضية الاجتماعية Social power كما نمارس بالفعل على كافة مستويات الحياة الاجتماعية سواء على مستوى الجماعات الصغيرة أو الكبيرة الرسمية أو غير الرسمية ، أو على مستوى التنظيمات الكثرى مثل التنظيمات الصناعية ومختلف تنظهاات العمل ، أو على مستوى الدول والمجتمعات القومية أو حتى على مستوى العلاقات الدولية سواء التاريخية أو المعاصرة .

وقد ظهر العديد من الدراسات المعاصرة حول طبيعة وتوزيع واستخدام القوة في المجتمعات ، وهو موضوع يعد أساسيا لاية دراسة أو بحث يجرى في مجال علم الاجتماع السياسى وسوف يكون تركيزنا في هذا الفصل حول قضية القوة داخل التنظيمات الاجتماعية ، وليس على مستوى التفاعل بين

الأشخاص *Interpersonal Interaction* : وهو نهج أكثر بملسة القوة داخل المجتمعات الكبرى بشكل أساسي وليس بممارسة على مستوى التجمعات الصغرى . ونقصد بمصطلح التنظيم الاجتماعي هنا والنماذج المنظمة من التفاعل بين الأشخاص *Interpersonal Interaction* ، وسوف نهم أكثر بملسة القوة داخل المجتمعات الكبرى بشكل أساسي وليس بممارسة على مستوى التجمعات الصغرى . ونقصد بمصطلح التنظيم الاجتماعي هنا النماذج المنظمة من التفاعل الاجتماعي المستقر والمنظم والذي يهجد في شكل بناءات اجتماعية معينة ، هذا إلى جانب النماذج الثقافية التي تسود داخل هذه البناءات (١٠) .

وإذا ما حاولنا تحديد موقع وخصائص القوة من المنظور التنظيمي *Organizational Perspective* أو من منظور التحليل السوسيولوجي واسع النطاق *macro sociological* فإننا نجد أنها تتبع من نماذج التفاعل المنظم وتظهر من خلال العلاقات التنظيمية المنمطة ، وتعد القوة خاصية للتنظيم أو البناء الاجتماعي أولاً يطلق عليه «السن» الكليات الاجتماعية المنظمة .

وهذا يعني أنها ليست من خصائص الأفراد وإنما هي وظيفة للنسق أو التنظيم . وهناك العديد من الآراء والنظريات المطروحة في تراث علم النفس والاجتماع حول التأثير المتبادل بين الأشخاص *Interpersonal Influence* خاصة بالنسبة للوقوف داخل الجماعات الثنائية أو الصغيرة غير أن هذه الآراء تقرب بشكل واضح من المنظور السيكولوجي وتبعد عن المنظور التنظيمي وقد ظهرت عدة مدارس في دراسته وتفسير القوة كما تمارس على مستوى المجتمعات الكبرى أهمها النظرية الماركسية ونظريات الصنفوة

Elitist power theories ونظريات القوة الجمعية Pluralistic power theories وهناك العديد من الدراسات النامية في علم الاجتماع حول ممارسة القوة على المستوى المركزي داخل المجتمعات وارتباط القوة بالاختلافات الطبقية والعنصرية والانتجاهات المستقبلية في ممارسة القوة أو ارتباط القوة بالتجديد الحضاري والتنمية الشاملة إلى جانب تصور فكرة القوة من حيث التوزيع والممارسة والمصدر داخل مجتمعات ما بعد الصناعة ولكن هذا لا يعني أن علم الاجتماع السياسي اليوم - بزمته المتضخم من النظريات والآراء - يستطيع تقديم نظرية عامة حول بناء وممارسة القوة داخل المجتمعات ، وذلك ينجم عن الصراع والتناقض بين الباحثين في المنطلقات الفكرية والأيدولوجية والسياسية . وعلى الرغم من هذا فإن هناك من الباحثين من سیر في طريق تقديم نظرية عامة عن ممارسة القوة داخل المجتمعات ومحاولة إخضاعها للاختبارات الواقعية ومثال هذا « اتزيموني » A. Etzioni . في دراسة له عن المجتمعات النشطة Active Societies ولكن هذه المحاولة وغيرها تعد محاولات أولية في سبيل صياغة نظرية عامة في القوة ، وإن كانت تهم من جانب أنصار النظرية الماركسية بالتحيز للفكر البرالي الغربي .

#### القوة كعملية اجتماعية Power as a social process

لم يهتم الفكر السوسولوجي بفكرة القوة كعملية اجتماعية إلا حديثاً على الرغم من أنها أهم العمليات التي تمارس داخل الحياة الاجتماعية فكما أن الطاقة تتخلل العالم الفيزيقي فإن القوة الاجتماعية تتخلل كافة الظواهر الاجتماعية ولكن القوة الاجتماعية مثلها مثل الطاقة لا يمكن قياسها أو ملاحظتها بأسلوب مباشر . فوجود القوة وشدتها وطبيعتها أمور لا يمكن إدراكها أو معرفتها إلا من

لخلال أساليب غير مباشرة أو عن طريق آثارها في الواقع الاجتماعي والبيئي.  
هذا هو مادعا أعضاء الجماعات والمجتمعات ، بل والكثير من العلماء إلى تجاهل  
الأثر العميق والحاسم لعلاقات القوة داخل الانساق الاجتماعية

ويمكن القول بأن مفاهيم التفاعل والتنظيم الاجتماعيين يتضمنان بالضرورة  
مفهوم القوة . فإذا كان التفاعل يعنى التأثير المتبادل بين فردين على الأقل  
بحيث يؤثر كل منهما في تدبير وسلوك الآخر ، فإن هذا يعنى أن كل تفاعل  
وما ينجم عنه من علاقات وضوابط وتنظيمات يتضمن ممارسة معينة للقوة . وإذا  
كان الفعل الاجتماعي ذو المعنى هو أبسط وحدة للحياة الاجتماعية لأنه هو  
أساس قيام التفاعل الذى هو الأساس الأول لأنماط النظام الاجتماعي والضوابط  
والتنظيمات الممدة والمجتمعات المحلية والعامة ، فإنه يمكن القول بأن القوة أو  
علاقات وممارسة القوة أمر يخلل أى نوع من الوجود الاجتماعي المنظم  
والمستقر . فكما يذهب « أموس هول » A. Howley بحق فأت كل فعل  
اجتماعى هو في جوهره ممارسة للقوة وكل علاقة اجتماعية هي في جوهرها حادثة  
للقوة وكل جماعة أو نسق اجتماعى هو تنظيم معين للقوة وبناء على هذا فإنه  
يمكن - في نظر « هول » أن تهم أى نسق لعلاقات الاجتماعية في صورة  
مفاهيم القوة سواء الفعلية active أو المحتملة Potential ويقول آخرون أننا يمكن  
أن نغير مصطلح النسق الاجتماعي بمصطلح نسق القوة ، وفي هذه الحالة فأننا  
لن نكون قد فعلنا أكثر من استبدال مصطلح بمصطلح آخر له نفس  
المضمون (١١).

وإذا ما حاولنا أن نفهم ظاهرة القوة من منظور تحليلي فنتساءل يمكننا أن  
نعتبرها على أنها سبب قيام الأنشطة الاجتماعية المنظمة أو على أنها نتيجة لوجود

أو ظهور هذه الأنشطة الاجتماعية المنظمة وعلى الرغم مما يبدو في هذا القول من غرابة إلا أن القوة هي سبب ونتيجة في آن واحد لقيام التنظيم الاجتماعي بالقوة<sup>(١٢)</sup> كظاهرة أو كعملية لا يمكن أن تظهر إلا إذا بدأ الأفراد في الدخول في تفاعل وعلاقات بعضهم مع بعض في أي شكل من الأشكال ، فهي تظهر خلال التفاعل والعلاقات الاجتماعية كحصة للتنظيم. وتسهم القوة كظاهرة في أداء الأفراد لأدوارهم طبقا لما هو مقرر نظاميا وفي تحقيق الأفراد والمجتمعات لأهدافهم المشتركة. ولكن القوة من جهة أخرى هي الفاعل الأساسي في خلق واستمرار التنظيم الاجتماعي. فالعلاقات الاجتماعية هي نماذج التفاعل المنظم التي لا يمكن أن تتحقق إلا كنتيجة مباشرة لقيام بناء محددة للقوة واتقسام الناس إلى عدة أدوار ومراكز اجتماعية متدرجة يمارس بعضها سلطات أو نماذج معينة للقوة على الآخرين. وعلى الرغم من أنه لا يمكن النظر إلى القوة على أنها السبب الوحيد أو الحصة الوحيدة للتنظيم الاجتماعي فأننا لا يمكن أن نتجاهل فكرة القوة في أية محاولة جادة لفهم الحياة الاجتماعية المنظمة.

#### نحو تحديد مفهوم القوة :

يمكن القول بأنه مصطلح « القوة » ليس فاصرا على علماء الاجتماع وحدهم فهو مصطلح شائع لدى رجال السياسة والاقتصاد بل ولدى رجل الشارع. ولكن معنى هذا المصطلح لا بد وأن يختلف لدى الباحثين عنه لدى رجل الشارع. ويبدأ « روبرت داهل » R. Dahl<sup>(١٣)</sup> وهو باحث في علم السياسة - تحليله لمصطلح القوة بما يطلق عليه « التصريف انشائي للنفوذ أو التأثير » Influence فالشخص (أ) يؤثر في شخص آخر (ب) إذا استطاع الشخص الأول (أ) أن يجعل الشخص الثاني (ب) يأتي أفعلا ما كان يمكن أن

بأنهم لولا وجوده . وعلى هذا الأساس فإن مقياس التأثير يتنقل بالدرجة الأولى - عند « داهل » - في حجم أو مقدار واتجاه التغير في سلوك الشخص الثاني : ( الواقع عليه التأثير ) مقارنة بسلوكه العادى في حالة عدم تدخل الشخص الأول ( أو الشخص المؤثر ) . فالشخص الذى يقوم بالدعاية الانتخابية بعد شخصها مؤثرا إذا استطاع تغيير السلوك الانتخابى لجماعه ما فى الاتجاه الذى يريده على سبيل المثال . ويمكن تحقيق المقياس هنا بمحاولة معرفة الاتجاهات والسلوك العادى قبل التأثير ، ثم معرفة مقدار واتجاه التغير بعد وقوع التأثير . ولا شك أن هناك الكثير من الصفات المنهجية هنا تتمثل في إمكانية ضبط العوامل الأخرى . المؤثرة على تغير الاتجاهات والسلوك .

ويشير « كيور »<sup>(١٤)</sup> إلى أنه كان من الممكن القول بأن تعريف التأثير ينطبق على تعريف القوة لولا أن هناك من الباحثين من يحاول التمييز بينها على هذه أسس منها أن التأثير تتمثل في تغيير سلوك الآخرين بطريق الاقتناع والمتعلق أو الوجدان أما القوة فهي التأثير على الآخرين بشكل قهرى أو جبرى غير طوعى *Power is the coercive Forms of Influence* فما يمارسه الواعظ أو الخطيب أو رجل الدين أو الأديب نوع من النفوذ أو التأثير يختلف عن القوة التى يمارسها رجل القضاء أو الحاكم أو المديرون في أعمالهم . ولا شك أن تقدم وسائل الاعلام واجهزة الاتصال مكنتنا من استخدام هذه الاجهزة استخداما استراتيجيا فعلا من جانب أصحاب القوة في المجتمع لمل الجماهير تفكر وتسلك بطريقة مخططة من قبل الحاكم دون أن يعوا ذلك ، وكما لو كان ذلك الفكر والسلوك نائما منهم بطريقة تلقائية . ولعل هذا هو ما جعل معركة العقول أو معارك الاتصال بالجماهير من أخطر المعارك لكسب عقول الناس في العصر الحديث *Battle for men's minds*

ومن أهم مداخل فهم مصطلح القوة هو التمييز بين الأساليب الشرعية للقوة أو الضبط وبين الأساليب غير الشرعية. ويطلق أحيانا على القوة أو الضبط المستند الى أساليب مشروعة ، مصطلح السلطة Authority والسلطة هي الحق المحول لشخص ما لاصدار قرارات واجبة التنفيذ على آخرين بحكم ما يشغله الآخرين من مراكز معينة معترف بها داخل المجتمع . ولعل من أبرز الازمنة على هذا حق رجاء البوليس في مراقبة المتحررين والقاه القبض عليهم ، وحق الرئيس في تحديد حجم العمل للرؤسين ومتابعهم ومحاسبتهم . ولكن يجب أن نلاحظ هنا أن هذه السلطة ليست سلطة متصفة أو غير محددة . فكل شخص يمارس سلطة داخل أطر محددة من قبل المجتمع يجب ألا يعبدها والادخل في نطاق القوة غير المشروعة ويمكن القول ان السلطة كظاهرة خاصة من خصائص التنظيمات فهي مسألة ضرورية لسياس المجتمع وتحقيق فكرة المجتمع كنسق أو كت تنظيم كبير يضم مجموعة من التنظيمات أو الانساق الأصغر حجما .

و مع أن القوة كظاهرة وعملية ومفهوم تمثل جوهر اهتمام علم الاجتماع السياسي إلا أنه لا يوجد اتفاق واضح حول تعريفها . ولا شك أن الاختلاف في تعريفها يرجع الى اختلاف المنظورات ومداخل الدراسة والأساليب المنهجية للمعالجة ويوضح هذا من استعراض بعض تعريفات القوة ، الى جانب التعريف السابق الذي أوردناه « لداهل » Dahl . فلازويل « H. Lasswell » يربط ممارسة القوة باتخاذ القرارات ، حيث يعرفها بأنها المشاركة في صنع القرارات .

أما « جولد همر » Gold hammer و « شلز » shils فانهما يعرفا القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، وهما في هذا يقتربان كثيرا من

تعريف (داهل و يذهب بلاو Plow الى أن القوة تتمثل في قدره فرد أو جماعة على فرض إرادتها على آخرين ، مع القدرة على مواجهة ما يبدونه من مقاومة ، من خلال التهديد بوقوع جزاءات معينة . ويعرف « كارك بك » K. Beck و « جيمس مالورى » J malory القوة بأنها قيام شخص بممارسة السيطرة - سواء بشكل مباشر وغير مباشر - على بعض الامور السياسية - أو على عملية توزيع القيم ، بما يتفق مع اتجاهه المفضل .

وهكذا يضع بأنه لا يوجد في الواقع تعريف سوسيولوجي متفق عليه للقوة بين المشتغلين بعلم الاجتماع . غير أن هناك بلاشك جوانب معينة للالتقاء بينهم تمثل في أنهم جميعا يفهمون القوة بأنها تتضمن القدرة على التأثير في الأنشطة الاجتماعية Power is ability to effect social activities فالقوة ليست شيئا يمتلكه القائمون بالفعل الاجتماعى كأفراد ، ولكنها عملية ديناميكية Dynamic process تتدخل كافة قطاعات الحياة الاجتماعية .

وهناك ملاحظتان يجب ان تضافا الى هذا ... المفهوم للقوة ، الاولى أنها ظاهرة عامة أو قدرة عامة وليست قدرة محدودة ، والثانية أن ممارسة القوة تقتضى ضرورة التغلب على ما يعترضها من مقاومة . وللملاحظة الاولى وهى العمومية تبعث من أهداف تحليلية ، لان علم اجتماع - يتم أساسا بتعاط القوة العامة والناجحة نسبيا وليس بالأمثلة الشخصية أو التفصيلية لممارسة القوة . أما الفكرة الثانية فهى متضمنة بالضرورة فى معنى القوة طالما ان معناها الاساسى يتمثل فى التأثير على سلوك الآخرين وفى الأنشطة الاجتماعية . ولا يمكن أن تكون ممارسة القوة لفائدة ما لم يتم التغلب على ما يعترضها من مقاومة . وهذه الفكرة الاخيرة - تؤكد ان ممارسة القوة فى حقها عملية متبادلة بين كافة



المشاركين في النسق الاجتماعي - جماعة أو تنظيم أو مجتمع و - وانها نادرا  
ما تتجدد من خلال فاعل واحد أو جماعة بعينها داخل النسق أو المجتمع مهما  
يمكن من شأن التباين الاجتماعي داخله .

و يحاول بعض الباحثين التمييز بين مفاهيم القوة والتأثير أو النفوذ Influence  
والضبط Control وذلك على أساس أن تأثير القوة أو ممارسة القوة على  
الآخرين تم بشكل اجباري أو قهري بمعنى أن الشخص يمثل للتعليمات أو  
المؤثرات المنبعثة من ممارسة القوة خوفا مما قد يصيبه نتيجة عدم الامتثال أو  
الامتناع أو الازعان . أما تأثيرات العوامل الاجتماعية الضابطة للسلوك أو  
الضابطة عن ذوى التأثير والنفوذ فانها تكون نتيجة لحدوث عدة تفسيرات  
داخية أو في دوافع الافراد Motivational changes بحيث يميل الافراد الى  
الامتثال لمعامل الضبط والتأثير أو النفوذ بشكل اختياري أو ارادي . ويقول  
آخر فان تأثير القوة يتم من خلال تفسيرات سيكولوجية في دوافع الافراد  
انفسهم ويذهب هؤلاء الباحثين الى أن عامل النفوذ يتضمن الاقتناع والاقناع  
الصريح Overt persuasion بينما يتضمن عامل الضبط الاستدماج اللاشعوري  
للمعايير Unconscious norm Internalization من خلال عمليات التنشئة  
الاجتماعية . وهذا يعني أن كلا منها يغلو تماما من عامل القهر الذي يميز ممارسة  
القوة ، ولكن هذا التمييز بين هذه المفاهيم الثلاثة يبدو في نظر بعض النازسين -  
مثل «النسن» Olson متعسفا الى حد كبير على أساس أننا كثيرا ما نمثل في  
التيارة بعض التعليلات والقوانين الصادرة عن معنى القوة بشكل قهري أو غير  
اختياري ثم ما نلبث أن نصبح بهذا الامثال صادرا عن اقتناع تام ويتم بشكل  
اختياري . ويرجع الى هذا بشكل واضح في قوانين التعليم الاجباري والتعليم  
بعض الامراض وتعليلات للزور والتعصيب الزراعي ومقاومة الآفات

الزراعي وقوانين الضرائب ... الخ . كذلك فإن ما قد يبدو لدى الآخرين على أنه امثال اختيارى من قبل شخص ما قد يكون صادرا عن رغبة منه في نيل شيء ما ، كما هو الحال في تقبل شخص ما لرئسه في العمل وتقبله ومدحه على الرغم من عدم اقتناعه به . ولهذا السبب فإن « السن » يقترح أن يستخدم مفهوم القوة شامل Generic concept وان يستخدم مفهوم ما النفوذ أو التأثير والضغط على أنها يشير إلى محصلة استخدام القوة من منظور من يخضعون أو من تطبق عليهم القوة .

ويمكن القول بأن ممارسة القوة عادة ماتسم من خلال تنظيمات معينة ( اعتبارا من الجماعات الصغيرة حتى المجتمعات الكبرى ) أو من خلال افراد يمارسون أدوارا تنظيمية معينة . وعلى الرغم من صحة ما يقال من أن العلاقات والتأثيرات داخل التنظيمات تم خلال افراد يلعبون ادوارا تنظيمية محددة ، فإن مصدر القوة هنا اساسه التنظيم كتنظيم وليس ممثلو التنظيم كافراد فمثلو العمال ويمثلون رجال الاداره أو أصحاب الاعمال عندما يجتمعون معا يمارس كل منهم القوة على الجانب الآخر أثناء المواجهة ، ليس على اساس ذواتهم كافراد على اساس أنهم يمثلون تجمعات منظمه .

والواقع أنه على المستوى المثالي يجب أن تكون هناك نظرية عامة واحدة نظرية على تصير عمليات ممارسة القوة بين الأشخاص Inter Personal وداخل التنظيمات Inter-organizations . ولكن عمليات ممارسة القوة بين الأشخاص مسألة تناو لها الكثير من علماء النفس وذلك باستخدام مفومات صادرة من علم النفس الاجتماعي كالقيادة والتبعية والتأثير وغيره الاتجاهات وتغيير القيم والآراء ... الخ . أما عمليات ممارسة القوة داخل التنظيمات وبين التنظيمات وعلى مستوى

الانسان والمجتمعات فقد صدرت بشأنها محاولات لدراستها من جانب بعض علماء الاجتماع باستخدام مفاهيم سوسيولوجية مختلفة كالسلطة والمركز والدور والطبقة والتدرج الاجتماعي والبيروقراطية .. الخ . وكان من نتيجة هذا الانقسام في دراسة موضوع القوة اننا نجد نموذجين منفصلين من دراسات القوة في التراث العلمي .

#### معادلة القوة :

ولا بد لممارس القوة أن يستند إلى مجموعة من المصادر التي يعتمد عليها في هذه الممارسة سواء أكانت مصادر محسوسة - مثل ملكية السلع والأموال أو الموقع التنظيمي الفعال - أو غير الملموسة كاللغة والمهارات والوحدة التنظيمية. ومثل هذه المصادر هي التي يستند إليها ممارس القوة عند محاولة التأثير على الآخرين وهذه المصادر هي التي تحدد حجم القوة التي يمكن للشخص ممارستها غير أن مدى فعالية ممارسة القوة في موقف معين لا تتوقف على حجم مصادر الشخص في ممارسة القوة على أفعال الآخرين فحسب، ولكنها تتوقف كذلك على حجم المقاومة التي يمارسها الآخرون . فقد يستطيع شخص ما أن يوظف مصادره المحدودة توظيفاً جيداً في مجال ممارسة القوة على الآخرين من خلال علاقاته معهم ، بينما يفشل شخص آخر على الرغم من أنه يمتلك حجماً أكبر من مصادر ممارسة القوة إذا لم يستطيع أو لم يرد أنه يستخدمها استخدماً فعالاً في المواقف الاجتماعية المختلفة . ويمكن القول كقاعده أنه كلما كانت درجة مقاومة الآخرين كبرى فعالية القوة التي يستخدمها ممارس القوة . ويمكن أن نرجع عدم فعالية القوة المستخدمة بسبب شدة مقاومة الآخرين أو بسبب عوامل تتعلق بالوقت أو بسبب عدم فعالية قنوات الإقبال أو بسبب سلبية

الآخرين أو لا مبالتهم . وعلى هذا فاننا نستطيع أن نضع معادلة معينة  
يمكننا من خلالها فهم ممارسة القوة داخل أى موقف معين ، وهى أن حجم  
القوة التى يمارسها القائم بالفعل الاجتماعى من خلال علاقة معينة . بعد محصلة  
لدى وكفائه ما يمتلكه من مصادر للقوة ( ثروته أو مركزه أو موقعه سياسى  
أو أفكار ... الخ ) مضروباً فى مهارته فى تحويل هذه المصادر إلى ضغوط  
يمارسها على الآخرين ، مع طرح ما يصادفه من درجة معينة للمقاومة .

In general the amount of Power an actor exercises in a particular relationship is a resultant of the extent and the adequacy of his committed resources, multiplied by his skill in converting resources into pressures, minus the degree of resistance encountered.

ويذهب « ألبن » الى أن جوهر عملية ممارسة القوة يتمثل فى كيفية  
تحويل أو ترجمة مصادر ممارسة القوة الى ضغوط واقعية ومؤثرة على الآخرين  
وما زالت معلومات المشتغلين بعلم الاجتماع ضئيلة جداً حول هذه النقطة حتى  
الآن وهناك دراسات قليلة حاولت فحص هذه القضية على مستوى العلاقات  
بين الأشخاص At the interpersonal Level باستخدام بعض التفسيرات التى  
تتعلق بعلم النفس الاجتماعى وهى الدراسات التى تمت حول التفاعل داخل الجماعات  
الصغيرة . ولكن لا توجد حتى الآن - على حد قول « ألبن » - وهو من  
المهتمين بهذا الموضوع - أية دراسة توضح كيفية ترجمة مصادر القوة إلى ضغوط  
مؤثرة على مستوى التنظيمات أو حول كيفية استخدام التنظيمات لمصادر القوة  
داخلها وتحويلها الى ضغوط مؤثرة على مستوى المجتمع ككل . ولا شك أن  
هذه العملية تحدث بشكل مستمر ولكن كيف ؟ وما هى عوامل نجاحها ؟

وما هي عوامل نجاحها ؟ وما هي ميكانزوماتها ؟ وما هي محددات كفاءتها ؟ وما هي مطلقاتها ؟ ... الخ

هنا نجد أن الدراسات التي تمت لا تقدم لنا اجابات حاسمة في هذا الصدد .

**الاختلاف الايديولوجي حول قضية القوة :**

ويناقش علماء الاجتماع اربع قضايا أساسية أثناء محاولة تحقيق فهم أفضل

ل مفهوم القوة ، وسوف نتناولها بإيجاز فيما يلي :

**أولاً :** هل من الأفضل أن نصنف القوة على أنها أمر يتعلق بالامكانية Potentiality أم على أنها أمر يتعلق بما هو متحقق بالفعل Actual فنحن نقول عن شخص ما أنه بإمكانه استخدام القوة أو أن لديه قوة يمكنه Potential إذا ما كانت لديه مصادر معينة للقوة يمكنه استخدامها إذا ما أراد، وإذا ما ترجم هذه الامكانية الى فعل تصبح القوة في هذه الحالة متحققة بالفعل Actual وإثباتاً من هذا التمييز فإنه يمكننا القول بما يلي .

**أ —** أنه يجب أن تتوافر مصادر القوى — لدى الشخص أو الجماعة أو التنظيم قبل استخدام القوة في التطبيق .

**ب —** انه يمكن للفاعل — شخص أو تنظيم — أن يكون مستحوزاً على مصادر القوة وتلجأ على استخدامها بالفعل وتظهر أهمية هذه النقطة من أن أى موقف اجتماعي هو في جوهره مجموعة من علاقات القوة سواء ما كان منها في شكل قوة ممكن ممارستها أو قوة ممارسة بالفعل . فاقدام الشخص داخل أى موقف اجتماعي على فعل بعينه يتوقف على تهيئته لا يستحوزه الآخرون من مصادر معينة للقوة وعلى ما يتوقعه لما سوف يمارسه هؤلاء الآخرون من

هذه المصادر لقدرتهم على تحويل هذه المصادر إلى قوة مؤثرة في الموقف اعتماداً على أفعالهم السابقة أو تاريخهم السلوكي ومواقفهم الحالية ، وهكذا يمكن أن نستخدم في تحليلاتنا السوسولوجية مفهومين مميزين وهما « المصادر التي يمتلكها الشخص Committed resources » و« القوة الممكنة Potential power » خاصة وإن تقدير أعضاء الجماعة لقوة شخص أو تنظيم معين لا يتوقف على تصور كل منهم لمصادر القوة التي يستحوذ عليها هذا الشخص أو ذلك التنظيم فحسب، وإنما يتوقف كذلك على موقع القائم بالتقييم أو التقدير. ومثال هذا أن تقدير قوة رئيس مجلس إدارة شركة من الشركات يختلف من عضواً آخر داخل التنظيم على حسب الموقع التنظيمي لكل شخص على حدة ، فتصور العامل أو رئيس العمال أو موظف صغير يختلف بلا شك عن تصور مدير إدارة أو عضو مجلس إدارة لقوة رئيس مجلس إدارة الشركة .

ثانياً : هل يجب أن نقصر استخدام مفهوم القوة الاجتماعية على تلك الأنشطة الممارسة عن قصد والتي تستهدف - من جانب ممارسي القوة - إلى تحقيق هدف أو مجموعة عددة من الأهداف ، أم أنه يمكننا أن نوسع من مفهومها لتشمل كافة أنواع التأثير على سلوك الآخرين سواء أكان هذا التأثير مباشراً ويستهدف تحقيق أهداف عددة أم غير مباشر ؟ يذهب «السن» إلى أن الاجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة التأثيرات المطلوب دراستها وإن اغلب دراسات القوة ركزت حتى الآن على الأنشطة المقصود التي تستهدف تحقيق هدف عدد Purposful goal-seeking activities وعلى ما تحدته ممارسة القوة من آثار مباشرة في هذا الصدد .

ثالثاً : هل يمكننا أن نعتبر القوة الاجتماعية عاملاً إيجابياً في تكوين وتطوير

الحياة الاجتماعية المنظمة ، أم على أنها عامل سلبي مقيد أو معوق لنمو التنظيم الاجتماعي ؟ ويتقسم الفكر الاجتماعي ازاء هذا السؤال انقساماً واضحاً وبقيت وراء هذا الانقسام خلفيات ايديولوجية واضحة . فأنصار الفكر الماركسي يحاولون الربط بين القوة السياسية والقرى الاجتماعية والتسلط الطبقي أو الاستغلال السياسي . وهم يزعمون ان القوة هنا مرادفة للضبط والتحكم في سلوك الآخرين . ولهذا فانهم يزعمون ان سيرة التطور الاجتماعي سوف تؤدي إلى اختفاء ممارسة القوة من الحياة الاجتماعية في ظل شكل محدد من التنظيم الاجتماعي في المستقبل . وعلى العكس من ذلك نجد اغلب دارسي علم الاجتماع والمشتغلين بالفكر السياسي في الغرب يؤكدون على الجوانب الإيجابية للخلاقة لعملية ممارسة القوة ذلك انها هي الأساس الأول لظهور الحياة الاجتماعية المنظمة ولتحقيق الأهداف الجماعية والتعاونية التي ما كان يمكن تحقيقها لو لم تكن هناك قوة اجتماعية معينة . وهكذا نجد ان الدراسات التقييمية لمفهوم القوة كظاهرة اجتماعية وعملية أو كممارسة شأها الكثير من التحيز الايديولوجي ، ويذهب « السن » إلى اننا نفتقر حتى الآن إلى الدراسات الموضوعية حول هذا الموضوع .

رابعاً : هل يمكن ؟ ان تمارس القوة داخل جماعة - ثنائية أو متعددة الأفراد إذا ما كان جميع الأعضاء على درجة متساوية من القدرات أو امكانيات ممارسة القوة ؟

وهذه بالطبع حالة افتراضية . وهنا يمكن أن نثير نقطتين أساسيتين وهما :

الأولى : أنه إذا كانت ممارسة الفرد لمصادر قوته داخل الجماعة تقابل بمقدرة قوية من الآخرين تفقدها فعاليتها تماماً فانه لا يمكن الحديث هنا -

عن وجود ظاهره القوه بالمعنى الاصطلاحي الذى يتضمن امكانية التغلب على ما يعترض ممارستها من عقبات .

الثانية : أنه قد يكون أعضاء الجماعة على قدر متساو من القوه ولكن كل شخص قدر على التأثير فى الآخرين فى بعض الجوانب - على الأقل - فى الوقت الذى يتأثر هو شخصيا بقوه الآخرين فى جوانب اخرى ( وهو ما يطلق عليه الموقف الذى تسوده قوى متبادلة exchange power ) . وهنا يمكن القول بوجود ممارسة القوه أو بظهور ظاهره القوه داخل هذا الموقف على الرغم من أنها قوه متبادلة . فى اغلب المواقف حيث يظهر تفاوت واضح فى مصادر القوه لدى أعضاء الجماعة يكون هناك شخص أو جماعة متميزة تمارس القوه على الآخرين وان كانت لا تقارن بقوه جماعة القوه ذوى المراكز العليا والمصادر المؤثرة .

#### اشكال القوه :

وإذا ما انتقلنا بعد مناقشة طبيعة القوه الى محاولة تصنيف عمليات القوه فى اطار نماذج تحليلية معينة ، فالتنا نجد أغلب الدراسات السوسيولوجية تحدث عن ثلاثة أشكال متميزة من القوه وهى :

١ - القوه الجبرية Force .

٢ - السيطره Dominance .

٣ - السلطة Authority .

وهذه هى أهم أشكال القوه على مستوى الجماعات أو الأنساق الاجتماعية أو على مستوى التحليل التنظيمي وهناك قسم رابع كثيراً ما يذكره المشتغلون



علم النفس الاجتماعي وهو التجاذب بين الأشخاص *Interpersonal attraction* .  
يمثل هذا النوع في قدرة شخص على الخضوع الآخرين لأرائه وتوجيهاته  
ليجاء لما يتسم به من خصائص قيادية أو سيكولوجية مؤثرة في الآخرين .  
ير أن هناك من علماء الاجتماع من يدرج هذا القسم مثل القوة تحت أشكال  
لقوة الاجتماعية - مثل « ماكس فيبر » *M. Weber* . ويطلق هذا الأخير على  
هذا الشكل مصطلح القوة السكارزمية وهي التي تميز القيادات المهمة  
*Charismatic leaders* كالأنبياء والقادة العظام وقد حاول بعض الباحثين  
في مجال علم النفس الاجتماعي - مثل « هيريت كلمان » *H. C. Kelman*  
دراسة بعض أشكال التجاذب بين الأفراد في دراسة له عن عملية تغير  
الرأي « (١٧) » .

ويمكن القول بأن الاختلافات الأساسية بين الأشكال الثلاثة للقوة -  
القهر والسيطرة والسلطة - يمكن أساسا في طبيعة المصادر التي تستند إليها ممارسة  
القوة في كل حالة . ففي حالة ممارسة القوة الجبرية *Force* يلزم أن يقوم الشخص  
أو التنظيم بترجمة مصادر القوة ( مصادر سياسية أو اقتصادية أو عسكرية )  
إلى ضغوط واضحة ومؤثرة *Overt pressures* أو على الأقل يتم التهديد  
باستخدام هذه المصادر إذا لم يلتزم الآخرون بتنفيذ مطالب أو توجيهات  
الشخص أو الجماعة أو التنظيم صاحب القوة وعادة ما يكون حجم القوة للمادية  
الذي يمكن لأي شخص أو تنظيم أو جماعة أن تمارسه محدودا بآخر زمانية  
ومكانية معينة وبغوات الأشخاص والجماعات والتنظيمات داخل أي مجتمع تتفاوت  
كبيرا من حيث امتلاك أسباب القهر أو القوة الجبرية .

يشير « مارفن ألين » إلى أن هناك ثلاثة أشكال فرعية للقوة الجبرية

*Force* هي (١٨)

أ - التعويض Compensation وهو ما يطلق عليه أحيانا القوة النفعية utilitarian ويمثل هذا الشكل في أن ممارس القوة يعتمد على تقديم أشياء أو ظروف يرغب فيها الآخرون لقاء أذعانهم له أو لقاء الخاضوع لمطالبة ويطلق عليها « قسوة نفعية » لأن الخاضوع من جانب أعضاء الجماعة يحقق مقابل ما سوف يعود عليهم من منافع نتيجة لهذا الخضوع .

ب - الحرمان Deprivation وهو ما يطلق عليه أحيانا « القوة القهرية C. coercive وتتعتمد ممارسة القوة هنا على قدرة ممارس القوة على توقيع عقوبات معينة أو حرمان الآخرين من مزايا أو منافع متوقعة إذا لم يذعنوا للسلطة وتعتمد ممارسة القوة هنا على عامل القهر المادى المباشر .

ج - الإقناع persuasion وهو ما يمكن أن نطلق عليه القوة السيكولوجية ويعتمد على قيام الفاعل بتقديم معلومات مقنعة للآخرين أو التأثير فيهم من خلال الجوانب الاتعالية أو القيمية أو تلك التى تتعلق بالمرکز الاجتماعى (\*) .

\* يجب هذا أن نلاحظ أنه وإن كانت الكثير من الكتابات السوسيولوجية تصنف الانواع هل أنه أحد الاشكال الفرعية للقوة الجبرية ، إلا أننا نرى أن عنصر الجبر غير متوافر هنا بنفس الشكل كما هو الحال في التعويض والحرمان . وقد يقال إن المجتمعات الحديثة تحاصر الإنسان في كل وقت بأفكار معينة وإعلانات وإخبار وإراء من خلال الراديو والمصاعة . والتلفزيون والإعلانات . . . الخ بحيث لا تترك له فرصة للتفكير الحر الموضوعى فالإنسان في المجتمعات الحديثة يعد فريسة للتأثير الإلهامى من كل جانب وفى كل وقت . ولكن هذا القول لا يمكن أن نظرنه أن نجعل من هذا التأثير الفكرى وتسيكولوجى تأثيراً مهماً كما هو الحال فى حالة العقوبة لاختلاف المداخل فى العاليتين .

مدخل سيكولوجى فى العالة الأولى ومدخل مادي فى الثانية .

ويذهب « السن » الى أنه لكل نوع من هذه الانواع الفرعية للقوة الجبرية طابع مختلف. فالنوع الاول وهو التعويض يمكن ان يستمر تاثيره طالما شعر الجانبان الجانب الممارس للقوة والجانب الخاضع لها - بان هناك تعاضدا متبادلا بينهما نتيجة لعبة القوة هذه . وعلى هذا فان الممارسة والمضروع هنا سوف يستمران باستمرار النفع المتبادل . اما النوع الثاني وهو الحرمان فان عملية الاذعان والمضروع هنا تتم بطريقة غير اختيارية وعلى هذا فان استمرار ممارسة القوة والاذعاج لها لا تتم بالثبات والاستمرار حيث انها تتوقف باستمرار على التهديد بالحرمان او تنفيذه ماديا . واذا ما انتقلنا الى النوع الثالث وهو الاقتناع فاننا نجد انه اكثر انواع ممارسة القوة استمرارا وثباتا لانه لا يعتمد على التعويض او الحرمان او التهديد وانما يعتمد على احداث تغيرات سيكولوجية او دافعية دائمة نسبيا

لدى الآخرين . Relatively permanent motivational changes

واذا ما انتقلنا الى الشكل الثاني من اشكال القوة الاجتماعية وهو

السيطرة Dominance فاننا نجد انه يرتبط في جوهره ببناء التنظيمات أو الانساق الاجتماعية فالمتخصص الوظيفي وتساند الادوار والوظائف أو الوحدات والاقسام المختلفة داخل أي تنظيم ( كالمصنع أو الشركة أو المؤسسة أو الوزراء . . . الخ ) يجعل كل عضو أو ادارة أو قسم يعتمد في اداءه لهامة على اداء الاعضاء أو الادارات أو الاقسام الاخرى لمساهما داخل التنظيم ويذهب « السن » الى ان ممارسة عضو التنظيم او اية وحدة فرعية لهذا التأثير الوظيفي من خلال اداء دور متخصص ، هو في جوهره ممارسة للسيطرة بالمفهوم الاجتماعي (١٦) فاساس ممارسة السيطرة داخل الموقف التنظيمي هو

فقد التائم بالفعل أو عضو التنظيم ( أو أية وحدة من وحداته ) غلى أداء دور تنظيمى محدد ومؤثر فى أداء التنظيم لوظائفه الكلية . ونجد على المستوى الواقعى أن الكثير من شاغلى المراكز المؤثرة فى التنظيم قد يعتمدون على مواقعهم فى توقيع جزاءات معينة على الآخرين أو حرمانهم من بعض المزايا أو حتى التهديد بتوقيع الجزاءات والحرمان . وهنا تتحول علاقات السيطرة إلى ممارسة للقوة الجبرية Force بالمعنى الاصطلاحي . ولكن هذا ليس من شأنه إزالة الفروق التحليلية بين السيطرة والقوة القهرية . ويمكن ملاحظة السيطرة فى بعض الأنشطة مثل انسياب أو تدفق المعلومات Flow والصفقات التجارية وصنع القرارات كما يمكن ملاحظة علاقات السيطرة داخل التنظيمات المكونة من مجموعة من الأدوار والمواقع المتساندة وظيفيا . وعادة ما يركز المشغولون بعلم الاجتماع على المراكز أو المواقع التنظيمية العليا داخل تنظيمات العمل ، عند دراستهم للسيطرة على أساس أن شاغلى هذه المواقع ( مواقع الادارة العليا ) يمارسون - بحكم موقعهم التنظيمى - قدراً كبيراً من السيطرة والتأثير على أغلب أعضاء التنظيم وعلى مختلف الوحدات أو الأقسام والادارات المكونة له . ولكن هذا لا يعنى أن ممارسة السيطرة تقتصر على شاغلى المراكز العليا داخل تنظيمات العمل فحسب ولكنها يمكن أن نجدها لدى شاغلى أدنى المواقع التنظيمية طالما أن سير العمل يتوقف على أدلهم لأدوارهم ، أو طالما أن الآخرين يعتمدون عليهم فى قيامهم بمطالبات أدوارهم التنظيمية . ومع تزايد نطاق التخصص والساند الوظيفى داخل الحياة الاجتماعية وانتشار التصنيع واتساع نطاق الحضرة وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها ، تبرز ظاهرة السيطرة كنمط مركزي من أنماط القوة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة .

أما الشكل المتميز الثالث من أشكال القوة الاجتماعية وهو السلطة Authority فهو يتمثل في ممارسة القوة أو التأثير في أفعال الآخرين وسلوكهم استنادا إلى نظم شرعية أو قانونية محددة ، تتيح للشخص الحق في اتخاذ قرارات تمس حياة الآخرين وسلوكهم . فالسلطة بهذا الشكل تستند إلى نوع من الشرعية Legitimacy ويمكن للشخص أن يمارس هذه الشرعية من خلال مجموعة من الأساليب النظامية التي تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع على حدة فقد يصل الفرد إلى موقع السلطة أو القوة النظامية من خلال النجاح في الانتخابات أو التعيين في مواقع معينة أو من خلال مداخل تقليدية (مثل سلطة الأب ورئيس القبيلة ) أو من خلال قدرات خارقة أو كارزمية ( كالأنبياء وكبار القواد ) .

وبحدد لنا « فيبر » ثلاثة أساليب متميزة للحصول على السلطة الشرعية داخل المجتمعات المختلفة وهي (١٠) :

١ - السلطة البيروقراطية Bnreaucratic والتي تستند إلى الموقع الرسمي داخل التنظيم ( رئيس عمل - مدير - رئيس قسم ) .

٢ - السلطة التقليدية Traditional وهي تلك التي تستند إلى الاعتقادات التقليدية أو في القيم القائمة واضفاء نوع من القدسية عليها ( مثل سلطة الزوج والأب والأمير ورجل الدين ... ) .

٣ - السلطة الإلهامية Charismatic وهي تلك التي تستند إلى الاعتماد في القدرات الخارقة للشخص ( مثل سلطات الأنبياء وبعض القادة المظالم مثل نابليون وهتلر ... ) ويذهب « هورتون » Horton و « هنت » Hunt إلى

أنه في الكثير من الحالات تمتزج السلطة بالقوة الجبرية كما هو الحال بالنسبة للشرطة والجيش والمؤسسات العقابية ،  
تغير انساق القوة :

ويمكن القول بأن تحديد هذه الأشكال الثلاثة للقوة الاجتماعية - وهي القوة الجبرية والسيطرة والسلطة - يعد أمراً هاماً من وجهة النظر الوصفية أو التحليلية غير أن هذا التحديد لا يوضح لنا شيئاً عما تتضمنه عمليات ممارسة القوة من عوامل دينامية ، أو عن ديناميات ممارسة القوة كذلك لا يفيدنا هذا الوصف أو التصنيف في فهم كيفية تغير انساق القوة Power systems داخل الجماعات أو المنظمات أو المجتمعات الإنسانية . والواقع أن عملية تغير نسق القوة داخل الحياة الاجتماعية يمكن أن تتحقق من خلال أحد شكلين أساسيين وهما (٢١) .

أولاً : يتغير توزيع القوة النسبي بين أعضاء الجماعة أو المجتمع على الرغم من بقاء حجم القوة الكلية الممارسة ناجماً كما هو ، وهنا يمكن أن نطرح مجموعة من التساؤلات مثل: من هم أولئك الذين يشكلون صفوفات القوة power elites داخل الجماعة أو المجتمع ؟ وما هو نوع التوازن القائم للقوة ؟ وما هي العوامل التي أدت ببعض الأعضاء إلى اختفاء قوتهم ، والبعض الآخر إلى الاستحواذ على مزيد من القوة الاجتماعية ؟ وما هو التحليل التوزيعي Distributive analysis لانساق القوة ؟ وتسهم الإجابة على هذه التساؤلات في توضيح الأساس البنائي لتوزيع القوة داخل المجتمع بشكله الراهن كما توضح كذلك ما حدث في هذا لتوزيع من تغيرات تاريخية بفعل قوى معينة ( تشريعات معينة كإعادة توزيع نظام الملكية أو فرض نظم جديدة للضرائب أو انتشار التعليم - خروج المرأة للعمل - برامج تنمية ... الخ ) .

ثانياً : يمكن أن يكون الحجم الكلي للقوة داخل الجماعة أو المجتمع، قد زاد أو نقص في الوقت الذي ظل فيه توزيع القوة الداخلي على ما هو عليه . وهنا يمكننا أن نطرح مجموعة من التساؤلات منها : ما هي المصادر الجديدة التي أدت إلى تزايد أو نقص الحجم الكلي للقوة داخل النسق ؟ وكيف أدى عدم كفاءة الاتصالات أو عدم كفاءة القيادة داخل التنظيم إلى فشله في تحقيق أهدافه المنشودة الأمر الذي قلل من قوته الاجتماعية داخل المجتمع (أو العكس)؟

والإجابة على هذه الأسئلة تتطلب نوعاً من التحليل التطوري (Developmental analysis) وهنا يتحول الباحث من الاهتمام بتوزيع القوة على المكونات الداخلية للتنظيم أو الجماعة أو النسق ، إلى التركيز على الاتجاهات العامة لاستخدامات القوة وحجمها الكلي وفعاليتها على المستوى التنظيمي . وهكذا يبرز لنا مدخلان أساسيان لدراسة تغير القوة داخل أى نسق اجتماعي يمثل الأول في دراسة التغيرات التي طرأت على توزيع القوة على أعضاء أو مكونات النسق وهو مدخل التغير التوزيعي (Distributive) ويمثل الثاني في دراسة التغيرات الكلية التي طرأت على قوة الجماعة أو التنظيمات ككل في اتجاه الزيادة أو النقصان (مثل التنظيمات النقاية أو التعاونية أو العسكرية أو الصناعية ... داخل المجتمع أو حجم ما تمارسه مثل هذه التنظيمات من قوة أو تأثير على بقية مكونات الحياة الاجتماعية خاصة في مجال اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والحكم ... الخ وما يطرأ على هذا الحجم من تغيير) . ويطلق على هذا المدخل مدخل التغيرات التطورية (Developmental) ويشير « السن » إلى أن هذين النوعين من التغيرات - التوزيعية والتطورية - يؤثر كل منهما على الآخر . فالتغير الكلي في حجم القوة على مستوى التنظيم (مثل التنظيم التقني مثلاً) قد يؤدي إلى حدوث تغيرات في التوزيع الداخلي للقوة داخل التنظيم نفسه . كذلك فإن صراع

أعضاء التنظيم في سبيل الاستحواذ على المزيد من القوة على المستوى الداخلي قد يؤثر على فعالية التنظيم أو قوته الكلية ، فقد يؤدي هذا الصراع الداخلي إلى ضعف التنظيم وبالتالي فقدان لقوته المؤثرة . ولكن على الرغم من تداخل هذين النوعين من التغيرات - التوزيعية والتطورية - إلا أنه يجب التمييز بينهما على المستوى التحليلي ، لأن كل مستوى منها يتطلب مجموعة من الافتراضات الأولية . ففي حالة التحليل التوزيعي للقوة تفترض ثبات حجم القوة داخل التنظيم بحيث يكون استحواذ أحد الأعضاء على المزيد من القوة يعني أن هناك آخرين قد افقدوا جزءاً من قوتهم . ويقول آخر نفترض أن مكسب أحد الأعضاء يعني خسارة آخر أو آخرين ، طالما أن الحجم الكلي للقوة ثابت ، أما في حالة التحليل التطوري فافتراضنا نفترض أن الحجم الكلي للقوة متغير بحيث يمكن أن تزيد قوة الأعضاء أو تنقص معاً بشكل متوازن . وبذهب « السن » إلى أن كلا النوعين من التحليل علمي ومنمّر ويمكن للباحث أن يستخدم كلا منهما على حسب موضوع الدراسة .

#### القوة والتكامل الاجتماعي :

وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة الدور الذي تلعبه القوة في التنظيم الاجتماعي أو أهمية القوة في الحياة الاجتماعية وما إذا كانت القوة - بالمعنى السابق ذكره - مأملاً من عوامل التكامل أو من عوامل الصراع الاجتماعي ، نجد أن تراث علم الاجتماع يتضمن مجموعة من النظريات المتعارضة في هذا الصدد . وإذا ما تصفّعنا دراسة سوسيولوجية حديثة نجدها غالباً ما تعالج موضوعي القوة الاجتماعية ، والتكامل الاجتماعي كوضوعين متعارضين . وقد ظهرت عدة نظريات متصارعة في هذا الصدد مثل النظرية التبادلية exchange والنظرية



الايكولوجية ونظرية الصفوة والنظرية الماركسية ومحاول بعض الباحثين المعاصرين التوفيق بين هذه النظريات من خلال القول بأن فكرتي القوه والتكامل لا يمثلان منظورين مختلفين او متعارضين لممارسة القوه ليست هي الأساس في سوء التنظيم او ظهور الصراع او عدم ظهور التكامل على مستوى التنظيم فالقوه عملية تنظيمية وهى الأساس الأول لحدوث التكامل كما انها هى التى توضح اساليب الصراع المسموح بها واساليب مواجهة الصراع من خلال مسارات مشروعة وقانونية .

#### القوة كخاصية للانماق الاجتماعية :

يذهب « آмос هول » إلى ان القوه ظاهره شائعة وعامة في الحياة الاجتماعية ، شأنها في ذلك شأن ظاهرة الطاقة بالنسبة للعالم الطبيعي وكما ان الطاقة تتخذ اشكالا مختلفة في العالم الطبيعي ، كذلك فان القوه تتخذ عدة اشكال في العالم الاجتماعى - شكل سياسى او اقتصادى او سيكولوجى او عسكرى ... الخ ، كما انها قد تظهر في شكل تقليدى او قانونى او الهامى ، وقد تتخذ شكل رئاسة او موقع تنظيمى او قياده سياسية او اجتماعية ... الخ (١٢) .

وبشير « هول » إلى ان كل فعل اجتماعى هو في جوهره ممارسة القوه ، وكل علاقة اجتماعية هى في جوهرها معادلة معينة للقوه ، وكل جماعة او نسق اجتماعى ليس سوى تنظيم معين للقوه وعلى ذلك فانه يمكن لنا ان نعالج أى نسق للعلاقات الاجتماعية في ضوء مفاهيم القوه سواء الممكنة او المتحققة بالفعل . وربما لا تكون هذه المعالجة سوى استخدام مصطلح محل مصطلح آخر يحمل نفس المعنى او المضمون فالنسق الاجتماعى هو في جوهره نسق معين للضبط

السلوكي والمعياري وذلك انه يحاول صياغة علاقات الأفراد وافعالهم بل وفكرهم أحيانا في شكل يتفق مع مجموعة المعايير والقواعد المعمول بها داخله ويهدف تحقيق غاية معينة . وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى النسق الاجتماعي بوصفه يمثل ميكانيزم ضابط لأدوار الأعضاء وأفعالهم وعلاقاتهم Control Mechanism

ويمكننا - في نظر هولي - أن نتصور المجتمع على أنه نسق معين للطاقة Energy فالمجتمع هو في جوهره نسق من العلاقات بين وحدات اجتماعية متباينة وظيفيا ( وحدات اقتصادية ودينية وسياسية وعسكرية وفكرية ... الخ ) .

وهو بهذا الوصف يمثل شكلا من أشكال تعبئة القوة mobilization حيث تصاغ العلاقات بشكل يحاول تحقيق نتائج معينة ومن أجل التعامل مع الواقع البشري - سواء البيئة الطبيعية أو البيئة الاجتماعية وبنفس الشكل يمكننا أن ننظر إلى الوحدات الفرعية المكونة للمجتمع - كالأسرة والمصنع ومكان العبادة والمدرسة ... - على أنها تنظيم معين للقوة طالما أنها تهدف إلى تحقيق وظائف محددة . وهكذا يمكننا أن نحلل النسق العام - أو المجتمع ككل - والنساق الفرعية المكونة له - كالنسق الأمري والدني والاقتصادي ... الخ - في ضوء نموذج تنظيمي مشترك يقوم على فكرة القوة أو حشد الامكانيات الداخلية من أجل تحقيق وظيفة أو هدف محدد . وطالما أن أداء النسق العام - تنظيم كبير أو مجتمع - لوظائفه يتأثر بلا شك بأداء كل نسق فرعي لدوره فان هذا يعني شيوع نوع من التساند الوظيفي بين النسق العام والنساق الفرعية المكونة له ويمكننا اعتمادا على هذا التحليل القول بأن القوة كظاهرة تظهر في شكلين أساسيين هما :

### الأول : في شكل قوة وظيفية Functional Power

وتستهدف علاقات القوة هنا ضبط العلاقات الداخلية بهدف تحقيق النسق لوظائفه .

### الثاني : القوة المشتقة Derivative

وتتمثل القوة هنا في ضبط التفاعلات والعلاقات الخارجية بين النسق الفرعى وبين بقية الانساق الفرعية المكونة للنسق الكلى للتنظيم أو للمجتمع .

ولا شك أن هناك ارتباطاً واضحاً بين هذين الشكلين للقوة ، فنوع الوظيفة التى يحققها النسق الفرعى هو الذى يحدد نوع الآثار المشتقة أو أسلوب ضبط النسق الفرعى للعلاقة بينه وبين الانساق الفرعية الأخرى وهو ما يمكن أن يطلق عليه الضبط أو القوة المتجهة للخارج ولا يتوقف الأثر المشتق للقوة التى يستحوذ عليها نسق فرعى ما على حجم الوظيفة التى يؤديها فحسب وإنما يتوقف كذلك على موقع هذا النسق الفرعى داخل النسق الكلى، فالانساق الفرعية ذات الأهمية الواسطة الكبرى بالنسبة لعلاقة النسق الكلى بالبيئة ( كالنسق الاقتصادى مثلاً ) يمارس تأثيراً مشتقاً أكبر من تلك الانساق الفرعية التى تلعب دوراً ضئيلاً فى هذا الصدد .

ويوجه عام نستطيع القول بأن القوة كظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تظهر إلا داخل نسق اجتماعى . فظهور القوة يفترض قيام النسق . وهذا يعنى أنها إحدى خصائص النسق لأنه لا توجد قوة اجتماعية إلا داخل انساق اجتماعية ، كما أن أداء أى نسق لوظائفه يفترض ظهور القوة كعامل تنظيمى

وكعامل ضابط ومؤد إلى التكامل والتنسيق فالقوة الاجتماعية ليست خاصة فردية وإنما هي خاصة اجتماعية . والشخص لا يستحوذ على قوته الاجتماعية كقزد ، وإنما يستحوذ عليها بوصفه عضواً داخل مجتمع له معايير وقيمة ومحددات القوة داخله أو على أساس وضعه أو موقعه التنظيمي داخل تنظيم عمل محدد .

#### تعليل القوة الاجتماعية داخل التنظيمات :

يذهب « روبرت بيرستد » Bierstedt إلى أن مشكلة القوة من المشكلات العويصة التي تواجه البحث السوسيولوجي ، أن لم تكن أكثرها غموضاً واضطراباً واختلافاً بين الباحثين (١٣) . ويمكننا أن نقول عن القوة ما قاله القديس « أوغسطين » Augustine من زمن وهو أننا جميعاً ندعى أننا نعرف ما هي القوة حتى تواجهه بسؤال مباشر حولها ، هنا ندرك أننا نجمل الكثير عنها . ويذهب « روبرت ماكيفر » MacIver بحق إلى أنه لم تظهر حتى الآن دراسة متكاملة متلقى عليها حول طبيعة القوة ويشير إلى أن أغلب الدراسات التي تمت حول قضية القوة كانت إما محاولة للدفاع عن الدور الذي تلعبه القوة في الحياة الاجتماعية - مثل دراسات « هوبز » Hobbes و« جمبلوفيتش » Gumplovicz و« راتزنوفر » Ratzschover و« شتينتز » Steinmetz و« ترنتشك » Treitschki ... الخ ) - وإما محاولة لتوضيح الجوانب السلبية التي تلعبها القوة في الحياة الاجتماعية - مثل دراسات « برتراندرسل » Russel (١٤) . ويمكن القول بأن أغلب المعالجات التي تمت حول القوة كانت من منظور علم السياسة ولم تتم معالجة المسألة من منظور علم الاجتماع . ربما هنا أن تلقى بعض الأضواء على قضية القوة ك مفهوم سوسيولوجي من خلال توضيح المعنى السوسيولوجي

للمفهوم وتحديد مواقع ممارسة القوة داخل التنظيمات والكشف عن مصادر القوة الاجتماعية .

والواقع ان قضية بناء القوة داخل المجتمع تحتاج إلى دراسة متعمقة ... فهي على المستوى الواقعي تمثل مشكلة سوسيولوجية ( أو عملية ) ومشكلة اجتماعية ( أو أخلاقية ) في نفس الوقت . وقد كانت قضية القوة تمثل لدى الباحثين مشكلة سياسية فحسب . ولكننا - شأنها شأن كافة القضايا السياسية الكبرى - نعدى نطاق النظام السياسي لتربط بطبيعة بناء المجتمع ككل . ومشكلة القوة جذورها واصولها ومنطلقاتها التي لا يمكن ان تفهم إلا من خلال الدراسات السوسيولوجية فكما يشير « ماكيفر » بحق فان محاولة الفهم الحقيقي لقضايا القوة والملطة لا تتم بالاعتماد على دراسة النظام السياسي او التنظيمات السياسية كالدولة والأحزاب والحكومة وإنما يمكن دراستها من خلال الرجوع إلى المجتمع ككل (٢٠) . وإذا ما استعرضنا أنواع القوة الممارسة داخل أى مجتمع فانا نجد لها لا تقتصر على القوى السياسية فحسب فهناك القوى الاقتصادية والقوى الصناعية والقوى المالية والقوة العسكرية ... الخ وهى جميعا تشكل ما نطلق عليه القوة الاجتماعية (٢١) . وعلاقات القوى تتداخل بشكل واضح أى مجتمع من المجتمعات ، فهناك قوة الأب التي يمارسها على أبنائه الصغار ، والقوة التي يمارسها السيد على العبد والتي يمارسها المدرس على تلميذه والتي يمارسها الرئيس على مرؤوسه والتي يمارسها المتحضر على المزوم ، والحزب الفائز على الأحزاب المعارضة والقاضى على المتقاضين وأجهزة الضبط القهرى على المتحررين والحكم فى الملعب على اللاعبين ... الخ وهذا يعنى أن أغلب العلاقات بين المراكز والأدوار الاجتماعية هى في جوهرها علاقات قوية بما يدل

على عمومية ظاهرة القوة داخل التنظيمات والمجتمعات الانسانية وعلى مستوى جميع العلاقات الاجتماعية .

وسبق أن أشرنا إلى أشكال القوة ويشير بعض علماء الاجتماع السياسي إلى أن القوة السياسية ذات وجهين أساسيين هما :

أ - السلطة Authority وهي القوة المتمثلة في اصدار قرارات تمس مصير الآخرين استناداً إلى أساس قانوني مشروع داخل التنظيم أو الجماعة أو المجتمع وهنا تمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمة تصاحب بمجاءات سلبية على المخالفين . وهذا يعني أن السلطة ذات أساس تنظيمي .

ب - النفوذ Influence وهو مسألة تتعلق بالشخص لا بالتنظيم وان كان يستند بالضرورة على البناء الثقافي القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات ويتمثل النفوذ في قدرة شخص أو جماعة على فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعل واستخدام مختلف أساليب : (١) الانقياس (٢) أو الاكراه (٣) أو الاغراء ، وذلك دون أن يكون الشخص أو الجماعة مستحوذاً على سلطات قانونية تتيح له هذا الفرض . وهذا يعني أن للسلطة أساساً تنظيمياً ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي . ويشير خبراء التنمية السياسية إلى أن القوة السياسية المتكاملة يجب أن تستند إلى أساس تنظيمي وشخصي . ويتحقق هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوي في المجتمع . كذلك فان هذا الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة حيث يستطيع ذوو المكانة العالية - اقتصادياً وفكرياً ... - الوصول إلى المواقع الرئاسية في المجتمع الأمر الذي يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة .

وإذهب « برستد » Bierstedt إلى أنه يمكن إلغاء المزيد من الأضواء على مفهوم القوة ، إذا ما حاررنا البحث عن موقع القوة الاجتماعية داخل المجتمع وهو يحده هذه المواقع في ثلاثة ميادين أساسية وهي :

أولاً : داخل التنظيمات الرسمية Formal organizations

ثانياً : داخل التنظيمات غير الرسمية Informal

ثالثاً : داخل المجتمع غير المنظم Unorganized community

وتتحول القوة داخل التنظيمات الرسمية - كالمصانع والمصالح والشركات والوزارات ... الخ - إلى سلطات محددة ، ذلك لأن هذه التنظيمات تقوم على أساس مجموعة من المعايير والقواعد والتعليقات والاختصاصات الواضحة التي تحكم السلوك الواجب اتباعه . وهو يعرف السلطة بأنها قوة ذات طابع نظامي Institutionalised Power (\*) ويوجد داخل التنظيمات الرسمية مراكز

(\*) يعرف « برستد » القوة Power بأنها قوة خفية كامنة Latent ثم يعرف القوة الجبرية بأنها قوة ظاهرة Manifest وتضمن القوة الجبرية هذه توثيق الجزاءات وقدره الشخص أو الجماعة على تحديد أو تضيق أو إلغاء مجال الاختيارين البدائل بالنسبة للاعمال الاجتماعية لفرد أو جماعة أخرى . وهذا يعني قيام فرد أو جماعة بفرض أعمال أو أحكام محددة وتطبيقها تهرأ على آخر أو آخرين . وهو يعطينا مثلاً على هذا معاصرة جيش لاخر حتى يفتى أو يستسلم والواقع أن جميع الجزاءات المقائية كالعقوبة والمسن والتقي والعزل والاحدام هي في جوهرها تحديد لنطاق الفعل أو الغناء حرية الارادة أو قضاء على البدائل السلوكية . أما مفهوم القوة فهو يتضمن - عند ذلك العالم - الاستعداد السابق أو القدرة التي تمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة أعمال الجبر والتهر إذا ما نطلب الموقف ذلك ويمكننا على هذا من القول بأن القوة هي القدرة على ممارسة التهر في الوقت المناسب أما القوة الجبرية فهي ممارسة القوة بالفعل .

انظر مقال برستد السابق للإشارة إليه .

يتأط بها حق توقيع الجزاءات واصدار قرارات تخص الآخرين . وهذا الحق هو ما نطلق عليه مصطلح السلطة .

فالسلطة الممنوحة لرئيس المصلحة هي التي تحول له حق النقل والترقية والجزاء والمراقبة والسلطة الممنوحة لرجل البوليس هي التي تحول له حق القبض على المجرمين والمشتبه فيهم ... الخ . ويجب هنا أن نلاحظ أن القوة الاجتماعية هنا تأط بمراكز اجتماعية معينة وليس بأشخاص معينين وأنها تتخذ أشكالاً نظامية تحكمها معايير وأصول متفق عليها .

ويجب أن نلاحظ أن الاستحواذ على القوة النظامية أو السلطة داخل التنظيمات البيروقراطية ، لا يتضمن تفوقاً شخصياً *Personal Superiority* . فقيام شخص ما بدور رئيس العمل أو المدير أو ناظر المدرسة أو عميد الكلية ... لا يعني أنه يتمتع بفضول في القدرات والذكاء على مرؤوسيه وعلى العكس من ذلك فقد يكون المهندس داخل شركة ما أكثر كفاءة من الناحية الفنية مقارنة بمدير المصنع أو رئيس مجلس الإدارة (٢٧) الذي يملك تنظيمياً حق تعيينه وتقييمه ومحاسبته وعزله . ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للدرس والناظر ، أو الأستاذ والعميد والطبيب ومدير المستشفى ... الخ .

ويحاول « ماكيفر » *McIver* أن يوضح لنا من خلال هذه الحقيقة ما يطلق عليه شعر السلطة وسحر الحكم وسحر التنظيمات وسحر الحكومة *The Magic of Government* (٢٨) . ويمثل هذا السحر في انقسام الناس إلى مراكز وأدوار متبايزة على أساس تنظيمي أو تقسافي خالص دون أن يستند إلى أسس عرفية أو فيزيقية أو سيكولوجية وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة القوة على مستوى التنظيمات غير الرسمية ، فالتا نجد أنه داخل كل تنظيم رسمي



( يقوم على أساس التخصيص وتقسيم العمل وتسلسل الأدوار والالتزام  
بوائح وتعليمات منظمة واضحة ) يوجد نوع من التفاعل الاجتماعي الثقافي  
يؤدي إلى ظهور نوع ثان من التنظيمات هو ما نطلق عليه التنظيمات غير الرسمية  
التي مائة ما يكون لها قواعدها ومعاييرها وقياداتها التي تمارسها تقوذا - وليس  
سلطة - على الآخرين. ويذهب « برستد » إلى أن السلوك والأفعال الاجتماعية  
داخل التنظيمات البروقراطية لا تنطبق بشكل كامل مع معايير التنظيم الرسمي  
حيث تمارس القوة ، ليس استنادا إلى التقييم الشخصي للأفراد أو إلى معايير  
تتخطى حدود التنظيم غير الرسمي Extra associational ومادة ما يكون  
لهذه المعايير أساس داخل الثقافة العامة للمجتمع . وقد تكون هذه المعايير  
متفقة أو مختلفة أو متناقضة مع المعايير الرسمية التي تحكم التنظيم .

وتشير الدراسات إلى أنه يستحيل أن يكون هناك تنظيم رسمي خالص  
ذلك لأن من شأن هذا التنظيم أن يخلق تلقائيا تنظيلا آخر له معايير وبناء  
خاص للقوة يقوم على أساس اعتبارات مختلفة نسبيا . فقيام التنظيم الرسمي  
بتمهيد الفرصة لقيام التفاعل بين مجموعة كبيرة من الشخصيات الأمر الذي يولد  
علاقات ومعايير ونماذج للتأثير والنفوذ والقيادة والتبعية، قد تختلف عن قواعد  
وتعليمات التنظيم الرسمي . فالتفاعل يمتد ليقوم على أسس شخصية تتجاوز  
قواعد ومعايير وخريطة البناء الرسمي للتنظيم .

وتؤكد دراسة « دالتون » Dalton لاحدى التنظيمات هذه الحقيقة  
حيث وجد أن العمل لا يسير بشكل مطابق تماما مع اللوائح والتعليمات الرسمية  
وإنما يتأثر بمجموعة من المعايير المخالفة . وحاول التعرف على أساليب التفاعل

غير الرسمي التي أدت إلى أحداث تغيير في سلوك العاملين ، وقد كشفت دراسة عن وجود خريطين لتوزيع القوة داخل التنظيم ، الأولى هي خريطة التوزيع الرسمي للقوة التي تعتمد على القواعد التنظيمية الواضحة والأخرى هي خريطة التنظيم الواقعي للقوة تستند إلى عوامل وعلاقات شخصية وقد وجد أن هاتين الخريطين غير متطابقتين وتؤكد الدراسة إلى أن دراسة كل نوع من هذين النوعين من القوة يتطلب مدخلا مختلفا . فدراسة بناء القوة الرسمي يعتمد على مدخل المراكز والأدوار والوظائف الرسمية . أما دراسة بناء القوة غير الرسمي فيعتمد على مدخل مسمعة والنفوذ . وانتهى « دالتون » من دراسته إلى القول بأن التنظيم يتألف من عدة تجمعات يحاول الأفراد من خلالها ممارسة القوة وهي :

أ - التجمع الرأسي : ويتألف من أشخاص يحتلون مراكز متباينة من حيث المستوى التنظيمي ، تتكون بينهم علاقات متبادلة تسهم في تحقيق نفس متبادلة ، مثل حماية الرئيس للمرؤوسين ، الذين يدعمون بدورهم سلطة ونفوذ رئيسهم داخل التنظيم .

ب - التجمع الأفقي : ويتألف من أشخاص يحتلون مراكز متماثلة . ويهدف هذا التجمع أساسا إلى تحقيق الحماية المتبادلة في مواجهة الضغوط الصادرة عن يحتلون مراكز أعلى أو أدنى منهم .

ج - التجمع العشوائي : ويقصد بالعشوائي عدم التماثل في المراكز أو الأدوار وإنما يعتمد على عوامل التعقل والرغبة الشخصية ويخضع للتجاذب والتنافر ويمكن قياسه من خلال أساليب القياس الاجتماعي Sociometry .

ويؤكد « فيليب سلزنيك » Selznick<sup>(١٩)</sup> انه لا يمكننا أن نفهم أى تنظيم من حيث نماذج العلاقات والقوة والتأثير والتفاعل ، إذا ما اقتصرنا على علاقات السلطة والأدوار كما توضحها خريطة التنظيم الرسمي ، وذلك نظرا لوجود مجموعة من العوامل والمؤثرات التى تسهم فى تغيير هذه الخريطة ، لتتخذ على المستوى الواقعى شكلا مختلفا عما هو مخطط داخل الخريطة الرسمية للتنظيم . ويمكننا إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلى : -

أولا : العامل الشخصى : الذى يتمثل فيما يشأ بين الناس من تجاذب وتنافر تلقائى وهو ما يمكن أن نطلق عليه البعد السوسيو مترى الذى يؤدى إلى ظهور جماعات غير رسمية لها معايير وأهدافها وقياداتها ...

ثانيا : عامل التخصص الوظيفى : ويتمثل فيما يمارسه المتخصصون والخبراء من تأثير فى عمليات اتخاذ القرارات دون أن يكون لهم الحق التنظيمى فى ذلك أو يكون لهم سلطة اتخاذ القرارات . وهذا العامل يتزايد أهميته مع اضطراب التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث .

ثالثا : عامل التأثير على عملية اتخاذ القرار : وبهنا هنا أن يميز بين الشكل النهائى أو المرحلة النهائية لاتخاذ وصدور القرار ، وبين مجموعة العمليات المتشابكة التى تصحى حتى يتم إصداره . فاتخاذ القرار يتم مادة من خلال المواقع التنظيمية العليا مثل مدير المصنع أو رئيس الشركة ... غير ان هناك العديد من العناصر الأدنى التى تؤثر فى عملية تشكيل القرار . وعلى هذا الأساس لا يمكن القول بأن القرار الذى يصدره رئيس الشركة هو من صنعه كله فهو مصدره وإن لم يكن صاحبه كلية . وهذا يعنى انه قد يكون هناك من أعضاء التنظيم من يمارس نفوذا كبيرا على الإدارة العليا بحيث يصدر القرار معبرا عن آرائهم.

فقد يكون سكرتير المدير أو مدير مكتبة هو العامل المؤثر في اتخاذ القرارات وقد تتكون داخل المؤسسة جماعة نفوذ *Influence group* لا تتطابق مع البناء الرسمي للسلطة .

رابعا : عامل الاتصال : يلعب الاتصال دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية بوجه عام وداخل المؤسسات والتنظيمات بشكل خاص . فهو العملية التي يتم من خلالها انسياب المعلومات وتكوين الآراء والأفكار والانتجاهات وتفسيرها وترتبط عملية الاتصال داخل التنظيمات بالعديد من العمليات ذات الأهمية الكبرى كإنسياب المعلومات والتدريب والمتابعة والرقابة والتقييم وتقديم الاقتراحات وتبليغ الشكاوى واتخاذ القرارات ... الخ . وعلى هذا يكون الجهاز الصحيح في عملية الاتصال جهاز استراتيجيا داخل أى تنظيم، فهو الذى يتحكم في توجيه ونقل المعلومات وفي توقيتها وفي أسلوب عرضها وإخراجها واختزالها أو إخفائها، مما يكون له أعمق الأثر على مسيرة التنظيم ونوعية واتجاهات القرارات الكبرى داخله .

#### القوة والعقد التكنولوجي :

لم تعد المهارة داخل التنظيمات الحديثة تعتمد على العامل اليدوى غير المتكيف وذلك نظراً للتقدم العلمى والتكنولوجى والادارى للتنظيمات . ولعل هذا هو ما يتطلب أحداث تغييرات جذرية في بناء قوة العمل داخلها . فأصبح لكل مركز متطلبات معينة من المؤهلات العلمية والتخصص الوظيفى والقدرات الشخصية . وأصبح التخصص بعدا أساسيا من أبعاد القوة داخل التنظيمات وقد سيق أن أشرنا إلى أن المهنين والخبراء والمستشارين يمارسون قدراً كبيراً من التأثير في عملية تشكيل وصنع القرارات حتى دون أن يشغلوا مناصب

رسمية تحول لهم حق إصدار القرارات ويؤدى التخصص الدقيق إلى غلظ ظهور السلطة المطلقة داخل المؤسسات الكبرى ويذهب « روبرت دوين » إلى أن القوة الفعلية التي يتمتع بها موظف من مستوى وظيفي معين له أهميته داخل التنظيم ، تتناسب عكسيا مع عدد المناصب الأخرى القادرة على أداء نفس الوظيفة ، أى أن قوة العامل شاغل وظيفة معينة تتوقف على مدى احتكاره للخبرات المطلوبة لحسن أداء التنظيم لوظائفه . وهكذا يصبح الاحتكار التخصصى للمهارات والمعلومات أحد المصادر الهامة للقوة داخل التنظيمات وتجدد الإشارة هنا إلى أن تجمع القدرات في يد شخص أو جماعة معينة - وهو ما يطلق عليه الشمول الوظيفي - يؤدى إلى احتكار القوة وإلى ظهور الدكتاتورية والسلطة المطلقة . ولعل هذا هو ما أدى بالكثير من المفكرين من قرون مضت إلى المناداة بضرورة الفصل بين السلطات وهو ما سوف تفصله عند عرض آراء بعض المفكرين مثل « مونتسكيو » .

#### مداخل دراسة القوة الاجتماعية :

يمكننا دراسة القوة كظاهرة وكعملية اجتماعية - داخل الجماعات أو التنظيمات أو المجتمعات المحلية أو العامة - من خلال مجموعة من المداخل نوجزها فيما يلى :

#### أولا : المدخل الاقتصادى أو المادى : Materialistic

ويؤكد انصار هذا المدخل أن السبيل الأساسى إلى القوة هو تملك ناصية الأمور الاقتصادية وفي مقدمتها وسائل الإنتاج . ويناصر الماركسيون هذا المدخل ، ذلك لأنهم يرون أن القوة الاجتماعية يوجه عام ، والسياسة يوجه

خاص، نعد متشيراً تابعاً للقوة الاقتصادية، متمثلة في السيطرة على وسائل الإنتاج. وقد اختلف الباحثون كثيراً عند دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فالبعض قد تطرف لدرجة وقوعه في نوع من الحتمية الاقتصادية والبعض كان أكثر اعتدالاً في المعالجة. ولا شك أن هناك تفاعلاً متبادلاً - فاختلاف النظم الاقتصادية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد عبر مراحل تاريخية مختلفة تبعه بالضرورة اختلاف في النظم السياسية. كذلك فإن تطور أشكال الملكية صاحبه تطور واضح في أساسيات التنظيم السياسي. هذا إلى جانب أن أسلوب توزيع القوة الاقتصادية داخل أي مجتمع يعد عاملاً مؤثراً بشكل واضح على أسلوب توزيع القوة السياسية.

غير أن هذا لا يوقعنا في الحتمية الاقتصادية عند دراسة ظاهرة القوة ذلك لأن المجتمع لا تسوده قوة اقتصادية فحسب، فهناك أنواع أخرى من القوة كالسياسية والعسكرية والدينية والعكرية. فالدولة كنظام سياسي يؤثر بلا شك على طبيعة تشكيل البناء الاقتصادي للمجتمع من خلال رسم سياسة الملكية والضرائب والتصدير والاستيراد وقوانين النقد وتحديد حجم القطاع العام والخاص وأساليب الدعم وإصدار قوانين التأمين والمصارف، وتحديد الخدمات التعليمية والصحية ... الخ. وهكذا يتضح أن الاقتصاد على المدخل المادى في فهم ظاهرة القوة يوقعنا في ضعية العامل الواحد عند التفسير.

#### لانيا : مدخل المنصب position approach

وينبثق هذا المدخل من علم اجتماع التنظيم ويرتبط بدواسة البيروقراطية حيث يعلو دراسة القوة - بشكلها الرسمي أو التلطي في داخل التنظيمات من

خلال تحديد التسلسل الرأسي . وقد سبق مناقشة هذه النقطة وأوضح كيف أن مثل هذا المدخل الرسمي لا يكفي وحده لفهم بناء القوة الواقعي داخل التنظيمات المختلفة .

#### ثالثا : مدخل اتخاذ القرار : Decision making approach

ويحاول الباحث من خلال هذا المدخل تحديد المشاركين في عملية صنع القرار على مستوى التنظيم أو المجتمع المحلي أو العام - حسب مستوى الدراسة . ولعل المشكلة هنا تتمثل عند دراسة المجتمعات المحلية والعامية مع صعوبة تحديد القرارات الاستراتيجية وتحديد المشاركين في صدورها وبيان وزن كل منهم بدقة ويرى البعض أن ممارسة القوة لا تكرر بالمشاورة في صدور قرارات فحسب وإنما يمكن أن تتحقق وبشكل أقوى في الحيلولة دون صدور القرار . ومثال هذا وقوف أصحاب القوة الاقتصادية في بعض الدول ضد صدور قرارات تحديد الملكية أو تغيير النظام الجبركية أو النقدية ... الخ . وأن هذا التغيير ليس في صالحهم . كذلك لا تتمثل القوة في إصدار قرارات تحاول مواجهة مشكلات معينة ولكنها قد تتمثل بشكل أقوى في اتخاذ إجراءات تحول دون ظهور المشكلة أصلا . وهنا لا يفيدنا هذا المدخل في الكشف عن هذه القوى .

#### رابعا : المدخل الذاتي : Subjective

يعتمد هذا المدخل على تقدير أعضاء التنظيم أو المجتمع لما يملكه وما يملكه الآخرون من قدرة على التأثير . ويطلق البعض على هذا المدخل مدخل السمعة Reputation كما يفعل الباحث الأمريكي « ورنر » Warner غير أن أغلب الباحثين يرفضون هذا المدخل لأنه ذاتي أو لأنه يقيس القوة كما يتصورها

الناس ولا يقيس القوة الحقيقية ، إلى جانب انه يخلط بين المركز الاجتماعي والقوة السياسية . وقد اوضح « كيوبر » Caber على سبيل المثال - إستنادا إلى دراسة « ملز » Nills وآخرين - كيف أن الشعب الأمريكي مخدوع حيث يظن أغلب الناس هناك أن القوة موزعة بأسلوب ديمقراطي بين الناس ، في حين أنها محتكرة من جانب صفوة القوة هناك .

#### مصادر القوة داخل المجتمع :

سبق ان اوضحت ان القوة تمارس داخل اية جماعة او مجتمع استنادا إلى عدة مصادر كالملكية او الموقع التنظيمي او المعلومات او قوة الشخصية او الموقع الحزبي او العسكري ... الخ . ويمكننا عند دراسته هذه القضية ان نلمح عدة تيارات متصارعة عند تحديد مصادر القوة الاجتماعية بوجه عام والسياسية بوجه خاص نوجزها فيما يلي :

اولا : التيار الماركسي : ويربط أنصاره القوة السياسية بالقوة الاقتصادية<sup>1</sup> فالمصدر الأساسي للمرة القوة لديهم هو الاستحواذ على أساليب الانتاج وقد سبق الحديث عنه :

لانيا التيار التنظيمي : وقد صدر هذا التيار أساسا كرد فعل للتيار الأول وأهم مثليه « موسكا » Mosca و « ميشليز » Michels وهم يعترضون على القضية الماركسية الأساسية . فالقوة عندم لا ترجع بالدرجة الأولى إلى تملك وسائل الانتاج وإنما إلى قوة الصفوة أو الجماعات المتميزة في المجتمع . فأبناء هذه الجماعات يتسمون بقدرات تنظيمية عالية وخطوط الاتصال بينهم سريعة وفعالة ، وهذا ما يمكنها من السيطرة على الأنشطة



الاجتماعية والتأثير على الآخرين واتخاذ قرارات سريعة ومؤثرة وهو اوجه ما يهددها من الخارج بكفاءة عالية . فالصفوة عندهم هي جماعة صغيرة ومنظمة ومتأسكة قادرة على التحرك النشط (٢١) والتأثير على سير الاحداث ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للجماهير المتككة .

### ثالثا : المدخل المتعدد :

ويذهب انصار هذا المدخل إلى أن مصدر القوة مجموعة متمدة من العوامل وليس عا.لا واحدا كما ذهب أنصار المدخلين السابقين . ومن انصار هذا المدخل « وورث برستد » Bierstedt الذي يرى أن هناك ثلاثة مصادر اساسية للقوة داخل المجتمع وهي حجم السكان والتنظيم والموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية فكما كانت الجماعة أكبر عددا وأدق تنظيما ولديها موارد كثيرة ، زاد نصيبها من القوة السياسية في المجتمع . وهو يدرج ضمن الموارد التيم الاقتصادية ( الماكية والدخل ) والسلطة السياسية أو الحق الشرعي في إصدار القرارات والسيطرة على وسائل التهر كالشرطة والجيش والسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات كالتحريات والصحافة والاذاعة إلى جانب السيطرة على المعارف والفكر والرأى .

### توزيع وممارسة القوة في المجتمع :

يتضح لأي دارس في علم الاجتماع - بعض النظر عن ايد يولوجية - أن القوة موزعة بين الناس بطريقة غير متساوية ويكن الخلاف في تحديد أساسيات أنعدام المساواة فبعض الباحثين يرون أن هناك باستمرار صفوة معينة تحتكر

ممارسة القوة وأن القوة تمارس باستمرار من جانب واحد بينما يذهب آخرون إلى أن عملية ممارسة القوة تتيح داخل أى نسق اجتماعى بطريقة تبادلية Mutual وبغض النظر عن خليات كل اتجاه فإن هناك اتفاقا على أنقسام أى مجتمع إلى جماعة حاكمة واخرى محكومة. وانعدام العدالة الحسائية فى توزيع القوة ضرورة تنظيمية وحتمية اجتماعية لقيام المجتمع اصلا . وقد سبق ان اوضحنا الموارد او المصادر التى تتيح الفرصة لممارسة القوة : . ولا شك ان الناس مختلفون فيما يختص بموارد القوة وفيما يتاح لهم من فرص لاستخدامها وفى قدراتهم الشخصية وفى استعداداتهم ودوافعهم واتجاههم نحو ممارسة القوة.

ويمكن القول بأن مصادر أو موارد القوة وحدها لا تحدد حجم القوة المستخدم فعلا ، ذلك لأن القوة الممارسة تتوقف على عدة أمور أخرى غير المصادر أهمها .

١ — حجم ونوعية مصادر القوة التى يستحوذ عليها الفرد أو الجماعة أو التنظيم .

٢ — مدى الكفاءة فى استخدام هذه المصادر .

٣ — مقدار ما يتم تحويله من هذه الموارد الى ضغوط فعلية على الآخرين .

٤ — حجم ما يلقاه الفرد أو الجماعة أو التنظيم ( كالتقابة أو انحداد العمل ) من مقاومة من الافراد أو الجماعات الاخرى .

ويختلف الفكر السياسي والاجتماعى حول قضية توزيع القوة داخل المجتمع ويبرز فى هذا الصدد اتجاهان اساسيان — خاصة فى امريكا :

الاول : ويؤكد انصاره ان القوة داخل أى مجتمع تتركز عادة فى يد جماعة

معينة نتيجة سيطرتها على المصادر الاستراتيجية للقوة . ويمكننا أن ندخل التيار الماركسي ضمن هذا الاتجاه ، كما يمكننا أن ندخل بعض الباحثين ذوي الميول غير الماركسية مثل « رابت ملز » Milles و « هنتر » Hunter فقد خرج الأول من دراسته للمجتمع الأمريكي إلى أن هذا المجتمع يسيطر عليه صفوه القوه التي تتألف من اصحاب الشركات وكبار السياسيين والعسكريين أما الثاني فقد خرج من دراسته لبعض المجتمعات المحلية إلى نتيجة مماثلة ويرى أنصار هذا التيار أن صفوة السلطة تحاول الحفاظ على نفسها وامتيازاتها وقوتها من خلال استخدام كافة الأساليب التربوية والسياسية وأساليب القهر واحتواء المعارضة أو تخييدها ... الخ :

الثاني : اتجاه جماعية القوة . ويرى أنصار هذا الاتجاه ، أن القوة موزعة داخل المجتمع خاصة المجتمع الأمريكي الذي انصبت دراستهم عليه بشكل جمعي .

ومثال هذا « دافيد ريمان » Resman الذي حاول دراسة توزيع القوة داخل المجتمع الأمريكي ككل ، وروبرت داهل Dahl الذي حاول دراسة القوة داخل بعض المجتمعات المحلية . وخرجا من هذه الدراسة إلى أن القوة تتمثل في المشاركة في صنع القرارات وهي بهذا الشكل تحقق داخل أي مجتمع من خلال صفوات متعددة متنافسة متصارعة .

وعلى الرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية لأنصار هذين الاتجاهين إلا أن هناك شبه اتفاق على عدم عدالة توزيع القوة وأن القوة تمارس من خلال تجمعات معينة يطلق على كل منها صفوة ويكمن الخلاف بينهما في مدى تمركز وتوزيع أو شيوع القوة فأنصار الاتجاه الأول يرون أن السلطة مركزة في يد مجموعة من الصفوات تمثل في الواقع صفوة واحدة طالما أن قلدتها بشر كون في

أ - الأهداف النهائية . ب - مصادر القوة . ج - الأصول التطبيقية

#### قياس القوة : Assessing Power

يشير « داهل » Dahl إلى أن هناك عدة أساليب لملاحظة علاقات القوة داخل الجماعات والمجتمعات الانسانية وعلى الرغم من أن دراسته كانت منصبه أساساً على الأنساق السياسية إلا أن الأساليب المنهجية التي استخدمها يمكن أن تنطبق على دراسة كافة الأنساق الاجتماعية الأخرى . ويمكن القول - ببساطة - أن قوة الشخص تنبثق في المحل الأول من موقعة داخل التنظيمات البيروقراطية وعلى ذلك فإن القواعد واللوائح التي تنظم حركة البيروقراطيات هي أحد المصادر الرئيسية لقوة الأفراد . ولأنك أنه لا يمكن القول بأن التنظيمات البيروقراطية هي المصدر الوحيد لقوة الأفراد . فالناس يختلفون اختلافاً كبيراً في مجال حسن أو سوء استخدام - لمطاميرهم الرسمية ، يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من أصحاب القوة وذوى التأثير والضغط والمشككين للقرارات الكبرى في المجتمع لا يحتلون موقعا بيروقراطياً محمداً . وهناك طريقة ثانية لدراسة القوة كما يقول « داهيل » تتمثل في معرفة آراء الناس خاصة أولئك القادرين على الملاحظة في المجتمع . وبذهب « كيور » إلى أن هذه الطريقة طريقة بسيطة وسريعة واقتصادية وغالباً ما يستخدمها المؤرخون غير أن هذه الطريقة تنسم بالذاتية وتحتل الخطأ والانحياز في التقديرات الشخصية سواء بشكل عمدي أو غير عمدي . والطريقة الثالثة التي يذكرها « داهل » تتمثل في دراسة الأساليب والممارسات والمصادر الفعلية لاتخاذ القرارات حيث يحاول الباحث التعرف على مقدي الاقتراحات وعلى أولئك الذين يجذبونها ويعارضونها وما هو الشخص أو الجماعة التي تنتصر أرائها وفي أى المجالات ... وهكذا . وإذا كانت هذه الطريقة فهي قياس وملاحظة القوة طريقة جيدة إلا أنها تحتاج من

الباحث أن يكون قريبا باستمرار من مسار الأحداث والقرارات والصراعات وربما يكون هذا الانخراط من جانب الباحث مثارا للتحيز وفقدان الموضوعية في البحث العلمي .

وينبنا « داهل » إلى مجموعة من الأخطاء التي يجب علينا أن نغذرهما عند دراسة موضوع القوة ، وهي التي وقع فيها بعض الباحثين من قبل ، وأهمها مايلي :

أولا : من الخطأ الزعم بأن القرارات تصدر عن صانعيها المباشرين . فالمدير أو الرئيس أو ناظر المدرسة أو عميد الكلية أو حتى رئيس الدولة قد لا تكون قراراتهم صادرة عن قناعة أو إرادتهم الخاصة ، وإنما قد تكون صادرة عن قوى ضاغطة تلعب وتؤثر عليهم خلف ستار . وهنا يجب أن نميز بين مشكلى القرارات ، بين صانعى القرارات .

ثانيا : إن مصطلح « القوى » أو الشخص مصدر القوة غالبا ما يستخدم بشكل تميمى دون داع . فقد يكون الشخص مركزاً للقوة في مجال معين - كالمجال الأدبي أو الفنى أو السياسى أو الإقتصادى ، دون أن يكون كذلك في مجال آخر فالمجتمع بأكمله من مجموعة كبيرة من المجالات لكل منها مجموعة شخصيات مؤثرة أكثر من غيرها . ويختلف الناس من حيث قدرتها على التأثير في أكثر من مجال .

ثالثا : تختلف القدرة على التأثير وممارسة القوة اختلافا كبيرا بين الناس والجماعات داخل المجتمع . فعلى سبيل المثال فإن فشل بعض الشخصيات والأحزاب في عمليات الانتخاب لا تعنى أنها بلا قوة أو تأثير وإنما يعنى أنها أقل في قدرتها على التأثير والفعل من الشخصيات أو الجماعات المتصرة .

والباقي : أن وجود بناء معين للقوة الآن في المجتمع لا يعني أنه سوف يستمر إلى مالا نهاية فهناك العديد من القوى والعوامل المؤثرة على تغيير نسق القوة القائم داخل المجتمع .

خامسا : كثيرا ما يكون مصدر القوى التي يمارسها الأشخاص بعيداً عن إرادتهم أو رغباتهم أو سعيهم الشخصي . فقد يضطر شخص ما إلى ممارسة نوع محدد من القوة بسبب انتماءاتهم العائلية أو الوظيفية أو بحكم إرادة الآخرين كما هو الحال في الانتخابات ... الخ .

سادسا : قد يكون الدافع إلى الاستحواذ على القوة من جانب الأفراد شعورياً كما قد يكون لاشعورياً : ومن هنا يجب على الباحث أن يبحث عن مختلف الدوافع التي تدفع أصحاب القوى إلى اعتلاء المواقع القيادية والرئاسية داخل الجماعات أو المجتمعات التي يدرسونها .

سابعاً : أن ممارسة القوة والاذعان والمقاومة والصراع ... الخ هي عمليات إجتماعية تنبثق عن الحقيقة الاجتماعية الأولى وهي التفاعل . وممارس القوة يأخذ دائماً في اعتباره موقف الآخرين وتأثير قراراته عليهم وما يوجد داخل المجتمع من جماعات مصلحة أو جماعات ضغط .

#### بناء القوة Power Structure

يذهب « كيور » إلى أن مصطلح بناء القوة أصبح ذا أهمية متزايدة في كتابات علماء اجتماع اليوم ، وأن الاسهام الأساسي لعلماء الاجتماع انما يتمثل في هذا الجانب من جوانب دراسة القوة . فأغلب التحليلات المطروحة للقوة

أنما تقع أساسا في مجال الدراسات السياسية أو السيكولوجية واغلب دراسات القوة تحاول توضيح كيفية ممارسة القوة سواء بالأساليب المشروعة أو غير المشروعة الرسمية أو غير الرسمية المباشرة أو غير المباشرة . غير أنه يجنب ملاحظة أن ممارسة القوة داخل الجماعات والمجتمعات الانسانية ليست مسألة شخصية خالصة أو مسألة تتعلق بإرادة الافراد وإنما هي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى يحندها هو مقرر داخل النسق الاجتماعي .

ويستطيع أي شخص أن يدرك بسهولة بناء القوة المشروع داخل أي من النظم أو التنظيمات الكبرى كالحكومة أو الدولة للمؤسسات التربوية أو الإدارية ... الخ .

فهناك أساليب مقرر للسلطة داخل هذه التنظيمات إلى جانب وجود أساليب معينة للضغط وتوزيع وتنسيق الأدوار والمراكز وممارسة الدور والحساب والثواب والعجزاء ولتجنيد أعضاء جدد ... ألخ كل هذه المسائل تنظمها اللوائح والقوانين ومختلف الوثائق داخل التنظيمات. غير أن ممارسة السلطة ليست قاصرة على هذا الشكل الرسمي داخل التنظيمات المختلفة فإلى جانب بناء القوة الرسمي هناك بناء آخر مواز له يؤثر عليه وهو بناء القوة غير الرسمي . وكما يذهب « جون كيوير » فإنه حتى على مستوى الدولة فإن هناك بناء قوة غير رسمي يؤثر تأثيرا كبيرا على بناء السلطة الرسمي ذاته ويضرب لنا مثلا على ذلك بممارسات الضغط والتأثير في الولايات المتحدة الأمريكية التي (١٣) ليس لها مواقع رسمية في بناء القوة السياسية الرسمي داخل تلك الدولة .

ويتسم بناء القوة غير الرسمي Informal بمجموعة من الخصائص أهمها مايلي :

١ - عادة ما تكون الجماعة الممارسة للقوة غير الرسمية صغيرة نسبيا :

٢ - عادة ما يحتل الأشخاص المشككين لبناء القوة غير الرسمى مواقعهم بالانتخاب او بالتعيين ، وهم يحتلون مواقعهم المؤثرة لعدة اسباب في مقدمتها قدرتهم على التأثير على عمليات اتخاذ وصياغة مضمون القرارات داخل جماعاتهم او مجتمعاتهم . وقد يكتسبه هؤلاء الأشخاص القدرة على ممارسة ذلك التأثير نتيجة لثرائهم او مهنهم او قدراتهم الشخصية . ويضرب لنا « كيوبر » مثالا على ذلك بالجامعة في امريكا فقد تكون هناك شخصيات لا تحتل مواقع رسمية بالجامعة تمارس تأثيراً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات داخل الجامعة . مثل كبار اصحاب الأعمال ورجال الصحافة وكبار رجال الجيش . ويشير « كيوبر » بحق إلى أن بناء القوة غير الرسمى قد يتألف في بعض الأحيان من « تحالف غير مقدس » unholy allianc لغير صالح أعضاء الجماعة أو التنظيم أو المجتمع سواء المحلى أو مجتمع الدولة ( كما أوضح « شارلس رايت ملز » Mills في دراسته عن « صفوة القوة » power elite على سبيل المثال ، وقد يكون التنظيم أو بناء القوة غير الرسمى في صالح أعضاء الجماعة أو التنظيم او المجتمع بل إنه قد يكون هو الضمان الاساسى ضد التسلط او الاستبداد او الانحراف من جانب بناء القوة الرسمى .

#### دراسة « رتشي لورى » Lowry ونظريات القوة

يمكن القول بأن دراسات المجتمع المحلى تشكل جانباً كبيراً من محاولات دراسة القوة في علم الاجتماع : وقد ظهرت عدة محاولات من جانب علماء الاجتماع لتطوير الأساليب المنهجية وتوضيح أنماط القوة وذلك من أجل تحقيق مزيد من الدقة التحليلات السوسيولوجية . في مجال دراسة القوة . وقد كانت دراسة « رتشي لورى » بعنوان « من الذى يدير هذه البلدة » who's running this town



أخذى الأسهمات الجادة في محاولات فهم بناء القوة داخل المجتمعات المحلية (٢٣). وتلقى هذه الدراسة الحديثة لبناء القوة داخل مجتمع محلي الضوء على مجموعة من المشكلات النظرية والأساليب المنهجية التي يمكن من خلالها تقييم الوضع الراهن لدراسات القوة داخل المجتمعات المحلية. وتتمثل دراسة « لوري » في دراسة مدينة تتألف من ٣٠.٠٠٠ نسمة داخل ولاية كاليفورنيا على مدى عشر سنوات وهي تلك المدينة التي يطلق عليها المؤلف « المدينة الصغيرة » Microcity وكما يتضح من العنوان فإن الدراسة إستهدفت في المحل الأول الاجابة على السؤال التالي « من الذي يحكم هذه البلدة » وقد أدت به محاولة الاجابة إلى مناقشة النظريات والمداخل القائمة للقوة .

ويعرض « كيوبر » لام النظريات المطروحة في تراث دراسات القوة بإيجاز شديد وهو يحصرها في ثلاث نظريات أساسية وهي :

#### ١ - نظرية الصفوة « Elite Theory »

وأم من يمثل هذه النظرية / « داز » خاصة في دراسته عن النظرية وتقرر أن القوة الحقيقية داخل أى مجتمع إنما تتجمع في يد جماعة صغيرة نسبياً تمارس التأثير الفعلي على كافة النظم القائمة في المجتمع ويتألف في كل مجتمع جماعة تمثل تألفاً بين عدة شخصيات يجمع بينهم القدرة على ممارسة التأثير والرغبة في التحكم في القرارات المحورية على مستوى الدولة . وأم خصائص جماعة الصفوة المؤثرة داخل المجتمع هي العضوية الطويلة داخل المجتمع والثراء وعضوية مجموعة كبيرة من التنظيمات القائمة داخل المجتمع والاهتمام بالعمل السياسي والحصول على قدر من التعليم أعلى من المتوسط إلى جانب الرغبة في ممارسة الضبط والسيطرة على شؤون المجتمع . ولا يلزم أن يحكون أعضاء

هذه الجماعة على درجة عالية من التعليم ، وقد يكون لبعضهم موقع رسمي في نسق السلطة كما قد يكون بعضهم خارج نطاق نسق السلطة الرسمي وعادة ما يكون لاعضاء جماعة الصفوة إرتباطات وثيقة بالنظم الأساسية في المجتمع كالمصحافة والمصارف والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية وبذهب أنصار نظرية الصفوة إلى أن أعضاء جماعة الصفوة هم الحكام الحقيقيون للمجتمع حتى وإن لم يكن من بينهم من يشغل موقعا من المواقع الكبرى المباشرة للحكم . ويرى أنصار هذه النظرية أن من يشغلون المواقع الرسمية للسلطة ليسوا سوى واجهة فحسب وهم يقومون بوظيفة إضفاء طابع المشروعية على القوة Power Legitimizers حيث يعملون ويصنعون من خلال القوى الأساسية للنقل والقرارات وهي جماعة الصفوة . ويرفض « لورى » نظرية الصفوة كتفسير كاف للقوة داخل المجتمعات المحلية والعالمية وهو لا يرفضها نتيجة لعدم صدق ما تتضمنه من مزاعم وانما يرفضها لأنها لا تأخذ في اعتبارها كافة مصادر ومنابع وأنماط ممارسة القوة داخل المجتمع .

## ٢ - النظريات الجماهيرية في القوة : Mass Theories

ويذهب « كيوبر » إلى أن هذا الاتجاه لا يمثل نظرية متكاملة بقدر ما يمثل محورا تدور حوله مجموعة من النظريات التي تتفق فيما بينها في اتجاهها السلبي negative ويتجه أنصار التيار الجماهيري في دراسة القوة إلى التركيز على بعض المفاهيم والعمليات كالاغتراب Alienation واللامبالاة Apathy وبعض الصور الأخرى للسلوك الاتقصادي Dissociative وذلك على اعتبار أن هذه الصور السلوكية تمثل واقعا حيا أو خصائص فعلية داخل مجتمعات المجموع Mass أو المجتمعات الحديثة (٣١) . ففي هذه المجتمعات الأخيرة يضطر الناس

إلى التنازل عن حقهم في السلطة والقيادة والحكم إلى مجموعة صغيرة منهم بممارسة السلطة أو القوة وهكذا يعتقد الناس السيطرة على واقعهم سيطرة فعلية مباشرة ويتفق أنصار هذا الاتجاه مع أنصار نظرية الصفوة في أن السلطة الحقيقية داخل المجتمع تتركز في يد جماعة صغيرة نسبياً ولكنهم يختلفون حول نقطة جوهرية وهي أن أنصار التيار الجماهيري يرون أن تمرکز السلطة في المجتمعات الحديثة الكبيرة في يد جماعة صغيرة وعجز الجماهير عن الفعل والتأثير ينبثق عن طبيعة المجتمعات الحديثة وتعقدها ، وليس عن تسلط ائتلاف جماعة الصفوة التي تفرض نفسها وتسيطر على الجماهير لحساب نفسها وتحكم لنفسها القوة الحاسمة المؤثرة definitive كما يذهب أنصار نظرية الصفوة . ويرفض « لوري » التيار الجماهيري في تفسير القوة كذلك كـ تفسير كان للقوة داخل المجتمعات . فـع أنه يعترف بأن اللامبالاة والاعتزاف قديكون أموراً طبيعية داخل مجتمعات الجـوع الكبيرة المعقدة إلا أنها لا تتعارض مع إمكانية قيام نظام ديموقراطي للقوة أو السلطة Democratic power System وعلى العكس من ذلك فإن « لوري » يرى أن الاعتزاف واللامبالاة وغيرها من ملامح سيكولوجية سيئة من شأنها أن تشجع على ظهور جماعات القوة المفتوحة open power groups كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات . وفي هذه الحالة تنشأ المنافسة أو الصراعات بين الأحزاب للاستيعواذ على اللامتـمين .

ويذهب أنصار هذه النظريات - كما يوضح من اسمها - إلى أن القوة داخل المجتمعات الحديثة أخذت تفتت إلى عدد كبير الجماعات وهي ما يطلق عليه جماعات الاعتراض Veto group وتمارس كل منها قوة مضادة للأخرى

وعلى سبيل المثال فإن اتحادات العمل Labour unions تستطيع من خلال أساليب الاضراب والمساومة الجماعية ... الخ . أن تمارس تأثيراً ضخماً على جماعة أصحاب الأعمال وأن تنتزع منهم مجموعة من الحقوق ما كان يمكن أن يحصلوا عليها لولا تجمعهم في شكل اتحادات عمل . كذلك فإن جماعة أصحاب الأعمال تمارس بدورها قوة كبيرة على جماعة العمال وذلك من خلال عدة أساليب أقلها قدرتها المالية على تحمل فترة الاضراب بشكل يفوق بكثير القدرة المالية للعمال ويمكن ضرب العديد من الأمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات الصحافة وحرية النقد وهنا يمكن القول بأن قوة كل حزب أو جريدة يقابلها قوة الرأي المعارض والذي يمثل في الحزب المعارض والأجراً الذي تتبنى اتجاهات متناقضة وهذا يعني ان كل جماعة من الجماعات هي تواجه في نفس الوقت - ما يطلق عليه « جالبريث » Galbraith القوى المعارضة Countervailing .

ويتفق « كيور » مع « لوري » بعد هذا الاستعراض السريع لهذه النظريات الثلاث إلى أن أي منها لا يصلح بغيره في تفسير ظاهرة القوة كما توجد بالفعل داخل المجتمعات الحديثة ويؤكد « لوري » أن الأزمة الحقيقية لدراسات القوة تتمثل في أن كل من هذه المداخل النظرية الثلاثة ربما تصلح لتفسير القوة داخل قطاعات معينة دون غيرها داخل بعض المجتمعات وهو يرى أنه هناك حاجة ماسة إلى التوفيق بين هذه المداخل الثلاثة بشكل معين من أجل تحقيق فهم موضوعي لظاهرة القوة ، وهذا هو ما حاوله على حد زعمه (٣٠) ويذهب « لوري » إلى أن القيادة المجتمعية Community leadership هي في جوهرها من النوع الجمعي Pluralistic وتنبثق هذه الحقيقة عن الصراع المستمر بين أسطورة المجتمع Community myth وبين واقعة reality .

فالمجتمعات تثبني مجموعة من الأيديولوجيات والأساطير تدور حول ذاتها تحاول دعمها واستمرارها من خلال عدة أساليب كالصحف والاحتفالات الرسمية والتعليقات الشعبية .. غير أن هذه الأساطير لا تثبت أن تواجه بواقع متناقض لا يمكن تجاهله . وعادة ماتظهر أفكار وتصورات جديدة داخل المجتمع تصدر عن القاديين الجدد إليه أو عن مواطنيه الأكثر تعلما والأكثر إحتكاكا بالمجتمعات الأخرى . وعلى الرغم من أن هذا الصراع المستمر بين الأسطورة والواقع يسهم في ظهور كافة ألوان السلوك الانفصالي كالاغتراب . واللامبالاة والتفكك إلا أنه يسهم في نفس الوقت في ظهور أشكال من القيادات تركز على الإجماع والتوفيق ومحاول « لورى » في الجزء الأكبر من دراسته ان يشرح لنا بالتفصيل أبعاد هذه العملية .

المنفتحون والمعلين والوسطاء Cosmopolitans, locales and mediator<sup>6</sup>  
اعتمد علماء الإجتماع كثيراً عند دراسة القيادات أو بناء القـوة داخل المجتمعات المحلية ، على تصنيف «روبرت ميرتون» R. Merton للقيادات المحلية إلى نوعين هما :

١ - القيادات المحلية Locals وهم عادة من المهتمين بالمسائل المحلية الداخلية وبمشكلات مجتمعهم المحلي الصغير لمجتمع متميزا ووحدة متميزة داخل الإطار القوي وعادة مايكون هؤلاء القادة متنافسين فيما بينهم ويمسحون باستمرار تدخل القيادات القومية بشكل سافر في صنع القرارات التي يختص بها القادة المحليون .

ب - القيادات المنفتحة Cosmopolitans وهي قيادات أكثر قدرة على تخطي نطاق المجتمعات المحلية والدخول في حوار مع كافة الأوساط وعادة مايكون

هؤلاء القادة أكثر تعلما وتمثل جماعاتهم المرجعية في الجماعات المهنية سواء الجماعات القومية أو حتى الدولية وعادة ما يكون هؤلاء القادة - سواء فعلوا ذلك أم لا - القدرة على التنقل بين المجتمعات المحلية المختلفة إعتاداً على مؤهلاتهم وقدراتهم وعلى شهرتهم أو هيبتهم الذي يغطي نطاق المحليات .

وإذا كان القادة المحليون يحتلون مواقعهم - في غالب الأحيان - بالانتخاب فان القيادات المنفصلة غالباً ما يحتلون مواقعهم بحكم مركزهم المهنية الخاصة *Special Professional Status* إلى جانب القدرات القيادية الأخرى .

ويضيف « لورى » Lowry إلى هذه الثنائية التصنيفية للقيادات نوعاً ثالثاً من القيادات هم ما يطلق عليهم القادة المتوسطون *Mediators* وهو يطلق عليهم هذا المصطلح لأنهم يتمتعون بوضعية مشتركة ويدخلون في علاقات غير رسمية خضبة مع كل من القادة المحليين والمنفتحين على السواء إلى جانب أنهم يحققون الالتقاء أو الربط بين هذين النوعين من القيادات التي أوضحها « ميرتون » Merton ويميز « لورى » بين نوعين من القيادات المتوسطة أو الوسطاء هما :

(أ) الوسطاء المحافظون *Conservative*

(ب) الوسطاء من أنصار الاتجاهات الطوباوية *Utopian*

وهو يرى أن النوع الأول غالباً ما يكون من بين رجال الأعمال الذين لهم طبيعة شبه مهنية *Business men of semi professional* مثل المبدألة ورجال التأمين والذين تلقوا تعليمهم خارج نطاق المجتمع المحلي وقد وجد « لورى » في دراسته أن هؤلاء القادة أما أنهم ولدوا داخل المدينة الصغيرة التي قام بدراساتها وأما أنهم أتوا إليها من مدينة مماثلة لها في الحجم والخصائص وغالباً ما يكون هذا النوع من القيادات حاصلًا على درجة معينة أولى على الأقل

ويجتمع بعضوية تنظييات محلية وإقليمية وقومية . أما القادة الوسطاء الطوبائيون فهم غالباً مايكونون من بين كبار رجال الأعمال أو أساتذة الجامعات أو وزراء الولايات أو المحامين ويقوم هؤلاء القادة داخل المجتمع لمدة لا تقل عن عشر سنوات . وهؤلاء يختلفون عن القادة المفتحين cosmopolitans في أنهم يحددون واجبه المهنى في خدمة أهالى المجتمع المحلى في الدرجة الأولى وغالباً مايكون تعليم هؤلاء الوسطاء - من النوع الطوبائى - أعلى من تعليم الوسطاء من النوع المحافظ .

وهكذا يبرز « لورى » صورة بناء القيادة داخل المدينة الصغرى Micro city التي قام بدراستها . ففي الأطراف المتقابلة نجد القيادات المحلية الخالصة من ناحية والقيادات المنفصحة على المستويات القروية والعالمية من ناحية أخرى . وهما نومان من القيادات يختلف كل منهما عن الآخر اختلافاً كبيراً في وجهات النظر ومجالات الاهتمام وأسلوب مواجهة المشكلات وفي التاريخ الشخصى والقدرات الخاصة لدرجة أنه يصعب تحقيق الالتقاء أو حتى التفاهم بينهما ويقع بين هذين القطبين من القيادات نوع ثالث أطلق عليه « لورى » اسم القيادات الوسيطة الذى ينقسم بدوره إلى قسمين الأول وهم الوسطاء المحافظون وهم أقرب إلى القيادات المحلية والوسطاء الطوبائيون وهم أقرب إلى القيادات للمنفتحة . وهذا التصور يلقى ضوءاً على ما يمكن أن نطلق عليه نموذج ديناميات القيادة والقوة

داخل المدينة الصغيرة Dynamics of Leadership and power in micro-city

القيادات المحلية تمثل الصفوة المحلية وتتنحصر إهتماماتهم في قضايا محلية خالصة بعكس الحال بالنسبة للقيادات المنفتحة الذين يكون لهم إهتمامات قومية تتجاوز نطاق المحليات وهنا يلعب الوسطاء دوراً رئيسياً في التقريب بينها بحيث تمثل

القرارات تعبيراً عن كافة الأطراف وبشكل جماعي وهذه النقطة ليست واضحة بشكل كافٍ في دراسة « لورى » سابقة الذكر .

والنتيجة التي حاول « لورى » أن يخلص إليها عندما طرح تساؤله الذي عنوان به دراسته وهو « من الذى يحكم هذه المدينة who's running this town » هي أنه لا يوجد في الواقع شخص بعينه يحكم . فنظام الحكم داخل المدينة التي قام بدراسة ليس فقط نظاما جمعيا pluralistic بمعنى أن هناك نماذج عديدة من القيادات تشارك مشاركة فعلية في إصدار القرارات وإنما مصدر القوة النهائي يقع في يد البناء الاجتماعي والسياسي للمدينة وليس في يد أشخاص بينهم ولا شك أن هناك أشخاصا أكثر استحواذ للقوة أو السلطة من غيرهم ولكن هذا لا يعني سيادة الصنوة أو الأقلية أو تحكم البعض في الكل . فالنقطة الجوهرية التي حاول « لورى » التأكيد عليها هي أن بناء الأدوار هو الذى يحكم وليس الأشخاص فالأشخاص يأتون ويذهبون ولكن نظام أو نسق الأدوار System of roles ثابت لا يتغير وهو يعزو التغير في نظام الأدوار أو القوة إلى القيادات المتوسطة : غير أن هذه القيادات ليست حرة تماما في التغير أو التصوير لأنها يجب أن تعتمد بدورها على الضغوط والقوة التي يمارسها كل من المحليين والمتفصحين (٣٦) .

#### القوة الاجتماعية والقوة السياسية

تعلم القوة السياسية ممثلة في الدولة والأحزاب وجماعات الضغط والمصلحة ... إلخ دوراً محورياً في الحياة الاجتماعية . وتعد القوة السياسية الموضوع الاساسي في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي . وقد ظلت القوة السياسية أولوية السياسة وما تتضمنه من صراع وتطلع ومناورات وتنظيمات ... إلخ ، بعيدة عن



حياة الجماهير حتى عصر النهضة تقريبا. ويمكن تفسير ذلك بسيادة نظام الإقطاع والتسلط الفردى وسوء الأحوال الاقتصادية للجماهير وعدم ظهور التنظيمات السياسية التى يمكنهم التعبير من خلالها عن آرائهم إلى جانب سيادة النظريات النيولوجية المدعمة لتسلط الحكام وخضوع الجماهير ويمكن القول بأن التنظيمات السياسية لم تظهر إلا بعد عصر النهضة وقد ساهمت حركة البرجوازيين خلال صراعمهم ضد التسلط الاقطاع فى ظهور هذه التنظيمات وظهور مفاهيم المساواة والمعادلة الاجتماعية والحرية .. الخ . وتظهر التنظيمات السياسية فى شكلين أساسيين هما : -

أ - الاحزاب السياسية Political parties وهى جماعات سياسية طوعية منتظمة يشترك أعضاؤها فى المصالح والبادئ. وتستهدف الوصول إلى السلطة السياسية داخل المجتمع أو على الأقل المشاركة الفعالة فيها .

ب — جماعات الضغط Pressure groups وهى جماعات تتألف من أعضاء تجمعهم وحدة المصالح تستهدف التأثير على صانعى القرارات تحقيقا لمصالحهم .

ويشير بعض المشتغلين بالفكر السياسى إلى أن عدم ظهور التنظيمات السياسية الجماهيرية فى الماضى ساهم فى استمرار الحكم المطلق ( وإن كان من منظور آخر نتيجة له ) إلى جانب أنه ساهم فى فشل العديد من الثورات الشعبية ضد هذا الحكم المطلق مثل ثورة الهيد . ويؤكد بعض الباحثين مثل Michele

ميشيل الذى قام بدراسة عن الاحزاب السياسية (٣٧) . أن الفترة السياسية لاتتوزع داخل هذه التنظيمات بالتساوى . لانه لابد من وجود قلة تملك حق إصدار القرارات ورسم السياسات . وأطلق على حتمية تسلط الاقلية والقانون الجديدى الاولاجاركية ويختلف نمط أعضاء التنظيم من القوى على حسب

ما يمتلكونه من مصادر القوة - إقتصادية أو شخصية أو تنظيمية أو معلومات ... الخ . فالتنظيم السياسى على هذا الأساس نمق من القوة يختلف الأفراد داخله من حيث القدرة على اتخاذ القرارات أو المشاركة فيها على حسب احتكارهم للموارد داخله. هذا إلى جانب أن الوصول إلى المواقع المؤثرة داخل التنظيمات ليس أمراً متاحاً لكافة أعضائه كما يذكر « ميشلز » .

وإذا ما انتقلنا لمناقشة قضية القرار السياسى ، فأننا نجد أن أحد الأساليب الهامة لدراسة القوة يتمثل في محاولة الكشف عن الشخصيات المحورية المؤثرة في صدور القرار السياسى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . ويشير الباحثون إلى أن حجم القوة داخل التنظيمات السياسية يختلف باختلاف عدة متغيرات هامة أهمها هدف التنظيم ونوعية أعضائه ودرجة تكامله ومدى مشاركة الأعضاء ونوعية القيادة ... الخ . وعندما يقوم رئيس الحزب أو التنظيم السياسى بإصدار قرار ما فإنه من الخطأ الظن بأنه صانعه ومصدره وصاحبه دون غيره . فعملية صنع القرارات عملية معقدة ، بحيث لم تعد من خلق فرد . ويجب التمييز بين عملية إصدار القرار Decision making وهى الشكل النهائى للقرارات وبين عملية تشكيل القرار Decision shaping وتتمثل فى عملية التفاعل بين كافة الآراء وممارسة النفوذ والتأثير من جانب أعضاء التنظيم منذ المناقشة الأولى للموضوع حتى صدوره فى شكل قرار نهائى . وقد يكون مشكلو القرار من خارج التنظيم فعند إصدار أى تنظيم سياسى لقرار ما ، فإن مصدره مأخذ فى اعتباره عدة اعتبارات لا يمكن تجاهلها مثل أراء التنظيمات المعارضة ومطالب جماعات الضغط والرأى العام .. وهؤلاء لا يؤلفون جزءاً من التنظيم صاحب القرار . بضاف إلى هذا أن قرارات أى تنظيم سياسى لا تصدر فى فراغ وإنما

داخل بناء ثقافي يتضمن مجموعه متكاملة من القيم والمعتقدات والممارسات والمحرمات ، لا بد أن يأخذ في الاعتبار وهذا يعني أن صانعي القرارات داخل أي تنظيم ليسوا أحراراً في إصدار قراراتهم ذلك لأن هناك العديد من الضغوط والاعتبارات التي يجب عليهم أخذها في الاعتبار .

#### البيئة السياسية بين الشرعية والشرعية :

ميز « ماكس فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطة وهي السلطة المشروعة أو القانونية legal والسلطة التقليدية traditional والسلطة المهمة أو الكارزمية charismatic وتختلف هذه السلطات الثلاثة من حيث المعيار الذي يستند إليه القادة أو الرؤساء في ممارستهم للسلطة (٢٨) . وفي هذا التصنيف في التعرف على أساس الشرعية والمشروعية للسلطة . فالسلطة المشروعية Igitimate هي تلك التي تستند إلى لوائح وقواعد وقوانين واضحة فالقانون العام هو الذي يجعل السلطة مشروعة رسمياً . أما السلطة الشرعية فانها تستند إلى التقاليد وتقاليل السلطة التقليدية عند « فيبر » فالمشروعية هنا مشروعية اجتماعية وليست مشروعية رسمية فسلطة الوزير أو رئيس المصلحة أو القاضي سلطة مشروعة لاسنادها إلى القانون أما سلطة الاب أو شيخ القبيلة فهي سلطة شرعية تستند إلى العرف والمعتقدات ويرضا المحكومين .

ويذهب البعض إلى أن السلطة في كل الانظمة - بما في ذلك الانظمة العسكرية - تقوم على أساس استعداد الاعضاء لقبولها غير أن هذه القضية خلافية وهي تربط بمضمون السلطة ومصدرها فهل تصدر من أسفل إلى أعلى على حسب النظم الديمقراطية ، أم تصدر من أعلى إلى أسفل حسب النظم الاتوقراطية ؟ وإذا كان الرضا الشعبي هو أساس الشرعية فان مصدر

السلطة الحقيقي يتمثل في القاعدة الشعبية وبهذا يكون النظام الديمقراطي هو النظام المشروع .

ولاشك أن الوضع المثالي للسلطة هو التطابق بين الشرعية Legitimacy والمشروعية legality أو بين القانون والمعايير الثقافية غير الرسمية ، حيث تتطابق النصوص القانونية مع الإرادة الشعبية وهذا هو المعنى الديمقراطي للحكم . وإذا لم يحدث التطابق بين الشرعية والمشروعية يمكن أن ينجم عن هذا ظاهرة من الظاهرتين التاليتين :

١ - ظاهرة تدرب السلطة ، وتعنى عجز السلطات الحكومية عن تنفيذ وأعمال بعض القوانين التي تصدر بصفة رسمية وشرعية ويحدث هذا في حالة صدور القوانين مخالفة لنسق القيم أو المعتقدات أو التوقعات الاجتماعية .

ب - ظاهرة تدهور السلطة : وتشير هذه الظاهرة إلى تمرد الجماهير للسلطة نظراً لتعارض ما تصدره من قوانين مع أساسيات البناء الثقافي القائم وهنا قد تلجأ السلطة إلى أساليب فرض إرادتها بالقمع والإرهاب مما يزيد من أزمة الصراع بينها وبين الجماهير .

#### تقييم القوة وتصور مستقبلها داخل الحياة الاجتماعية :

اختلف الباحثون في النظر إلى القوة وفي تفسيرها وهيئها وتصور مستقبل عدم المساواة في توزيع القوة داخل المجتمع . فهناك من الباحثين من ينظر إلى ظاهرة القوة كشراً لا بد منه لقيام المجتمع ، بينما يرى آخرون أنها أساس بنائى لقيام التنظيم الاجتماعى . وهناك من الباحثين من يرى أن القوة هدف في حد ذاتها بينما يرى آخرون انها مجرد وسيلة لتحقيق الضبط والتنظيم

والحصول على مجموعة معينة من القيم . ويشير بعض الدارسين إلى أن القوة لا يمكن أن توزع بين الناس بالتساوي ذلك لأن قيام الحياة الاجتماعية يتطلب باستمرار ظهور الجماعات المتميزة أو الصفوات التي تمارس القوة كالسيطرة والخضوع ضرورة اجتماعية أساسية وهناك من الباحثين من يرى أن القوة ظاهرة متشعبة داخل النسيج الاجتماعي بطريقة جماعية تبادلية Mutual ويمكن الاستطراد في عرض الكثير من الآراء المتقابلة والمتصارعة حول فكرة القوة . وبغض النظر عن هذه الاختلافات في النظر إلى القوة ( اعتبارها خيراً أم شراً ، توزع بطريقة متساوية أو غير متساوية ، اعتبارها سبباً أو نتيجة لتنظيم... الخ ) فإن ظهور القوة وممارستها وطبيعتها يتوقف على نوعية المواقف الثقافية وطبيعة العلاقة بين طرفي القوة .

ولا شك أن هذه الخلافات تنبثق عن الاختلافات في التوجيه الأيديولوجي وإذا ما طرحنا تساؤلاً حول مستقبل القوة فانتا سوف نجد عدة إجابات يمكن إيجازها في تيارين متعارضين هما :

١ - التيار الماركسي : الذي يربط القوة بالطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج ويحلل الماركسيون التاريخ من منظور الطبقة والصراع الطبقي أو من منظور القوة الاقتصادية والصراع على امتلاكها على اعتبار أن هذه القوة هي المفتاح الأساسي لممارسة كافة أشكال القوة الاجتماعية الأخرى وسوف يستمر الصراع الحتمي بين الطبقة المسيطرة والطبقة الكادحة حتى يتم القضاء نهائياً على التسلط والانتقام الطبقي بسيطرة البروليتاريا على وسائل الإنتاج وبالتالي على القوة الاقتصادية ... وبهذا - حسباً يتصورون - سوف ينتهي احتكار القوة وتوزع بالتساوي بين أعضاء المجتمع ، حيث ينفخ نظام الملكية الخاصة ونظام الدولة وأجهزة القهر ... الخ (٣٩) .

٢ - التيار التنظيمي : ويتمثل في نظريات الصفوة عند كل من « باريتو » Pareto و « موسكا » Mosca و « ميشلز » Michels في العصر الحديث وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه النظريات - كما يشير كل من « ارفين زيلين » Zeitlin و « مارفن السن » M. Olsen - قد ظهرت أساسا كرد فعل مضاد للنظرية الماركسية . ويمكن أن ندرج تحت التيار التنظيمي مجموعة كبيرة من النظريات كالدارونية الاجتماعية Social Darwinism وأهم من يمثلها « هيربرت سبنسر » H. spencer والنظريات الوظيفية Functionalism وأهم من يمثلها « بارسونز » Parsons و « ميرتون » Merton ... الخ . وتجمع هذه النظريات على أن اختلاف توزيع القوة داخل المجتمع ، يتبع اختلاف الناس من حيث القدرات العقلية والفيزيائية والنفسية ، وأن هذا الاختلاف ضرورة يقتضيها قيام المجتمع وليس شرا كما يزعم أنصار الانحياز الماركسي .

ويؤكد أنصار نظريات الصفوة أن وجود الصفوات داخل المجتمع ضرورة جسيمة وأنه من المستحيل الوصول إلى صورة المجتمع اللاتطبق التي يصورها الماركسيون فهناك - على أقل تقدير - انقسام أولى وضروري يجب أن يحقق لكي يظهر المجتمع السياسي political society وهو انقسام الناس إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة . ولا تستند الصفوة - عند أصحاب نظرية الصفوة - إلى تملك وسائل الإنتاج فجسب وإنما على عبء عوامل أخرى في مقدمتها القدرة التنظيمية ويمكن القول أن مفهوم الصفوة يستهدف عند أصحابه إثبات استحالة تحقيق التلذذات الماركسية ذلك لأنه يركز على التقابل بين الأقلية المنظمة الحاكمة والأغلبية الجماهيرية غير المنظمة المحكومة وليس بين طبقة مالكة وطبقة كادحة كما هو الحال عند الماركسيين .

وإذا ما طرحنا تساؤلا حول كيفية تفسير ظهور الصفوة فأننا سوف نواجه بالعديد من الاجابات المتناقضة نعرض لبعضها فيما يلي :

**اولا : التيار الاقتصادي :** وهو الذي يحاول تفسير ظهور الصفوة من خلال السيطرة على وسائل الإنتاج فجاءة الصفوة هنا هي الطبقة المسيطرة على وسائل الانتاج .

**ثانيا التيار النفسيكولوجي :** ويحاول أنصاره تفسير الصفوة من خلال الرجوع إلى بعض المفاهيم السيكولوجية كالرغبة في التسلط والسيطرة من جانب البعض والرغبة في الاقياد والاستسلام عند آخرين فهناك جماعة الفاقدة الذين يكون لديهم استعدادات قيادية لتكوين الصفول . ومن أم ممثلي هذا التيار في علم الاجتماع « باريتو » Pareto في دراسته عن « العقل والمجتمع » .

**ثالثا : التيار الاداري :** ويحاول أنصاره اثبات أن السيطرة الحقيقية في مجتمعات اليوم لم تعد لأصحاب رؤوس الأموال أو الملاك وإنما أصبحت في يد رجال الادارة فبعد ظهور التقدم العلمي والتكنولوجي المائل حدث انفصال بين الملكية والادارة نظراً لحاجة الادارة إلى تخصص عميق ونظرا لسقوط الأيديولوجية الفردية وظهور الأيديولوجية الادارية . فجاءات الصفوة في المجتمعات الحديثة هم رجال الادارة وأم من يمثل هذا الاتجاه « برنهام » Burnham في دراسته عن « الثورة الإدارية » ويرى النقاد أن ظهور هذا التيار كان محاولة لتنفيذ النظرية الماركسية .

**رابعا : التيار التنظيمي :** ويحاول أنصاره اثبات أن العامل الأول في قيام جماعة الصفوة هو التنظيم كجماعة تنسم بالتماسك والتنظيم والقدرة على

الاتصال السريع بين أعضائها والقدرة على السيطرة على الآخرين وفواجهة التهديدات الخارجية والداخلية بكفاءة عالية . وهذه القدرات غير متوافرة للجواهر .

خاتمة : التباديل النظامي : ويحاول أن يماره اثبات كيف أن القوة داخل المجتمعات الحديثة تتخذ شكل نظام شمولي يسيطر على كافة مقدرات المجتمع وأنه مما تعددت الصفوات - نتيجة لطبيعة الامتيازات التي يتمتع بها أبناء كل منها - فلها تتحدد في النهاية لتكون صفوة قوة تتحكم في كافة جوانب الحياة في المجتمع . وأهم من يمثل هذا الاتجاه « ملز » الذي يرى أن المجتمع الأمريكي يتألف من ثلاثة صفوات وهي كبار رجال السياسة والحكم وكبار العسكريين وكبار رجال الصناعة وهذه الصفوات الثلاثة تشكل صفوة القوة power elite المحتكرة للقوة بكافة أشكالها داخل المجتمع الأمريكي .



## مراجع الفصل الثاني

- 1 — See : Parsons Tetal : Theories of society. N. Y. The Free press of Glencoe 1961 - V. I. pp- 100—101 .
- 2 — Park E. and Burgess E. W. Introduction to the science of sociology - university of chicago press 1921.
- 3 — Ogburn W. F. and Nimcoff M. F. Sociology. Boston Mifflin Co, 1941.
- 4 — Olsen, Marvin (ed) Power in societies : Macmillan Limited, London 1970 p. x
- 5 — Hawley Amos H : Community power and urban renewal success : The American Journal of sociology Vol -68- Jan - 1961 pp. 422—431.
- 6 — Etzioni : The active society - London-Macmillan Co' 1958 — p. 314.
- 7 — Cuber, John F. Sociology : Asynopsis of principles : The sixth edition. N. Y, Aoc. Apletan century Crofts 1968 p. 639
- ٨ - سبق أن أوضحت أبعاد نظرية فيبر في الطبقة والسلطة في كتابي بعنوان « البناء النظري لعلم الاجتماع - دار الكتب الجامعية ١٩٧٤ » ، ويمكن الرجوع إلى كتابات « فيبر » المترجمة إلى اللغة الانجليزية .
- ٩ - Gerth, H and Mills, C. R. From Max Weber : Essays in sociology : N. Y. Oxford-University press 1948 pp. 180—195

- 10— Olsen, M. The process of social organization N. Y. Holt, Rinehart and Winston I. N. C 1958.
- 11— Howley : Op. cit. pp. 422—231
- 12— Olsen : power as a social process, in Olsen (ed) op. cit. p. 2
- 13— Dahl, Robert . Modern political analysis : Englewood Cliffs, N. J.-Prentice Hall 1963.
- 14— Cüder : op. cit. p. 542
- 15 Ibid
- 16— Olsen : op. cit. p. 4
- 17— Kelman; H. C. Process of opinion change p. 20
- 18 Olsen : op. cit. p. 6
- 19— Ibid
- 20— P. Horton, P. B. and Hunt, C. Sociology : McGraw Hill Book Co. 1972 p. 327
- 21— Olsen. op. cit. p. 7
- 22— Howley; Arno. Power as an attribute of social systems, Olsen (ed) op. cit. pp. 10—11
- 23 — Parstedt, Robert : An analysis of social power in American Sociological review. Vol. 15—1950 p p, 730—738
- 24 Mac Iver, R. The Web of government. N. Y. Macmillan
- 25 Mac Iver, R. : The modern state-London-Oxford University press 1926 pp: 221—231

26- Bredt : op. cit. p. 12

27- Ibid pp. 13-14

28- Mac Iver : The web of government, p. 13

29- Selznick, p. and Broom : Sociology . A text with adapted readings : Harper and Row N. Y 1969

٣٠ - نبيل السالمولى - البناء النظرى لعلم الاجتماع - دار الكتب الجامعية

سنة ١٩٧٤ .

31 - Olsen, M. Elitist theory as a response to Marx - in Olsen (ed) op. cit. pp. 106-113

32- Cuber, J. op. cit. p. 547

33- Lowry, Retchie-Who is running this town? N. Y. Harper and Row-1965

34- Ibid p. xx

35 Cuber : op. cit. p. 551

36- Lowry, R. op. cit. p. 14

37- Michels, Robert : The iron Law of oligarchy : in Olsen . op. cit. p. p. 137-149

38- Weber, Max : The types of authority and imperative Power; in Olsen- op. cit pp. 35-38

39- Mills, C. R. : Inventory of marx's idea and Olsen ; Marx as a power theorist in Olsen (ed) op. cit. : pp. 70-76 and pp. 86-95

40- Zeitlin, I. Ideology and the development of sociological theory, prentice Hall 1969



## الفصل الثالث

### الدراسة السوسيولوجية للسلطة والقيادة السياسية

تمهيد :

أولاً : مداخل دراسة السلطة

المدخل الفلسفي

المدخل السياسي

المدخل السوسيولوجي

ثانياً : مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها

ثالثاً : السلطة والتنظيم

رابعاً : تفسير الخضوع للسلطة

خامساً : بناء القوة والقيادة السياسية

سادساً : القيادة السياسية بين الاحتكار والتعدد المنفتح



### مقدمة :

أن كافة أعضاء التنظيم يملكون أن علاقات السلطة علاقات موضوعية أو لاشخصية تحكمها اعتبارات تنظيمية ولا تحكمها العواطف والأهواء الشخصية فهناك بناء معين للتوقعات Expectation structure. أو توقعات معينة للأدوار Role Expectation فهم يتوقعون من رئيس العمل أن يمارس سلطانه في إطار معين وشكل معين على البره وسين جميعا بشكل متكافئ. سواء أولئك الذين تربطهم روابط صداقة أو قرابة أو عداوة أولا يعرفهم . وهم لا يتوقعون ذلك فحسب ولكنهم يطالبونه بذلك وقد يمارسون ضغوطا معينة عليه إن هو حاد عن ذلك . وإذا ما انتقلنا إلى تفسير السلطة على مستوى المجتمع ككل Macro-level فإن ظهور الانقسام السياسي أو المجتمع السياسي Political Society في شكل انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة فانا نجد أن هذا الانقسام كان وما زال ضرورة تنظيمية وإجتماعية لتنظيم العلاقات بين الناس ومنع الاعتداء وتحقيق الأمن والعدالة وإقرار القوانين وتوحيد المجتمع تحقيقا للتكامل الإجتماعي والسياسي .

ولكن هذه الملاحظات السابقة لا تقدم لنا لمحاولة شافية عن الإشكالية التي سبق أن طرحتها . فالأسباب التي تعودوا بالناس إلى الانتماء إلى الجماعة هي نفس الأسباب التي تدفعهم إلى طاعة القانون وعلى الانضمام بحسب عيبتهم وطلباتهم إلى الالتزام بالمعايير الأخلاقية . فالدخل التنظيمي التي يتمتعون بها ليس قد ظهرت بمدة دراسية عميقة يتناول هذا الموضوع ، سيرة في العلوم السياسية أو في علم الاجتماع . وفي مقدمة هذه الملاحظات تلك التي قدمها دوديرت ماكينير Dr. Makinor . ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه الدراسة بالتفصيل ولكن يمكن

القول بصفة عامة بأن الأسباب التي تحصل الناس يمثلون للمعايير لا تصلح في كل الحالات في تفسير سبب امتثال أناس معينون لسلطة محددة ، خاصة عندما يقدم ممارس السلطة مجموعة جديدة من القواعد أو المعايير أي عندما يقوم بأداء وظيفة تشريعية . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن العوامل التي تدعم السلطة في هذه الحالة .

ويمكن القول بأننا يجب أن نحيل هذه القضية إلى قضية سيكولوجية بمحاولة البحث عن الإجابة لدى علم النفس ، لأن الأمر لا يتعلق بحالات فردية ولكنه يتعلق بجماعات وعلاقات ومعايير عامة . ولعل الإجابة الممكنة والتي جيدة على هذه الأسئلة السابقة هو أن علاقات الأمر والإذعان أو الرأسة والتبعية لا يمكن فيها وتفسيرها بعيداً عن الوجود التنظيمي . فالشخص الذي يمارس السلطة يستند إلى حقوقه التنظيمية ويصدر القرارات باسم الجماعة وتحقيق هدف التنظيم وصالح العمل ، على أساس أنه يمثل الجماعة أو التنظيم ولا يصدرها باسمه الشخصي . وهنا يكون الخروج على تعليمات السلطة بمثابة الانحراف لاهمـدد العلاقات الشخصية بين الرئيس والمرؤوس ولذلك لا يمكننا تصور الحياة الاجتماعية سواء اتخذت شكل جماعة صغيرة أو تنظيماً معيناً أو اتخذت شكل مجتمعاً محلياً أو قومياً دون توافر خد أدنى من النظام والالتزام والاتساق في سلوك الأعضاء ولعل العامل الأساسي المسئول عن تحقيق هذا النظام Order على مستوى كافة الوحدات الاجتماعية ما يطلق عليه العلماء « السلطة » Authority وقد بذلت عدة محاولات لمعالجة قضية السلطة كمفهوم وكمعملية وكضرورة اجتماعية من ضرورات الحياة الاجتماعية . ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي ارتبطت بأسماء « ماكيفر » Maciver و « ماكس فيبر » Max Weber و « روبرت برستون »



Bierstedt \* . ويشير الأخير إلى أنه يجب على أية نظرية مقبولة في البناء الاجتماعي أن تعالج لنا مشكلة تعريف السلطة وبيان خصائصها وخصائصها وأهدافها ونتائجها وأشكالها . وبدلاً من البدء بتعريف السلطة نجد « برستد » يبدأ بتعريف ما ليس بسلطة . فالسلطة تختلف عن القدرة أو الكفاءة Competence كما أنها تختلف عن القيادة Leadership فعلى الرغم من أن القائد يمتثل لاتباعه على الالتزام بجملياته وأوامره وآرائه فإن صاحب السلطة يأمر الآخرين بالانضام لقراراته . ويمكن إدراج للقدرة والكفاءة والقيادة تحت دائرة النفوذ والتأثير Influence العقلى أو النفس أو الانتماء أما السلطة فهي تشير إلى ممارسة الضبط الاجتماعى من خلال مجموعة محددة من التنظيمات أو الترتيبات التى تتعلق بالمراكز الاجتماعية والعلاقات بين ادوار نظامية معترف بها من بينها ادوار مهيح للاعبها إصدار قرارات تفسح حريات الآخرين .

وهناك عدة مظاهر واشكال واساليب تتخذها السلطة تختلف باختلاف المجتمعات بل وباختلاف القطاعات والاقسام والتنظيمات داخل نفس المجتمع فهناك سلطة تمارس فى الأسرة واخرى تمارس داخل للمؤسسات الادارية وثالثة تمارس داخل مؤسسات الإنتاج ورابعة داخل الاندية والتنظيمات الرياضية والفنية وخامسة تمارس على مستوى الدولة القومية ... الخ وقد اهتم علماء الاجتماع

---

\* روبرت برستد Bierstedt هو استاذ علم الاجتماع فى جامعة نيويورك وله عدة مؤلفات منها « الضبط الاجتماعى - مقدمة فى علم الاجتماع » سنة ١٩٥٧ وصدر من هذا الكتاب نسخة مراجعة سنة ١٩٦٢ ، و « صنع المجتمع » سنة ١٩٥١ ، « أميل دوركايم » سنة ١٩٦٦ .

المعبر في ألمانيا بدراسة الخصائص العامة لممارسة السلطة كظاهرة وعملية اجتماعية بغض النظر عن تنوع مضامينها وما تتخذه من أشكال .

ويعرض لنا « برستد » أسلوب تناول علم الاجتماع لقضية السلطة من منظور واسع النطاق Macro - level ذلك أنه يمكن النظر إلى ممارسة السلطة على أنها ظاهرة لها طابع العمومية والشمول والاستمرار داخل التجمعات والمجتمعات البشرية حيث أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع أو تنظيم ما دون أن يسوده شكل ما من أشكال النظام Order ولعل هذا هو ما يجدي بعض الدارسين إلى المرادفة بين مفهوم المجتمع ومفهوم النظام الاجتماعي وإلى القول بأن ظاهرة السلطة هي الأساس الأول في وجود ذلك النظام الذي يسود كافة المجتمعات الانسانية فهناك آلاف الأشخاص الذين يدخلون في علاقات يومية مع آلاف الأشخاص الآخرين<sup>(١)</sup>. وهذه العلاقات تتضمن السيادة والاذعان والنيابية والصراع والتعاون . الخ . وهنا يواجه الباحث بظاهرة على قدر كبير من الأهمية وتحتاج إلى تحليل سوسيولوجي جاد ومتعمق فما الذي يضمن على بعض أعضاء المجتمع الحق في صنع وإصدار بعض القرارات التي تنظم وتحدد من حرية سلوك الآخرين؟ ثم ما الذي يجر الآخرين إلى الاذعان لها وتنفيذها وكيف تسهم السلطة في تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعي داخل الحياة الاجتماعية ؟ .

وإذا ما استعرضنا بعض نماذج ممارسة السلطة داخل الحياة الاجتماعية لوجدناها كثيرة ومتنوعة ومتشعبة داخل قطاعات المجتمع . فالسلطة هي التي أدت إلى اعدام سقراط، وهي التي تحول لرئيس الدولة الحق في تعيين الوزراء وخلعهم، وهي التي تحول لرئيس الممثلة محاسبة الموظفين ومعاقبتهم أو مكافأتهم

وهي التي تخول للاجهزة القضائية اصدار قرارات بالقبض على بعض المتهمين وايداعهم السجن اذا ثبتت التهمة وهي التي تخول للحكم اخراج لاعب من الملعب اذا أحدث شغباً ... الخ . مثل هذه الأمثلة وغيرها توضح لنا الطبيعة الشمولية Upiquitous character لظاهرة السلطة .

وقبل ان نشرع في تحليل طبيعة السلطة يجب ان ننبه الى عدة امور، اولها انه على الرغم من اهمية هذه الظاهرة وشيوعها الا ان ما كتب حولها في التراث السوسيولوجي غير كافٍ للاقاء الضوء اللازم عليها . وقد سبق ان اشار Znaniecki الى عدم وجود دراسات سوسيولوجية متممة حول ظاهرة السلطة . على الرغم من ثراء التراث السياسي والتاريخي بالنسبة لهذا الموضوع<sup>(١٢)</sup> . وعلى الرغم من ان هذه الملاحظة ابدت سنة ١٩٣٥ الا ان العلماء يكررونها الى الآن . ويشير «روبرت ميشلز» Michels في احدى مقالاته المتخصصة حول مشكلة السلطة الى انه من غير المجدي ان نقاش سبب قيام السلطة Raison d'être of authority<sup>(١٣)</sup> ومثل هذه الملاحظات تشير إلى الصعوبات التي تبرز للتحليل السوسيولوجي المتكامل لظاهرة السلطة .

#### مداخل دراسة قضية السلطة :

أما الأمر الثاني فهو أن هناك عدة مداخل مختلفة يمكن من خلالها معالجة موضوع السلطة نوجز أهمها فيما يلي :

اولاً : المدخل الفلسفي : Philosophical وهنا تعالج السلطة على أنها تمثل قيداً كبيراً على حرية الانسان وانطلاقة وحركته التلقائية فالمشكلة التي يثيرها هذا المستوي من الدراسة هو التعارض بين الحرية والسلطة والتراث الفلسفي غني جداً يمثل هذه المعالجات بحيث يمكن القول بأن هذه المشكلة هي جوهر

الفلسفات السياسية منذ أنلاطون في العالم القديم حتى « ماكيفر » Makiver الباحث السوسيولوجي المعاصر الذى قدم اسهامات لها شأنها في مجال الدولة والفكر أو التنظيم السياسى . فقضية السلطة تمثل مجال اهتمام دائم ومستمر سواء بالنسبة للفلازمة أو المرأطين على حد سواء . وهذا المستوى من مستويات معالجة مشكلة السلطة لا يعنوننا في هذا المقام .

#### ثانيا : المدخل السياسى : Political

وهذا هو المدخل الذى ينقش من خلاله المشتغلون بالعلوم السياسية والقانونية من خلاله مشكلة السلطة . وهناك عدة قضايا تطرح على هذا المستوى منها قضية الالتزام السياسى political obligation وقضية النصوص القانونية والدستورية المنظمة لتقلد وممارسة السلطة داخل المجتمع ، وقضية القوة السياسية والأحزاب وجهاعات الضغط وقضية تفويض السلطة وممارسة الادارة العامة public Administration وقضية البيروقراطية Bureaucracy ... الخ . وقد عولجت هذه القضايا خلال تراث العلوم السياسية معالجة مستفيضة .

#### ثالثا المدخل السوسيولوجى : Sociological

وهذا هو مدخل تناول قضية السلطة كظاهرة نظامية داخل الحياة الاجتماعية وهذا المستوى أقل تجريداً من المستوى الفلفى كما انه أكثر اتساعاً من حيث منظور الدراسة من المستوى السياسى . وهنا ينصب الاهتمام بظاهرة السلطة كظاهرة اجتماعية في كافة أشكالها ومضامينها وممارستها وانعكاساتها الاجتماعية المختلفة سواء تلك التى تتخذ صورة الالتزام والتعاون أو المنافسة أو الصراع ... وهذا يعنى أن مستوى تحليل ظاهرة السلطة في علم الاجتماع

لا يقتصر على دراسة السلطة السياسية وإنما يمتدّها إلى دراسة كافة أشكال السلوك السلطوى داخل الحياة الاجتماعية .

ويذهب العديد من علماء الاجتماع مثل « ماكيفر » إلى أن أية نظرية مقبولة في البناء الاجتماعى لا بد وأن تتضمّن معالجة على مستوى عال من الكفاءة لمشكلة السلطة . وعندما درس « ماكيفر » مشكلة السلطة سواء داخل الأجهزة الحكومية أو بعيداً عن الحكومة ، كان على وعى بأن الحكومة وغيرها من الأجهزة السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والنقابات والاتحادات ... الخ . ليست ظواهر سياسية مجردة ولكنها في المحل الأول ظواهر اجتماعية أو إفرازات ثقافية أو مجتمعية ذلك أنها ظواهر نسبية تنبثق عن مجتمع لها بناء اجتماعى محدد ونظم اجتماعية معينة . وإذا كانت القوضوية Anarchy تعد نقیضاً للحكومة ، فإن اللاعيارية أو فقدان المعايير والقواعد anomie تعد نقیضاً للمجتمع . ويقول آخر فإن السلطة ليست ظاهرة سياسية خالصة بالمعنى الضيق حيث أنها تتجاوز حدود التنظيمات السياسية فكل تنظيم من التنظيمات الاجتماعية الممتدة مثل الأسرة والمصنع والمستشفى والحزب والنادى ... الخ ، بناء متميز للسلطة Authority وهذا يعنى أن السلطة كظاهرة وكعملية تعد ضرورة اجتماعية من ضرورات الحياة الاجتماعية .

#### مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها :

وقبل أن نناقش طبيعة السلطة فانه يجدر بنا التمييز بين السلطة كظاهرة وبين ظاهرتين قد تختلطان تلك الظاهرة وهما : القدرة أو الكفاية من جهة والقيادة Leadership من جهة أخرى فتعن مادة ما تحدث عن شخص معين على انه سلطة An authority في مجال معين مثل كرة القدم أو في علم الاحياء أو

في الأمراض الباطنية او في الدبلوماسية ... الخ . وهنا نحن نربط مفهوم السلطة بالقدرة العقلية أو الشخصية او بالممارسة الماهرة ونحن نقصد هنا مفهوم القدرة والتأثير Influence وليس القوة Power ولا تربط السلطة هنا بفكرة المشروعية ولا الالتزام او القهر . فنحن عادة ما نقبل على آراء أولئك المشهود لهم بالكفاءة والقدرة في فروع معينة من المعرفة أو الممارسة في مجالات كالطب والتعليم والدين ... الخ ، دون أن نكون ملزمين بالطبع على قبول هذه الآراء قهراً . فنحن عندما نقبل آراء المتخصصين كالأطباء او الصحفيين أو المحللين السياسيين أو الخبراء في مجالات تخصصهم فاننا نقبلها نتيجة لإيماننا بخبرتهم وقدراتهم المعرفية وليس عن اذعان أو خضوع لسلطتهم . وهذا الأمر يجب أن نميزه تماماً عن السلطة بالمعنى الاصطلاحي الذي يتطلب الأذعان والخضوع والطاعة Submission .

وهناك مجال للاختيار عندما نكون في مجال الكفاءة والقدرة . فنحن عادة نقتنع بآراء شخص معين بالمقارنة بآراء شخص آخر في نفس التخصص . وعلى سبيل المثال فاننا قد نقتنع بتشخيص أحد الأطباء الذي قد يتعارض مع تشخيص طبيب آخر او بوجهة نظر أحد المحللين السياسيين أو الاقتصاديين او الرياضيين بالمقارنة بوجهة نظر محلل آخر وكل هذا يعني ان الفرق الحاسم بين القدرة والسلطة هو ان اصحاب الكفاءة والقدرة يؤثرون في الناس بحيث يكون لديهم الخيار في القبول والافتناع أو الرفض . أما أصحاب السلطة فانهم يفرضون قراراتهم على الآخرين دون ان يكون هناك مجال للاختيار أو التفضيل الشخصي (٤٤) .

وكثيراً ما نستخدم تعبيرات القوة عاطفية ومثال ذلك أن نقول أن قراراً

أو امراً معينا صدر عن طريق سلطة قادرة أو ذات كفاءة. وهنا لا نقصد القدرة بمعنى التخصص، والكفاية العلمية، ولكننا نقصد أن السلطة التي أصدرت القرار سلطة مشروعة من الناحية القانونية، وكثيراً ما يضطر العاملون في إحدى الشركات أو المصالح إلى تنفيذ أوامر الرؤساء حتى ولو لم تكن قائمة على أساس علم سليم وعدم تنفيذ توصيات الخبراء أو بيوت الخبرة إن تعارضت مع أوامر هؤلاء الرؤساء على الرغم من استنادها على الخبرة والعلم والدراسة ويضرب لنا « بارسونز » *parsons* مثالا على ذلك بأمين صندوق إحدى الشركات أو النقابات الذي له سلطة التوقيع على الشيكات وتوزيع الموارد المالية على بنود الميزانية فهذا لا يعني أن أمين الصندوق هذا هو خير شخص لأداء هذا العمل فقد يكون هناك من هو أكفأ منه بين العاملين وكل ما في الأمر أنه يشغل مركزاً معيناً يتيح لشاغله الحق في القيام بتأديج سلوكية معينة وفرض ما يراه على الآخرين<sup>(٤٦)</sup>. وهذا المعنى يؤكد « فايفر » *Macliver* حيث يذهب إلى أن الشخص الذي له سلطة إصدار الأوامر وصنع القرارات داخل تنظيم ما أو مؤسسة معينة (مثل مدير المديرية أو ناظر المدرسة أو مدير المستشفى أو رئيس مجلس إدارة مصنع أو وزير معين ...) قد لا يكون أكثر أعضاء هذا التنظيم علماً وقدرة على وقدرة بل وقد يكون داخل التنظيم من هو أكثر منه تخصصاً وعلماً وكفاءة وقد يكون وصل إلى منصبه هذا نتيجة لعدة عوامل كالأقدمية أو اختيار الرؤساء له أو الوساطة ... الخ<sup>(٤٧)</sup>.

ويختلف « روبرت برستد » *Breasted* مع « روبرت ميشال » *Michal* في أن السلطة هي القدرة النظرية أو المكتسبة على ممارسة القوة أو السيادة على أعضاء الجماعة وذلك لأنه من الصعب على أحد تعبير « برستد » القول بأن

السلطة قدرة capacity ذلك أنها أخص لا يخلق بالقدرات سواء الفطرية أو المكتسبة - ولكنه يخلق بالأوضاع التنظيمية والمراكز الاجتماعية والأدوار التي يلعبها الأفراد داخل تنظيم معين - يضاف إلى هذا أن السلطة ليست مسألة فطرية بل لقطع لأنها أمر يعصل بالمراكز والأوضاع المقررة ثقافيا ولا يمكن اكتسابها إلا من خلالها الدخول في علاقات اجتماعية داخل تنظيمات قائمة ومقررة ثقافيا . هذا إلى جانب أن هناك أصولا نظامية للسلطة بمعنى أنها تركز على طبيعة بناء الجماعة أو المجتمع وما يود داخله من قيم ومراكز وأدوار وتصورات ثقافية معينة . وهذا يعنى أن السلطة كظاهرة أمر لا يتعلق بالفرد أو ليست مسألة شخصية وإنما هي في جوهرها مسألة تتعلق بالبناء الاجتماعي والثقافي والتنظيمي للمجتمع (١٧) .

ولكن على الرغم من تمييز « برستد » بين ما يطلق عليه « سلطة المقدرة أو السكفابة Authority of competence » وبين ما يطلق عليه السلطة المشروعة legitimacy إلا أنه يذهب إلى أنه يجب عدم الفصل المطلق بينهما . فهناك بعض الحالات تبرز فيها هاتان السلطان كما هو الحال في السلطة الدينية فسلطة البابا أو العالم أو الخبير هي في جوهرها سلطة مقدرة . أما سلطة رئيس الدولة أو سلطة القاضي فهي سلطة القوة Authority of power ولكن ما القول بالنسبة لسلطة البابا ؟ أو سلطة كبار رجال الدين ؟ وهو يذهب إلى أن قضية السلطة الدينية تحتاج إلى مزيد من الأبحاث .

والظاهرة الثانية التي يجب أن تميز بينها وبين السلطة هي ظاهرة القيادة Leadership فهناك من يميز بين القيادة والرأس Headship فالقائد يبتثق من داخل الجماعة من خلال الاختيار الحر دون ضغوط نتيجة للاقتناع والإيمان



الشخصي بقدرة القائد على التعبير عن أهداف الجماعة وتجميع الآخرين وبلوغ الأهداف .. الخ . وليس للقائد سلطة آمرة ظاهرة ملزمة على الآخرين ولكن له نموذج وتأثير كبير على الآخرين نتيجة الإيمان به وبشخصيته المؤثرة . وعلى العكس من ذلك فإن الرئيس داخل أى تنظيم هو شخص مفروض بقرارات من أعلى - بغض النظر عن تقبل المرء وسين له - وله الحق فى إصدار قرارات واجبة التنفيذ بالنسبة للمرء وسين وألا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها فى العمليات والقانون . وقد ميز لنا « فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطة وهى :

١ - السلطة التقليدية Traditional

٢ - السلطة العقلية الرشيدة Rathional

٣ - السلطة الملهم Charismatic

والنوع الأول من السلطات هو ما يحدده تراث المجتمع وتقاليده مثل سلطة الأب أو رجل الدين أو شيخ العشيرة أو كبار السن ... الخ . أما النوع الثانى فمن السلطات فهو ذلك الذى يستمد من قوانين وقواعد عامة يخضع لها الجميع مثل سلطات رؤساء الدول القائمة على أساس نصوص دستورية عامة ورؤساء التنظيمات الإدارية والصناعية فى الدول المتقدمة . وأخيراً فإن السلطة الثالثة هى التى تقوم على أساس إيمان أعضاء الجماعة بوجود قدرات الهامة لدى شخص معين . وعادة ما يعتقد أن القائد الملهم يختلف عن بقيسمة الناس حيث يتم فى نظرم بمسحة إلهية أو خارقة للعادة . وهذه نقطة هامة بالنسبة للمستغلين بلم الاجتماع الدينى ذلك لأن أعضاء طابع الإلهام هو أولى مراحل التأليه .

ويجب أن نشير إلى أن القيادة ليست سلطة . فالقيادة شأنها شأن القدرة

لا تتعلق بالإذعان أو فرض قرارات بالقوة . فالقائد ليس لديه سلطة إجبار الآخرين على اتباعه . فهم يتبعونه لا يمانهم به . وإذا رفض بعض الأتباع أو الجماعة اتباع القائد فإنه لا يملك توقيع جزاءات رسمية عليهم وكل ما يمكن أن يحدث في هذه الحالة هو تطبيق جزاءات غير رسمية على المخالف من داخل الجماعة أو من جانب بقية الأتباع . أما الموقف فإنه يختلف بالنسبة للسلطة . فالقائد يناشد الأعضاء ويحاول اقناعهم أما صاحب السلطة — أو الرئيس — فإنه يأمر الأعضاء وهنا لا يكون أمام هؤلاء الأعضاء سوى إطاعة الأوامر ولا تعرض للجزاءات الرسمية . فالموظف يجب عليه الحضور والانصراف في المواعيد المقررة وأداء المهام التي يكلفه بها رئيسه في العمل وعلى الطالب أداء الإمتحانات في المواعيد المقررة وعلى الممولين دفع الضرائب المقررة ... الخ .

وتتعلق ظاهرة القيادة بشخصية القائد وطبيعة الموقف الذي تنشئ خلاله القيادة وعلاقات القائد الشخصية بالاتباع وذلك على عكس الحال بالنسبة للرأية أو السلطة فعلاقات السلطة علاقات دور أو ذات طابع ثانوي وليست علاقات شخصية فالشخص مجبر على أن يطيع أوامر صاحب السلطة حتى ولو لم يكن يعرفه شخصيا . فالسلطة تعامل الأشخاص كرموز أو كقائمين بأدوار محددة أو بشكل غير شخصي . وهذا يعني أنه إذا كانت علاقات القيادة والاتباع تقوم على أساس التفوق النسبي للقائد في مجالات معينة ، فإن مجالات السلطة لا تتضمن بالضرورة التفوق الشخصي وإنما تقوم على أساس الأمر والاذعان . وعادة ما يكون أصحاب السلطة — خاصة داخل التنظيمات التجارية أو الصناعية أو الإدارية الكبرى — على غير معرفة شخصية بمرء وسيم ، وقد يخفى الموظفون مدة خدمتهم داخل شركة صناعية دون أن يروا رئيس مجلس

الإدارة أو الرئيس صاحب السلطة النهائية بالنسبة لشرعيتهم . ويمكن القول بإيجاز أن القيادة شأنها شأن المقدرة مسألة تتعلق بالتأثير والنفوذ والتفوق الشخصي ، أما السلطة فهي مسألة تتعلق بالقوة أو هي وظيفة للقوة .

### السلطة والتنظيم :

ومادونا قد ميزنا بين كل من القيادة والقادرة من جهة وبين السلطة من جهة أخرى فإنه يمكن الآن الانتقال إلى معالجة طبيعة السلطة بصورة أكثر إيجابية ويمكن القول بأن السلطة ظاهرة تنظيمية حيث أنها لا تظهر إلا داخل تنظيمات اجتماعية كضرورة اجتماعية للضبط والتنظيم وتقسيم الأدوار وتحقيق الهدف . وترتبط السلطة بمحدود التنظيم الذي تظهر داخله ولا تتعداه . فسلطة ناظر المدرسة لا تتعدى المدرسة وسلطة مدير المصنع لا تتعدى حدود المصنع ... . وعندما نشير إلى أن السلطة ظاهرة اجتماعية تنظيمية فإننا في الواقع لا نقدم تحليلاً لتلك الظاهرة ولكننا نحاول تحديد موقعها الاجتماعي والحضاري . ولا شك أن لهذا التحديد دلالة ومفاهيم .

وإذا كانت السلطة كظاهرة من خلق التنظيم أو هي وظيفة للتنظيم فإنه يحق لنا أن نتساءل عن طبيعة العملية التي تتحول جماعة غير منظمة لتتخذ صورة الجماعة المنظمة . والواقع أن هذه العملية تنطوي على عدة متغيرات أو عوامل من أهمها تمخض التفاعل عن مجموعة من المعايير والقيم ونماذج علاقات غير رسمية مما تلبث هذه المجموعة والنماذج أن تتحول من طابع غير رسمي إلى طابع رسمي . كذلك فإن الأنوار غير الرسمية يتم تفتيتها ببيان حدودها وطبيعة التماذج السلوكية المطلوبة من القائم بالدور . وهذا يعني إعادة تنظيم الجماعة برسم بناء محدود

ومميز للأدوار والمراكز والواقع أن هذه الصياغة التفاضلية Institutionalization للاجراءات في صورة معايير وأدوار ومراكز متعددة هي التي تؤدي إلى ظهور التنظيم الرسمي Formal organization للمؤسسة أو الجماعة وهذا يعني أن المعايير والأدوار والمراكز هي العناصر الأساسية لبناء الجماعة المنظمة والواقع أن الصياغة الرسمية للتنظيم من خلال تحديد المعايير والأدوار والمراكز والجزاءات وتحديد المسؤوليات وتحديد الأهداف العامة والتفصيلية... الخ. هو الذي يتيح للجماعة أو للمؤسسة أو للتنظيم الاستمرار البناي لمدة تتجاوز أعمار أعضائها من خلال التحدد التنظيمي.

ولا يستطيع أى تنظيم أن يحتفظ بأعضائه (كأشخاص) بصفة مستمرة فهذه العضوية تطلأ عليها تغيرات مستمرة نتيجة عدة أسباب أهمها فناء الأعضاء القائمين حاليا في المستقبل أو بعد فترة معينة وانتهاء أعضاء جدد بصفة مستمرة.

ولاشك أن استمرار التنظيم يعني ضرورة تجديد أعضاء جدد داخل التنظيم أما إذا لم يكن لدى التنظيم القدرة على أداء هذه العملية بمعنى أنه ليس له بناء داخلي رسمي يمكنه من الاستمرار فإنه يكون عرضة للانقراض. ويضرب لنا « برستد » مثالا على ذلك بأن جماعة معينة من المهتمين بالدراسات الاجتماعية قد يجمعون حول قائد معين بصورة غير رسمية من أجل ممارسة الاهتمامات المشتركة التي تتعلق بالدراسات والأبحاث الاجتماعية وأداء خدمات اجتماعية معينة. وهذا التنظيم الطارئ. يتوقف في هذه الحالة على وجود القائد على قيد الحياة وعلى شخصيته أو خصائصه الشخصية. وإذا حاول الأعضاء تحقيق الاستمرار التنظيمي هذا فإن عليهم أن يصيغوا مجموعة من القواعد والمعايير والأهداف بشكل منظم وأن يحددوا الأدوار والمراكز والسلطات والمسؤوليات

ويضعون قواعد معينة لتولي المناصب الرأسية وتقلد السلطات داخل التنظيم هذا إلى جانب بيان أساليب الحصول على عضوية التنظيم وإجراءات المحاسبة وتوقيع الجزاءات على غير المتزمين ... الخ . كل هذا يعنى تحويل البناء غير الرسمي للجماعة إلى بناء رسمي يسمح لها بالاستمرار البنائي لفترات أطول من أعمار أعضائها وهذا هو معنى الاستمرار البنائي للتنظيم .

وبإيجاز فإن التنظيم الرسمي لأية مؤسسة يتألف من المبادئ والمراكز والأدوار والأهداف والسلطات . ويحدد التنظيم مجموعة الحقوق والواجبات والسلطات والمسؤوليات المرتبطة بكل مركز من المراكز التنظيمية داخل البناء الكلي للتنظيم وفي ظل هذا التحليل والفهم يكون حق ممارسة السلطة وإتخاذ القرارات الملزمة من جانب الآخرين من أعضاء التنظيم مسألة ترتبط بمراكز معينة داخل البناء التنظيمي وهذا هو ما يضمن على ممارسة السلطة طابع المشروعية ولا تعد ممارسة السلطة حقاً مقررراً لشاغل مركز معين فصحب ولكنها تعد واجباً يفرضه المركز على شاغله طالما أنه يرتبط بحجم معين للمسؤوليات والأهداف المؤدية إلى تحقيق الهدف الكلي للتنظيم . وهذا يعنى أنه على شاغلي مجموعة معينة من المراكز داخل تنظيم معين أن يقوموا بإصدار القرارات القادرة على تحقيق أهداف التنظيم ومتابعة تنفيذها ومحاسبة الآخرين ... الخ .

ومن المهم أن نفهم أنه لا يمكن ممارسة السلطة إلا في حدود علاقت المركز وبالتالي لا يمكن دراستها بعيداً عن هذه العلاقة فالخقوق والواجبات داخل التنظيم مسائل لا تتعلق بأشخاص ولكنها تتعلق بالمراكز وإذا ما قام شخص بإصدار أمر أو قرار باسمه وليس باسم المركز الذي يشغله فإن هذا يبعده عن وضعه التنظيمي الأمر الذي يفقد قراره الشرعية الرسمية أو القانونية .

وعادة ما تمارس السلطة داخل التنظيمات على الآخرين لا بصفتهم الشخصية ولكن بصفتهم التنظيمية او بصفتهم يشغلون مراكز معينة يلزمهم بأداء دور محددة الالتزام بقرارات وتعليمات الرؤساء . فالسلطة تمارس على مراكز وليس على أفراد . وكما يذكر « برستد » فإنه لا يصح القول بأن الأستاذ (أ) ناظر المدرسة يصدر تعليمات إلى الأستاذ (ب) وكيل المدرسة ، وإلى (س) ، (م) ، ج ... الخ ( مدرس المدرسة . ذلك أن التعليمات لا تصدر من شخص إلى شخص بصفته الشخصية ولكنها تصدر من شاغل مركز معين إلى شاغل المراكز الأدنى بنص النظر عن الأفراد او الأشخاص . فعلاقات السلطة علاقات ادوار تنظيمية .

وهذا يعني ان السلطة متغير لا يظهر داخل التنظيمات غير الرسمية Informal او على الأقل لا تظهر داخل هذه التنظيمات بنفس الشكل والخصائص التي تظهر بها داخل التنظيمات الرسمية وتتسلسل السلطات داخل التنظيمات الرسمية ( كالمصانع والوزارات والمدارس ... الخ ) . بشكل هرمي وهذا للتريب التدرجي Heirarchical arrangement هو ما يفسر لنا القول بأن السلطة تتضمن علاقات للمركز ولا تتعلق بالعلاقات الشخصية وذلك من خلال عكس المراكز ( أو قلب المراكز ) Status reversal تلك التي تحدث انقلاباً في علاقات الأمر والأذعان او التنفيذ أو السيادة والتبعية لشخصين معينين . فالمشرف او رئيس العمال ( أ ) يحتل مركزاً رأسياً بالنسبة لأحد العمال (ب) في ظل تدرج المراكز داخل أحد المصانع . ولكن هذا العامل (ب) قد يحتل موقعاً رأسياً في النقابة أو التادى أو إحدى الجمعيات ، بحيث يقع مركز المشرف (أ) في مركز تال لمركز (ب) . وناظر المدرسة يحتل مركزاً رأسياً في المدرسة بالنسبة لأحد المدرسين ولكنه (الناظر) قد يحتل مركزاً تالاً لذلك المدرس في النقابة بحيث يكون على الناظر أن ينفذ تعليمات المدرس في النقابة هذه الأمثلة

وغيرها تلي لنا مزيدا من الضوء على المقصود بفكرة علاقات المركز ، وكيف أن السلطة ترتبط بهذا النوع من العلاقات وليس بالعلاقات الشخصية .

غير أنه على الرغم من أهمية التمييز بين هذين النوعين من العلاقات إلا أن العوامل الشخصية قد تلعب دورا هاما في تشكيل علاقات المركز أو في أسلوب ممارسة السلطة . بل انه يمكن القول بأنه يندر أن نجد علاقات السلطة أو العلاقات بين المراكز التنظيمية مجردة كلية عن العوامل الشخصية . فعادة ما يقيم أعضاء التنظيم بعضهم بعضا على أسس ذاتية أو شخصية ولا يقتصر على عملية التقييم من الخارج على ضوء دقة امتثالهم للمعايير واتباعهم التعليمات التي تفرضها عليهم . سرا كزم التنظيمية يضاف إلى ذلك أن التنظيم غير الرسمي داخل إحدى المؤسسات ( كالشركة أو المصنع أو المستشفى أو الكلية ... ) قد يلعب دورا في حياة أعضاء التنظيم أكبر من ذلك الدور الذي يلعبه التنظيم الرسمي . فالأتباع أو بعض الرؤس داخل التنظيم الرسمي قد يكون لديهم من الشخصية والقدرات ما يمكنهم من لعب أدوار قيادية على مستوى التنظيم غير الرسمي الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مواقع الرؤساء في التنظيم الرسمي ليحتلوا مواقع غير رئيسية على مستوى التنظيم غير الرسمي .

وهناك جانب آخر للتفاعل بين علاقات المركز والعلاقات الشخصية وهو أن احتلال الإنسان لمركز ما يحق له من خلاله ممارسة نوع من السلطة قد يتيح له الفرصة لاشباع دوافعه ورغباته اللاشعورية بشكل قد ينعكس على قراراته وتقييمه للآخرين وعلاقاتهم معهم . فقد تكون ممارسة السلطة فرصة أمام العصابي لابراز دوافعه العدوانية أو أمام المازوخي لاشباع حاجته إلى إيذاء الآخرين أو أمام من يعاني من تربية قاعسة إلى اشرار حاجته اللاشعورية إلى

السلط الآخرين ... الخ .

### تفسير الموضوع السلطة :

ولنا أن نتساءل عن السبب الذي يقسم الناس إلى جماعة تحكم وجماعة تنفذ احكام وقرارات الجماعة الأولى او انقسام التنظيمات إلى مراكز راسية ومراكز دنيا تنفذ ولا تقرر وما الذى يجبر المرؤسين على اطاعة اوامر الرؤساء حتى ولو لم تكن مقنعة لهم او كانت تسبب لهم الكثير من المتاعب ؟ ويمكننا فى الواقع ان نقدم اجابة مبدئية على هذه التساؤلات من واقع تحليلنا السابق . فالرؤساء والمرؤسين يدركون طبيعة التنظيم الذى يضمهما كما يدركون طبيعة علاقات المركز والعلاقات التنظيمية التى تخضعون لها تلك العلاقات التى تحدد حقوق وواجبات كل منهم كما يحدد الأدوار والناذج السلوكية المطلوبة من كل منهم . كذلك فانهم يدركون انه يجب عليهم أن يسلكوا فى ضوء المعايير التنظيمية لا فى ضوء العلاقات والرغبات الشخصية ، يضاف إلى هذا أن أى انحراف لا يعد موجها ضدهم عند القرار أو صاحب السلطة وإنما يعد انحرافا يهدد الجماعة نفسها فى وجودها واستمرارها وهذا يعنى ان عدم اطاعة السلطة يمثل اعتداء على الجماعة ورفض لمعاييرها ورفض للثقافة الأغلبية واستخفاف بها ، الأمر الذى يبرز توقيع العقوبة عليه . ويحاول بعض الباحثين تفسير طاعة السلطة فى ضوء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية political socialization سواء فى إطار تنظيمات الامرة والطبقة او فى نطاق الثقافة الفرعية للجماعات (١) .

### بناء القوة والقيادة السياسية :

القيادة فى جوهرها ظاهرة اجتماعية تتمثل فى مجموعه من العمليات الاجتماعية



الثقافية في مقدمتها حفز الجماعة على العمل وتنشيطها وتقوية الصلة بين أعضائها من أجل تحقيق التعاون بينهم من أجل بلوغ الهدف الذي يعملون من أجله . ويجدر بنا التمييز بين القياس Leadership والرأسه Headship . فالقيادة سلطة تليق من أعضاء الجماعة ويعترف بها هؤلاء الأعضاء بشكل تلقائي فهم الذين يختارون قادتهم اختياراً حراً . وعلى العكس من ذلك فالرأسه سلطة مفروضة على الجماعة بقرارات إدارية أو سياسية تأتي من خارج الجماعة يجب على أعضاء الجماعة الامتثال لها خوفاً من الجزاءات وإذا كانت هناك فروق بين ظاهرتي القيادة والرأسه فإن هذه الفروق ليست مطلقة حيث يستطيع الرئيس أن يتحول إلى قائد إذا لقي تقدير مره وسبه واستشار تعاونهم تلقائياً معه ومع بعضهم من أجل تحقيق أهداف يشعرون أنها ليست بملاء عليهم .

والقيادة كظاهرة اجتماعية هي محصلة تفاعل بين عدة متغيرات اجتماعية وثقافية وسيكولوجية ، أهمها الخصائص الشخصية للقائد ونوعية الجماعة وأهدافها وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخلها ونوعية الموقف الذي تبرز خلاله القيادة . ويجب ألا ننظر إلى القيادة على هذا الأساس على أنها امر متعلق بسمات شخصية للقائد . كذكاءه والجسم والقدرة على توزيع الأدوار والتدريب والتعبئة والذكاء ... الخ . وبالتالي لا تتغير بتغير الزمان والمكان والمجال والمواقف ونوع الجماعة والثقافة ... الخ ، ولكن يجب ان نربط القيادة كظاهرة بكل هذه المتغيرات المذكورة ، او دراستها في ضوء طبيعة الجماعة وأهدافها ونوعية أعضائها والثقافة السائدة وعلاقتها بالجماعات الأخرى وطبيعة الموقف ذاته ، ومشكلات الجماعة وآمالها وحاجاتها ... الخ . فنوعية القيادة تختلف في الجماعة للمنظمة عنها في الجماعة غير المنظمة ، وفي الجماعة المستقرة عنها في غير المستقرة ، وفي المحدودة عنها في غير المحدودة وفي المثقفة عنها في غير

المتقنة ، وفي المتعصبة عنها في غير المتعصبة . كذلك تختلف القيادة داخل الجماعة في الظروف العادية عنها في الظروف الحرجة او الحاسمة .

وإذا كانت القيادة ظاهرة تتعلق في جوهرها بالنفوذ او التأثير غير الرسمي Influence وهي القوة السيكولوجية التي ترتبط بديناميات الجماعة ، فان القيادة السياسية تعبير يقصد به محصلة الجمع بين الرأسة التي تستند إلى السلطة الرسمية وبين القيادة التي تستند إلى النفوذ والمسكنة التي يجمع بها القائد بين تابعيه .

وبهم علم الاجتماع السيامي - الذي يستند إلى علم اجتماع المعرفة S eiology of Knowledge - بدراسة الأصول الاجتماعية (الطبقية والمهنية...) والثقافية ( التعليمية والقيمية والمعارية ... والاتجاهات الفكرية والعقائدية للقيادات السياسية ، على اعتبارات هذه الأصول والاتجاهات تؤثر على مسلك القادة وعلى اسلوب حكمهم وما يتخذونه من قرارات ، ونوعية القرارات ، وعلى علاقته بمجاهير المجتمع . وقد كانت اغلب الدراسات للجوانب الاجتماعية والثقافية والسيكولوجية للقيادات ، تنصب على القيادات الرجال . غير انه مع حدوث تحولات سياسية واجتماعية في الكثير من الدول اعقبها ظهور قيادات نسائية سياسية كما حدث في الهند ومريلانكا واسرائيل ... بدأ بعض الباحثين يهتمون بالانتهاءات الجنسية للقائد وعمر القائد ... الخ . يضاف الى هذا ان هناك الكثير من الدراسات التي تركز على الجوانب السيكولوجية للقائد على اساس أن هذه الجوانب تؤثر كثيراً على نوعية القرارات التي يصدره وعلى توقيت اصدارها هذه القرارات . وقد برزت اهمية هذه الدراسات خلال فترات الحروب العالمية الأولى والثانية وما بعدها .

وحاول الكثير من المشتغلين بعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي دراسة القوى الاجتماعية المختلفة التي يمكن أن تتألف منهم القيادة السياسية داخل أى مجتمع ، ويمكن إنجازها فيما يلي :

أولاً - المثقفون : ويمكن القول بأن جماعة المثقفين توجد داخل كل مجتمع يصحطى مرحلة البدايات ( بالمفهوم الأنثروبولوجى ) ويوجد داخله نظام نظام رسمي للتعليم المتتابع . ولا شك أن طبيعة المثقفين تختلف باختلاف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات . فإذا كان التعليم قاصراً على أبناء الطبقات العليا أو الوسطى والعليا ، أفرز نوعية معينة من المثقفين الذين يشعرون بالتعالى عن الجماهير ويؤمنون بالطبقة وبالتالي يمارسون أسلوباً طبقياً إذا ما أتيج لهم فرصة تقلد مراكز القيادة السياسية في المجتمع . وعلى العكس من ذلك إذا كان التعليم مفتوحاً أمام كافة الطبقات دون تمييز وهنا تكون جماعة المثقفين غير متجانسة . ولا شك أن المثقفين أقدر من غيرهم على تصور مشكلات المجتمع وتحليلها ومواجهتها ، غير أن نوعية للمشكلات التي يبرزونها ونوعية الحلول التي يقترحونها تتأثر بلا شك بالخلفية الاجتماعية والطبقية والمركز الاقتصادي لكل مثقف .

ثانياً - العسكريون : يختلف موقف الجيش من السياسة باختلاف درجة الاستقرار السياسى وظروف كل دولة من الاستعمار والتحرر ومدى عراقية التقاليد الديموقراطية داخلها . ففي الدول الغربية عادة ما يكون موقف الجيش محايداً إزاء المواقف السياسية ، أما في الدول النامية والمستعمرة فإن الجيش يعد الإدارة الأولى في تحقيق التحرر الوطنى من خلال الثورات العسكرية على الاستعمار . وغالباً ما يعقب هذه الثورات العسكرية استمرار الهيمنة والعسكرية

التي تتألف من كبار ضباط الجيش في الحكم كما هو حادث في الكثير من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي بعض الأحيان لا يكون أعضاء الصفوة العسكرية في موقع إصدار القرارات السياسية مباشرة ، وأن كانوا يشكلون قوة ضاغطة تتدخل كلما دعت الظروف .

وبذهب جماعة من الباحثين السوفيت (\*) إلى أن الثورات الوطنية في الدول النامية تكشف بجلاء عن مدى انفعال الجيش بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول ، وعن قيام الجيش بدور سياسي بارز في التحرر الوطني ، وبالتالي تحوله إلى طرف في اللعبة السياسية ، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون له مصالح معينة وأن يصخذ موقفا معينا من القضايا السياسية في مواجهة بقية أطراف اللعبة .

**ثالثاً - كبار رجال الدين :** ترتبط السياسة ارتباطاً كبيراً بالدين في المجتمعات البدائية ويعتبر علماء السياسة في أن أحد جوانب التنمية السياسية تتمثل في تحقيق علمانية السياسة Secularisation of politics ، وإن كان هذا الأمر لا يمكن قبوله كلية بهذا الشكل ذلك لأن التاريخ الإسلامي يشير بجلاء إلى إمكانية تحقيق التنمية السياسية في إطار التشريعات الدينية . ويمكن لمن يراجع التاريخ السياسي للدول النامية أن يلاحظ سيطرة طائفة البراهما في الهند على الحكم عدة قرون طويلة حتى قيام الثورة الهندية سنة ١٩٤٧ ، وكان لرجال الدين سيطرة كبيرة في ليبيا ( السنوسية ) حتى الثورة الأخيرة هناك ، ونفس

---

\* - ترجم داود حيدر ومصطفى الرياس كتاباً بلغة من العلماء السوفيت بعنوان « التركيب الطبقي للبلاد النامية » منشورات وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية

الأمر في اليمن (الامام) وإيران حتى سنة ١٩٦٣ ، وما يزال الأمر كذلك في عدة دول كالسعودية . ولا شك أن رجال الدين هم في نهاية الأمر جماعة لها ثقافتها من نوع خاص .

رابعا : كبار موظفي الدولة رؤساء التنظيمات البيروقراطية الحكومية :

يمكن القول أنه في الدول الرأسمالية يمارس أصحاب التنظيمات الصناعية الكبرى تأثيراً كبيراً في تشكيل القرارات السياسية وإن كانوا لا يكونون عنصرأ في الكيان القرارى نفسه أو ليسوا صانعى القرارات مباشرة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية . لكن رؤساء التنظيمات الحكومية يشكون صفوة يصاطم أثرها بشكل واضح في الدول التي تأخذ بشكل معين من أشكال الاشتراكية تراجع فيه أهمية القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام بشكل ملحوظ . وتشير بعض الدراسات - مثل دراسة « ديجلاس » إلى أن طبقة كبار موظفي الدولة في الاتحاد السوفيتي ظلت تنمو بشكل جعلها تشكل طبقة فعليه هناك ، حيث أنها تتحكم في الملكية القومية واستناداً إلى هذا الوضع فإنها تتمتع ببعض المميزات المادية والمعنوية . وهناك من يذهب إلى أن الدول الشيوعية قد استبدلت امتلاك رأس المال بامتلاك الإدارة ، طالما أن تقلد المواقع الإدارية الممتازة هو الأساس الأول للاستحواز على القوة بشكلها الاجتماعي والسياسي . ويشير « ديجلاس » إلى أن نمو طبقة الصفوة الإدارية يعد أسرع من درجة نمو الحزب الشيوعي نفسه ، وإلى أنه ما لم يصاحب التحول الاشتراكي هناك دعم للإدارة السياسية التي تحكم عملية النمو البيروقراطي فإن هذا سوف يؤدي إلى تنحور الأخلاقيات الثورية هناك .

خاصا : مديري القطاع الخامس : يشير « برنهام » في دراسة له عن الثورة الإدارية إلى أنه حدث انفصال بين ملكية المشروعات الاقتصادية الكبيرة في العالم الغربي وبين إدارتها . ويرجع هذا الأمر إلى سجين رئيسين ، الأول تعقد أساليب إدارة التنظيمات الكبرى الأمر الذي استوجب الدراسة والتخصص والتدريب على مستوى عميق ، والثاني انتشار الشركات المساهمة نظرا لبهاغة تكاليف انشاء الشركات الضخمة بشكل فردي . وهذا هو ما أدى إلى ظهور الصفوة الإدارية في العالم الغربي وبرز أيدولوجية الإدارة إلى جانب أيدولوجية الملكية هناك . على أن هذه الثنائية ليست حاسمة ، طالما أن الأصول الطبقيّة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية والعقائدية مشتركة .

#### القيادة السياسية بين الاحتكارية والتعدد المنفتح :

تختلف نوعية السلطات السياسية باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المختلفة . ففي الدول الغربية ( الديمقراطية الغربية ) يؤخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ( الذي يرجع إلى « مونتسكيو » في كتابه « روح القوانين » ) . وهنا تنقسم الصفوة السياسية إنقساماً بنائياً ( من حيث طريقة تكوين كل قسم ) ووظيفياً ( أو من حيث وظائف وأدوار كل قسم ) إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . ولا شك أن هذا الانقسام يحول دون تمرکز السلطة واحتكارها في يد فئة بعينها ، مما يضمن تحقيق الحريات والعدالة ويضمن استمرارها . أما في الدول الشرقية حيث يسود نظام دكتاتورية الحزب الواحد فإن جميع السلطات تكون حكرًا على أبناء الحزب أو على قياداته العليا مما يفسخ المجال أمام التسلط والشمالية والعنف والتآمر ... الخ . وهذا يعني أن الفرق الجوهرى بين النظامين السياسيين

الغربي والشرقي إنما يمثل في تعداد المصنوعات السياسية ( التشريعية والتنفيذية والقيادية وتعدد التنظيمات الحزبية ... ) والاقتصادية (رجال الأعمال ونقابات العمال واتحادات التجار ورجال الإدارة العليا ... الخ ) والاجتماعية ( حرية الفكر والتعبير والصحافة ووسائل الاتصال ... الخ ) في العالم الغربي ، وفي مقابل ذلك نجد احتكار جميع السلطات في يد صفة واحدة في العالم الشرقي أو دول الديكتاتورية الماركسية ، وهي صفة قادة الحزب الشيوعي الذين يختار منهم كل القيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ويرتعب على نوعية القيادة أو القوة السياسية داخل المجتمع ( إذا كانت معكبة من جانب صفة معينة أو موزعة بين صفات متعددة لتحقيق التوازن المطلوب عادة أمور منها كيفية الوصول إلى مقاعد السلطة وكيفية إدارة الصراع السياسي وأساليبه ومدى اعتراف المجتمع به ( العلانية ) أو إدارته في الخفاء ( السرية ) وتنازع هذا الصراع ، فهل يصل الشخص أو جماعة معينة إلى الحكم بالصراع السلمي المتفوح المعترف به اجتماعيا والذي تحكمه ضوابط قانونية وشرعية ودستورية معينة ( كما هو الحال في الدول الغربية والدول التي تأخذ بعدد الأحزاب ) أم بأساليب العنف والقرارات الفردية . وما هو وضع المهزوم والمهزوم ، فهل ينفرد المنتصر بالسلطة الكلية ويحاول القضاء كلية على المهزوم ( كما هو الحال في النظم الديكتاتورية كالماركسية والنازية والفاشية ... ) أم تظل أمام المهزوم الفرصة للعمل والمنافسة والفوز في جولات قادمة . ثم ما هو موقف المهزوم سياسيا ، هل يقبل الهزيمة ( طبقا لقواعد اللعبة السياسية في جولة تعدد الأحزاب ) بروح رياضية ويحاول تصحيح وضعه للفوز في دورات قادمة ( مثل انتخابات جديدة ) أم أنه يلجأ

إلى الصراع العنيف . ثم ما هو موقف الجماهير من اللعبة السياسية ، هل يرجع إلى الجماهير في عمليات الصراع السياسى وحكم إليها وحى التى تحسم هذا الصراع فى النهاية - من خلال الانتخابات أو الاستفتاء - كما هو الحال فى الدول الديمقراطية التى تأخذ بتعدد الأحزاب ، أما أن الصراع السياسى يتم فى الخفاء بحيث لا يلعب الجماهير أى دور فيه ، بل وقد لاتعلم به إلا بعد وضوح نتائجه؟ ثم هل تتاح الفرصة للجماهير للمشاركة فى تحديد الصفوة الحاكمة ، وهل تتاح لها أن توصل أبناء الطبقات العاملة إلى مواقع الصفوة السياسية ...

وهناك من الباحثين من يهاجمون فكرة الديمقراطية ويمجدون الارستوقراطية ، وهذه فكرة تمتد اصولها إلى أفلاطون الذى سخر من الديمقراطية كمرحلة من مراحل التغير السياسى لدرجة أنه ذهب إلى أن الحيوانات سوف تطالب بحقوقها فى الأخرى خلال هذه المرحلة . ومن أبرز علماء الاجتماع السياسى المحدثين الذين سخرُوا من فكرة الديمقراطية «باريتو» فهو يؤكد أن النظام الاجتماعى داخل أى مجتمع يقوم على أساس فكرة اللانجاس الاجتماعى ، وأنه مها نادى البعض بالمساواة والحرية والديموقراطية فان ذلك لن يخفى حقيقة قائمة وناجئة ، وهى أن الأفراد مختلفون من حيث الجسم والقدرات العقلية والخلقية ، وبالتالي فان الاقسام الطبقي حتمية اجتماعية لا مفر منها ، وهذا الاقسام يعمل على دعم اللامساواة الاجتماعية . ويذهب باريتو إلى أن فكرة النظام السياسى الذى يحقق المساواة خرافة خالصة طالما أن الناس بطبعهم غير متساوين ، لكن الناس غالبا ما يخدعهم قول ميسبول أو كلام مشهور ويتمسكون بشعارات يراقه لا يمكن أن يجدها تطبيقا على أرض الواقع . وعلى هذا الأساس فاللامساواة واللانجاس الاجتماعى والاقسام



الطبيعى للمجتمع أمور دائمة وحقائق لا يأتيا بالبطل . وإذا كان الأمر بهذا الوصف فإن أى مجتمع توجد داخله على الأقل طبقتين كبيرتين هما الطبقة العليا والطبقة الدنيا . وهناك انتقال وحركة دائمة من الأولى إلى الثانية ومن الثانية إلى الأولى وهكذا . وتوقف سرعة وشدة الحركة على ظروف المجتمع والأفراد .

والحكومة فى رأى باريتو ( وهى القيادة السياسية لأى مجتمع ) مهما كان شكلها تمثل صفوة سياسية او جماعة ارسوقراطية . وهى بسبيل الزوال إن أجلا او عاجلا . وعندما تزول تفسح المجال لطاقة اخرى من الطبقة الدنيا لتحل محلها ، وهكذا تتحقق ما يطلق عليه « دورة الصفوة » *Circulation of the elite* . وكل حكومة استقراطية تحاول الاستمرار على مقاعد السلطة اطول مدة ممكنة ، ولهذا تصطنع اساليب كثيرة منها القمع والارهاب والاعتقال والسجن والرشوة والخداع . ويشير « باريتو » إلى أن الحكومة التى تصطنع وسائل القمع والارهاب ادمم من تلك التى تصطنع المسالة . وكل حكومة تسيير فى طريق المسالة وحسن المعاملة ، تجعل بانهارها وتحل محلها حكومة تستعمل الأساليب العسكرية فى إداره الحكم . ويتضح من هذا الرأى سذاجة « باريتو » فى التحليل واقفاه مع أنصار الاتجاه الدكتاتورى - مثل تشه - طالما أنه يؤكد أن فكرة الديمقراطية هراء وفكرتها عواء إذاعة الضمضاء . واستنادا على هذا يعد « باريتو » بحق ماركس البرجوازية ونبي الفاشستية كما وصفه كتاب الغرب .

ومن الباحثين فى علم الاجتماع السياسى المعاصرين الذين ينكرون امكانية

قيام ديموقراطية حقيقية في الدول الحديثة مثل روبرت ميشلز R. Michels الذي أشار أن هناك قانونا يحكم الحركة السياسية داخل المجتمعات وهو القانون الحديدى للأوليغاركية Iron law of oligarchy . ففي كل مجتمع - مهما كان نظامه السياسى - يقوم على أمره وتصدر القرارات عن طبقة محددة من الناس، ففي المجتمعات الحديثة لا يمكن أن يقوم الناس جميعا بإصدار القرارات ، ولا حتى بمناقشة مصالحهم بأنفسهم، ولهذا ظهرت نظم الانتخابات والتمثيل النيابى والأحزاب السياسية ... وهؤلاء يمثلون عددا قليلا بالنسبة للجماهير . وحيث يمثلون عن الشعب أو أعضاء الحزب ليسوا متساوين في القوة السياسية حيث تصدر القرارات عن جماعة قليلة هي قادة الحزب . وهذا يعنى أن القرارات السياسية تصدر عن أوليغاركية أو قلة حاكمة . وهناك عنة عوامل تلجأ في إلى هذه النتيجة يمكن إيجازها فيما يلى :

١ - كبر حجم السكان واستحالة مناقشة الأمور السياسية على مستوى الجماهير كافة .

ب - تعدد أمور الحكم والمقررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالحكم ، مما يتطلب التخصص في الحكم والسياسة ، وهو ما لا يتاح للجماهير . ومع كل هذا فإذا كانت الجماهير كجماهير لا تمارس عملية إصدار القرارات بنفسها فلها تمثل تقلا كبيرا - في المجتمعات الديموقراطية - في عمليات تشكيل المقررات السياسية من خلال تقلها لانتخابى والقيود الدستورية على الحاكم وحريات الفكر والصحافة والرأى والتجمع ، ومن خلال ما تمارسه من ضغط من خلال تجمعاتها المختلفة في صورة أحزاب معارضة أو تجمعات مصالح أو نقابات أو اتحادات ... الخ .

ولم يكن الموضوعات التي يهتم بها علماء الاجتماع السياسي بدرامتها غلة دراجة القيادة السياسية ، فدراسة التأثير المتبادل بين الصفوة الحاكمة وبين الجماهير من جهة ما إذا كانت الصفوة تحاول تكوين صف قيادي ثاني أم لا ، وما إذا كانت هناك تنظيمات وسيطة بين الصفوة الحاكمة والجماهير - مثل التنظيمات السياسية المتعددة الأشكال كالحزب الواحد والأحزاب المتعددة والتنظيم الواحد ... الخ . بحيث تفسر هذه التنظيمات في تنظيم العلاقة بينها وتقريب وتوضيح وجهات نظر كل فريق . ولا شك أن شكل هذه التنظيمات هو الذي يحدد نوعية الحكم داخل المجتمع - ديموقراطي أم دكتاتوري - كما أن نوعية هذه التنظيمات هو الذي يحدد ما إذا كانت تمثل صمام أمن للجماهير ضد تسلط أم لا.

وتختلف المجتمعات من حيث نوعية الصفوات الحاكمة من حيث التركيز والانفتاح . فقد تكون هذه الصفوات متقسمة إلى عدة أقسام مختلفة في إطار الضبط السياسي والتكامل الاجتماعي والفرعي كما هو حادث في أوروبا الغربية حيث يتحقق المصالح بين المصالح الشريعية والفضائية والظلمية من جهة ونحيث توجد جماعات المصلحة Interest groups وجماعات الضغط pressure groups التي تمارس تأثيراً كبيراً في عملية تشكيل التوازنات السياسية مثل أصحاب الأعمال واتحادات العمل والنقابات العمالية والصحافة ودور النشر ... الخ . وهنا يسمح النظام بالحراك الاجتماعي الرأسى Vertical social mobility بين الجماهير والصفوات الحاكمة والجماهير حيث يمكن لأبناء الجماهير تقلد مناصب الحكم في الدولة بما على القواعد القانونية والشروط الدستورية القائمة . وهذا تكوّن هناك رقابة شديدة على الحكم ويكون هناك تناقض بين المطامع السياسية المتعارضة على السلطة لكسب هذه الجماهير ، ويكون هناك قواعد موضوعية

وأضحى تحكم عملية الصعود والنزول السياسي وتحكم عملية الصراع الأياني، وهنا أيضا لا يستأثر المنتصر بكل شيء ولا يخسر المهزوم كل شيء لأن المجتمع للجميع والدورات السياسية المحكومة بقواعد موضوعية .

وقد يكون داخل المجتمع مجموعة من الصفوات الحاكمة ، بمعنى أن تكون القيادة السياسية منقسمة، لكنهم مع ذلك الانقسام يمثلون كتلة أو طبقة موحدة لا اشتراكهم في أصول طبقية واحدة ولهم نفس الاتجاهات الاجتماعية ونفس المصالح . وهذا يجعل منهم جماعة استايقية متجربة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام الحكم في القرون الوسطى القائم على أساس الجماعة الارستوقراطية والقطاع والكنيسة والجيش . وهنا يكون هناك خط فاصل بين الحكام والجماعير يقوم على أساس اختلاف الاتجاهات الطبقية والاجتماعية والمصلحة . وهناك من الباحثين المعاصرين من يوجهون النقد إلى النظام السياسي الأمريكي على اعتبار أن مجموع الصفوات التي تقود المجتمع الأمريكي هي الصفوة العسكرية والصفوة الصناعية ( أصحاب الشركات الكبرى )<sup>٢</sup> والصفوة السياسية ( رجال الكونجرس والبيت الأبيض والوزراء ... ) يمثلون في النهاية صفوة واحدة هي ما أطلق عليها « تشارلس رايت ملز C R Mile صفوة القوة Power elite » .

وهناك مجتمعات تصم الصفوة السياسية الحاكمة داخلها أنها موحدة لا تقبل الفصل بين السلطات وتحكم في يدها كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومن أبرز الأمثلة لذلك الدول التي يسودها الحزب الواحد كجماعة سياسية مغلقة . وهنا يتمتع التنافس السياسي المفتوح ويعمل على الصراع الحفي .

والتفكر الشلل ويكون الفاصل واضحا بين الصفوة والجماع ، وأساس هذا  
 الفعل الانتباه إلى الحزب. ونتيجة للصراعات الخفية الدفينة يستأثر الفائز بكل  
 شيء ويمرّم المهزوم من كل شيء. ويسود خلال هذا النظام القمع والتصفية  
 والإرهاب والاعتقال ، ومن أبرز الأمثلة على هذا النظام دكتاتوريات الحروب  
 الواحد داخل الدول الشيوعية .



## مراجع الفصل الثالث

- 1 — R. MacIver : *The web of government* : op. cit. p. 50
- 2 — Howley : op. cit. p. p. 10—11
- 3 — Brestedt : op. cit. p. p. 11—18
- 4 — Michels : The iron Law of oligarchy. in Olsen : op. cit. p. p. 137—147
- 5 — M. Olsen : *power as a social process*, op. cit. p.p. 2—10
- 6 — Rose, Arnold, and Ros, Carollia : *Sociology : The study of human relations* : Alfred A. Knopf, N. Y. 1963 p.p. 238—250
- 7 — Ibid
- 8 — Ibid





## الفصل الرابع

### مفهوم التنمية السياسية وعملياتها

١ - عمليات التنمية والتحديث السياسي

أ - ترشيد السلطة

ب - تباين الوظائف السياسية

ج - المشاركة السياسية

٢ - مداخل دراسة التنمية السياسية

أ - المدخل الوطني أو مدخل التوازن

ب - المدخل المادي أو مدخل الصراع

ج - المدخل الإداري

د - مدخل الثقافة السياسية

هـ - مدخل التنظيمات السياسية

٣ - التنمية السياسية ودراسة الصفوة في علم الاجتماع السياسي

٤ - التنمية السياسية وقضية التنظيمات الحزبية

٥ - التنمية السياسية وفكرة الدولة في الفكر السياسي والسوسيولوجي

٦ - التنمية السياسية والتغير الاجتماعي



### عمليات التنمية والتحديث السياسي :

صدرت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة دراسات تحمل عنوان التنمية القومية والتنمية السياسية والتحديث السياسي<sup>(١)</sup> ... إلخ . وقد صاحب الاهتمام بهذا المفهوم بروز قضية التنمية القومية والاجتماعية والاقتصادية على سطح التفكير الاجتماعي كاستجابة لمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل أهم هذه المتغيرات تعاطف حركات التحرر الوطني أو السياسي ، وإدراك هذه الدول أن هذا الاستقلال سوف يكون فاقد المضمون ما لم تبنى مجموعة من البرامج التنموية في المجال الإقتصادي والسياسي والثقافي والإداري . ومن هنا برز مفهوم التنمية السياسية كتسمية نوعية في إطار التنمية الشاملة comprehensive development . ويوضح من تصفح العديد من الدراسات التي صدرت عن التنمية السياسية ، انحياز العديد منها حسب الاتجاه الأيديولوجي للكاتب فالكثير من كتاب القرب يقرنون عملية التنمية والتحديث السياسي بالمعجزة الليبرالية الغربية القائمة على تعدد الأحزاب والحريات الدستورية وحرية التملك والعمل والتفكير والتجسس والاختلاف والتجربة البرلمانية ونظام الاقتصاد الحر وسيادة جماعات الضغط والمصالح والتأثير والفصل بين السلطات ... إلخ . وفي مقابل هذا فإن كل مفكرى الدول الشيوعية يحاولون مناقشة قضية التحديث السياسي في ضوء عمليات التحرر الإقتصادي والسياسي من تسلط الفردى الناجم عن الملكية الفردية والاستغلال الإقتصادي ، وتحقيق الملكية الجماعية ونمو الوعي الجماعي بالتملك العام والصالح العام وتحقيق حماية الحياة بالنفساء الاتهامات الفردية والدينية والأسرية والعاطفية ( تجربة

الكوميونات الريفية والحضرية في الصين) (٢) \* ، وتتركز السلطات في يد الحزب الواحد وحصول الجماهير على حقوقها السياسية ( في إطار أيديولوجية الحزب ) والاقتصادية والتعليمية ... ، وهنا يلتقي حق المعارضة والاختلاف السياسي والعقائدي ، وإنما يسمح بهذا الاختلاف في حدود معينة وداخل إطار الحزب وهو ما يسمى بالنقد الذاتي .

والواقع أنه لا يمكن أن نفهم قضية التحديث السياسي بعيداً عن فهم التخلف السياسي على اعتبار أن التنمية والتحديث هي في جوهرها مجموعة من العمليات التي تستهدف القضاء على التخلف . ولعل من أبرز مؤشرات التخلف السياسي ما يلي (٣) :

أ ( ) التفتت السياسي الداخلي ويتمثل هذا في انقسام المجتمع الواحد إلى عدة أقسام سياسية مستقلة ، وهنا ينتقد التكامل السياسي . ويتضح هذا الوضع في المجتمعات القبلية التي تتألف من أكثر من قبيلة أو تلك التي تضم مجموعات من البدو الرحل . ولهذا فإن من أهم عمليات التنمية السياسية كسر التجمعات القبلية وادماج جميع الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع في جسم سياسي موحد وهو ما يطلق عليه Detribalization .

ب ( ) كثرة الفلاقل السياسية وعدم تحقق الاستقرار السياسي .

ج ( ) قيام المصنفة السياسية على أساس اعتبارات معقدة كالنژاد أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي المعلن ، وليس على الانجاز . وهنا يفقد

الاتحاد التفاعلي بين الصفوة السياسية والجمهير ، كما يفقد الاتصال المستعمر  
بينها ، وهي عمليات لازمة للتنمية السياسية .

د ) ونتيجة لهذا الاتصال بين الصفوة والجمهير تضيق ظاهرة المشاركة  
الشعبية في صنع أو حتى تشكيل القرارات السياسية وهنا تصبح الدكتاتورية  
بأبرز صورها .

وإذا كان مفهوم التحديث الحضارى Cultural modernization يرتبط  
أساسا بزيادة قدرات الإنسان على التحكم في بيئته الطبيعية والاجتماعية وفي  
مستقبله من خلال العلم والتكنولوجيا والتخطيط والبرمجة ... الخ أو من خلال  
تعدد الوسائل التكنولوجية سواء في مجال الماديات أو في مجال الحياة الاجتماعية ،  
فإن مفهوم التحديث السياسى ، يرتبط أساسا بزيادة مشاركة الجمهير في تحديد  
قياداتها وتشكيل القرارات وتنفيذها ورسم مستقبلها بالشكل الذى تريده .  
وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التحديث السياسى ، فبعضهم يربط هذا  
المفهوم بالصنيع والنمو الإقتصادى مثل « ماريون ليني » M levy و  
« روستو » W. W. Roskow ، وبعضهم يربط بينه وبين متغيرات سيكولوجية  
كالخاجة إلى الإنجاز ونوعية الشخصية المنوالية السائدة ونمو القدرات الريادية...  
مثل « هيجن » Hagen و « ماكلياند » Maciland و « شوميتز »  
Shompeter<sup>(١)</sup> . ويشير « هنتنجتون » إلى أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية  
متضمنة في عملية التحديث السياسى ، نوجزها فيما يلى<sup>(٢)</sup> :

#### ١ - ترشيد السلطة Rationalization of authority

ويقصد به تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات بغض النظر

عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الأيكولوجية أو الطبقية أو الطائفية .  
وهنا تصطبغ السلطة بطابع علماني Secularization of authority وإبعادها  
عن كل ما يمت للقيديات بصلة ( مثل نظريات التفويض الالهي أو اضفاء طابع  
القداسة على الحكام ... الخ ) وهنا يجب أن تنفصل السلطة عن شخصية الحاكم .  
( كما كان حادثا في امبراطوريات الشرق القديم ) ونحوها إلى دور اجتماعي  
يتم أدائه من خلال قواعد محددة ، فتجول الحكم إلى دور محدد له أصوله  
وقواعده ممارسته وأسلوب الوصول إلى لأدائه وقيامه على أساس معيار الكتابة  
والمصلحة العامة ، يعنى انفصال السلطة عن شخصية الحاكم ، وهذا لم يتحقق  
إلا بعد ظهور فكرة الدستور وفكرة الحريات الشعبية وحقوق الجماهير في  
مواجهة السلطة ، وهذا لم يتم سوى بد عصر النهضة . ومعنى هذا أن الحكم  
داخل المجتمع النامى سياسيا لا يتم بشكل فردى وإنما يتم من خلال المؤسسات  
الدستورية وهذا هو معنى دولة المؤسسات .

#### ب - تباين الوظائف السياسية :

##### Differentiation of political Functions

ويقصد بهذا عدم احتكار السلطة وتركزها بكافة أبعادها في يد هيئة  
واحدة ( حزب واحد أو هيئة ... ) لأن معنى هذا احتمال قيام الاستبداد وعدم  
وجود ضمان فى مواجهة الاستبداد إذا ما تحقق . ويمثل التباين السياسى  
بشكل واضح فيما تطلق عليه الفصل بين السلطات - التشريعية والتنفيذية  
والقضائية وتعد الأحزاب ضمانا لوجود المعارضة المنتظمة . تعدد جماعات المصالح  
وجماعات الضغط ... الخ . وهذا يعنى تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية  
التي يتم من خلالها اتخاذ وتشكيل وتقييم القرارات السياسية .

## ١٤ - المشاركة السياسية Political Participation

ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن الاجتماع الشعبي متمثلاً في المناقشة والتدبير الشعبي. ولما كان اجتماع الجماهير لتدبر أمورهم - ديموقراطياً - أمر يقف دونه عدة أمور داخل الدول الحديثة مثل اتساع الحجم السكاني والتخصص السياسي وتعدد للتغيرات الدولية، ولهذا تطلب الأمر ضمير التمثيل النيابي ونظم الانتخاب والاستفتاء والاستماع بالخبراء ... الخ.

ويؤكد أغلب الباحثين أن التنمية السياسية تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي. هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع دون أية تميزات على أساس الدين أو الاختلافات الطبقية أو العرقية أو الايكولوجية. ويؤكد بعض الباحثين أنه إلى جانب هذه الأمور فإن قدرة الجماهير على مواجهة كل التغيرات أو القدرة على التعامل بكفاءة مع المواقف المتغيرة. وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن أهم مؤشرات التنمية السياسية تتمثل فيما يلي:

١ - تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلافات  
الاصول أو الاتجاهات أو الثقافات الفرعية Sub-cultures.

٢ - مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديموقراطياً من خلال التنظيم  
البرلماني والمؤسسات الدستورية والقانونية.

٣ - عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة وتحقيق التمثيل بين السلطات

وجود حق الاعتراض والتقد الموضوعي وحق الجماهير في متابعة ومراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية .

٤ - قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد الواقع القيادية مكتملا للجميع بشروط موضوعية ، وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد وأسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور .

٥ - نمو قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم الحقيقية والتعامل معها تعاملارشيدياً .

٦ - تحقق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتحاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية ، ويرز أهمية هذا البعد في المجتمعات القبلية بشكل واضح . ويركز بعض الباحثين على مثل « كارل دويتش » على أهمية أجهزة الاتصال الاجتماعي في تحقيق التكامل الاجتماعي والتغافي والسياسي .

#### مداخل دراسة التنمية السياسية

تقصد هنا بالمداخل مجموعة الأساليب التي يمكننا من خلالها فهم وتقييم العمليات السياسية داخل المجتمع ، والحكم عليها بأنها نامية أو متخلفة ، إلى جانب تلك الأساليب الافتراضية التي تحقق لنا فهم أفضل لظاهرة التنمية السياسية داخل المجتمع . وقد ظهرت عدة مداخل يمكننا تصنيفها إلى مايلي : (١)

أولا : المدخل الوظيفي او مدخل التوازن

functional approach

ويرجع أول أنصار هذا المدخل - وأغلبهم من علماء لانتروبولوجيا والاجتماع



النشائي دراسة النظام السياسي كأحد النظم الاجتماعية المتسائدة وظيفيا والتي  
تؤلف بـ المجتمع . وبعد «تالكوت بارسونز» T. parsons و «روبرت  
ميرتون» R: Merton من أنصار الاتجاه الوظيفي ، الذين يحاولون الربط  
بين التنمية السياسية بما هو سائد في العالم الغربي من نظم . فالتنمية السياسية  
ترتبط بعدة مؤشرات Indicators ارتباطا وظيفيا ، أهمها ظاهرة الفصل بين  
السلطات وتعدد الأحزاب ووجود جماعات الضغط والمصلحة سياسيا وظواهر  
المعدلات المالية للتخضر High urban rates وإنتشار التعليم وإنتشار التنظيمات  
المختلفة وذلك على المستوى الاجتماعي ، والحرية الاقتصادية ونظام الاقتصاد  
والحر على المستوى الاقتصادي .

وبعد هذا المدخل من وجهة نظر انصار الاتجاه الماركسي مدخل غير  
موضوعي على أساس ان التيار الوظيفي هي في جوهره محاولة للدفاع عن  
الأوضاع القائمة داخل المجتمع الغربي ، او انه يعبر عن أيديولوجية الوضع  
القائم . status pue ideology . فهو اتجاه يناصر التيار الليبرالي في السياسة ونظام  
الاقتصاد الحر ولما كان المجتمع متوازن بنائيا فأى تغير سوف يواجهه بعمليات  
توازنية تستعيد الأمور إلى ما كانت عليه . وهكذا يستحيل التغير الجذري  
للمجتمع عند انصار هذا المدخل - من منظور الماركسيين .

---


$$\text{يقاس معدل التخضر بالمعادلة التالية} \quad 100 \times \frac{\text{عدد سكان المدن}}{\text{العدد الكلي للسكان}}$$

### ثانياً : المدخل المادى او مدخل المصراع

#### Materialistic approach

يؤكد انصار هذا المدخل - واغلبهم من الماركسيين - ان النظام السامى ليس إلا انعكاساً للنظام الاقتصادى . فالتخلف او التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية أو تنطلق بالبناء العلوى *supra-structure* إلا إذا ما فهمنا البناء الأسفل *Infra-structure* وهو ذلك البناء الاقتصادى الذى يتركز على علاقات وقوى الإنتاج . فإذا كان النمو السياسى يعنى تحقيق المساواة وقدرته النظام السياسى على تلبية حاجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ويحول دون حدوث الاستغلال، فان هذا لن يتحقق فى ظل أي مجتمع طبقي ولا يمكن أن يتم إلا فى ظل المجتمع الاشتراكى بالشكل الماركسى .

ويمكن القول بأن أنصار هذا المدخل متحازون أيديولوجياً بشكل واضح وغير تكرون على عدة مسلمات كشفت الدراسات الواقعية عن خطأها . فوجود الطبقات والتباين الاجتماعى ضرورة لقيام المجتمع السياسى واختلاف الأدوار والمراكز والأوضاع الطبقيّة حتمية إجتماعية يقتضيها قيام المجتمع وتزاد تقديرها مع نمو المجتمع . وعلى هذا ففكرة المجتمع اللاتبقى محض خرافة . هذا إلى جانب أن ربط التنمية السياسية بالبناء الاقتصادى للمجتمع يجب أن يتم داخل الاطار الكلى للبناء الاجتماعى الشامل الذى يضم الى جانب النظام السياسى والاقتصادى نظاماً أخرى لا تقل عنها أهمية كالنظام العائلى والدينى الخ .... . يضاف الى هذا أن المجتمع التامى سياسياً هو ذلك الذى تتحقق داخله حاجات الجماهير فى ظل العدالة الاجتماعية والمساواة طبقاً لمبدأ الإنجاز والعبء

والجهد الشخصى ونشئ داخله المراكز المنسوبة Ascribed status \* وفى هذا خير ضمان للعدل والمساواة فى اطار تكافؤ الفرص وتدخل الدولة فى الظروف التى تقتضى تحقيق هذه القيم .

#### الثالث : المدخل الادارى Administrative approach

يرى انصار هذا المدخل أن عمليات التنمية ترتبط بتزايد البياغية البروقراطية للمجتمع Bureaucratization على أساس أن اتساع نطاق التنظيمات البروقراطية فى كافة المجالات السياسية ( كالحزب والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ) والاقتصادية ( كالمصانع والشركات الكبرى ) والاجتماعية ( مثل مؤسسات التعليم والصحة ... ) يعد المؤشر الحقيقى للتنمية والتقدم . ويعد عالم الاجتماع الألماني « ماكس فير » من أهم انصار هذا الاتجاه . ولاشك أن العمليات الادارية تلعب دورا هاما فى عملية التنمية الشاملة ، وعمليات التنمية تتمثل الى حد كبير فى خلق تنظيمات - سياسية واقتصادية وتربوية ... - قادرة على مواجهة حاجات الجماهير ورفع مستواهم الاجتماعى وتحقيق العدالة والأمن لهم واجتذابهم للمشاركة الفعلية فى شئون مجتمعهم . (١) و

---

(١) يمكننا أن نرجع فى هذا الى نظرية بارستون من متغيرات النمط

Pattern alternatives. مذكورة فى كتابى بعنوان « البناء النظرى لمم الاجتماع »

دار الكتب الجامعية الاسكندرية سنة ١٩٧٤ .

وابها : مدخل الثقافة السياسية Political culture approach

يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها تتضمن جانبين أساسيين هما (٧).

أ - القيم والاتجاهات والأفكار السياسية.

ب - السلوك السياسى من جانب المواطنين أو القيادات .

وترتبط الثقافة السياسية بالتبشئة الاجتماعية السياسية Political socialization .

وهنا تلعب الأسرة واجهزة الاتصال دورا أساسيا ، وكذلك ترتبط الثقافة السياسية بمختلف النظم التي يتألف منها المجتمع وبسارجه أو واقعة التاريخي

والمعاصر . وتعد الثقافة السياسية داخل المجتمع مؤشرا جيدا على التخلف أو التقدم السياسى ، وبهنا هنا كل ما يتعلق بالجمهور وتصورها لدورها في مجتمعا وما تمارسه من دور واقعي في صنع القرارات ومدى ظهور فكرة المواطنة المسؤولة Responsible citizenship وهذا هو مستوى الثقافة السياسية من منظور المواطن . كذلك يهتما التعرف على الثقافة السياسية للصقوة الحماكة من حيث مدى إيمانهم بالجمهور وبحقهم في المشاركة ويقدراتهم على هذه المشاركة . ولعل المشكلة أمام جماهير الدول النامية التي عانت كثيرا من الجوع العقلى والبدنى ومن التسلط لدرجة التوحد بالمواقف المختلفة والانهازمية في الصدد من المواقع والمجالات ، ان جماهيرها لا يوجد لديهم الدافع الكافى للمشاركة ، ولا القدرات التي تسع لهم بذلك . ولعل التجربة الهندية في التآخي Fraternalization ومحاولة تطبيق الحكم المحلى وماقالبته من معوقات تثبت صحة هذا الرأى . ونفس المعوقات التي قابلتها محاولة اجتذاب الجماهير للمشاركة

السياسية والارادية ، قابليتها تجارب التنمية السياسية والاجتماعية في الريف  
المصرى وفى أغلب الدول النامية .

#### خاصا : مدخل التنظيمات السياسية

. ويحاول انصار هذا المدخل فهم التقدم والتخلف السياسى من خلال  
فحص طبيعة وفوعية التنظيمات السياسية داخل المجتمع ، ومدى تحقيق  
الديمقراطية في تشكيلها وعملها الداخلى وارتباطها بالجمهور ، ومدى استجواها  
على الثقة الشعبية ومدى متابعتها للاهداف القومية ، ومدى قدرتها على تعبئة  
الموارد النادرة - الاقتصادية والبشرية - من اجل مواجهه المشكلات وتحقيق  
ما نصبوا اليه الجماهير . واذا كانت المجتمعات تتفاوت تباوتا كبيرا فى ما تمتلكه  
من موارد اقتصادية وبشرية ، فان المعرة هنا ليست بحجم الموارد وانما بقدرات  
النظام السياسى على تحقيق امثل استخدام لهذه الموارد وتوجيه الأنشطة  
داخلى المجتمع لتحقيق أعلى معدل من النمو الاقتصادى والاجتماعى ومن أبرز  
الأمثلة فى هذا الصدد المجتمع اليابانى ، وهو مجتمع تنقصه الكثير من الموارد  
الاقتصادية داخليا ، ولكنه وصل الى مرحلة العملاقة الاقتصادية وسط مجتمعات  
تمتع بموارد اقتصادية تفوقه عشرات المرات كالولايات المتحدة الأمريكية  
والاتحاد السوفيتى . يضاف إلى هذا كله أن التخلف والنمو السياسى يقاس  
كذلك بمدى قدرة التنظيمات السياسية على اجتذاب المشاركة الشعبية وتحقيق  
الوحدة القومية وخلق ولاء مشترك نحو السلطة المركزية وتحقيق الاستقرار  
الاستقرار السياسى داخل المجتمع ، مع وجود القدرة على احداث تغييرات  
مخططة أو مضبوطة من شأنها احداث مزيد من الأهداف القومية العليا . ويجب  
أن نشير الى ان قضية التغير والاستقرار السياسى مسألة نسبية وتتوقف على

ظروف المجتمع في المجتمعات البدائية والقبلية المفككة، تتطلب التنمية السياسية كسر الأطر القبلية والطائفية والمذهبية وخلق انساق ديمقراطية Democratic systems وولاءات نحو السلطة المركزية والقضاء على الولاءات الفرعية - العرقية والعائلية والطائفية .. الخ - وهنا تقتضي التنمية أحداث تغيرات جذرية في البناء السياسي ، اما في المجتمعات الديمقراطية الدستورية القدرة على تعبئة الموارد والبشر من اجل - تحقيق الرفاهية لهم ، فان النمو السياسي يحوقف على تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها .

\* \* \*

ويمكن القول بأن هذه المداخل ليست متناقضة ولكنها متكاملة ومتداخلة - اذا ما تجاوزنا المثلثات والأهداف الأيديولوجية - فالتنمية السياسية تتطلب خلق جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاءة ، على اساس ان هذا الجهاز هو المسئول عن عمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والرقابة والتوجيه والمحاسبة ... واذا كان الجهاز السياسى مسئول - في العصر الحديث وبعد تجاوز مفهوم الدولة البوليسية - عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية ومواجهة حاجات ومتطلبات الجماهير ، فان هذا ان يصحق الا من خلال جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاءة . وحتى على مستوى الأنساق والمؤسسات السياسية كالأحزاب والجهاز التشريعى والتنفيذى والقضائى ، فانها تحتاج الى ادارة علمية على مستوى عال من الكفاءة . وقد اشترت خلال هذا التحليل الى اهمية الوظيفة الاقتصادية للنظام السياسى - خاصة بعد بروز متغيرات ما بعد الحرين الأولى والثانية - وهنا يبرز اهمية المدخل الاقتصادى - بعد تجريده من صيغته الماركسية خاصة في جوانبها الطوبائية التى تتعلق بحلم تحقيق مجتمع

لا طبعي نختفي فيه الملكية الفردية ، لأن هذا الحلم غير واقعي .

ولا شك إن كفاءة التنظيمات السياسية لن تتحقق إلا بالمشاركة الشعبية النشطة والإيجابية ، إلى جانب أنها تقاس بمدى دعمها للقيم الديمقراطية وقيم المبادأة والمشاركة في نقوس الجماهير . فلا توجد تنمية سياسية في ظل مجتمع دكتاتوري أو في ظل مجتمع تكون عملية اتخاذ القرارات حكرا على فئة بعيدة عن الجماهير ، وهنا يبرز أهمية مدخل الثقافة السياسية .

ويذهب بعض الباحثين مثل « هنتجتون » إلى أن قضية التنمية السياسية هي في جوهرها تتمثل في عملية استحداث المؤسسات والتنظيمات السياسية ، وتزايد قدرتها على تحقيق التعبئة الاجتماعية Social mobilization . ويجب أن تكون السياسات قادرة على تحقيق الأهداف القومية لعمليات التنمية وتلد على مواجهة المسئريات والتحديات التي تفرضها تلك العملية خاصة في الدول النامية (٨) .

وبعد « كارل دويتش » من الباحثين الذين يؤكدون أهمية تحقيق التعبئة الاجتماعية كهدف أساسي للتنمية السياسية . ويمكن قياس مدى نجاح المؤسسات أو التنظيمات السياسية في تحقيق التعبئة الاجتماعية من خلال عدة مؤشرات أهمها نسبة السكان والجماعات الاجتماعية التي تشارك في الحياة السياسية - اتخاذ قرارات أو المشاركة في تشكيلها وإبداء رأيها بحرية أو ممارسة الضغط... الخ ونسبة السكان الذين يتحولون اجتماعيا من الحياة التقليدية في اتجاه الحياة الحديثة . ونسبة المتعلمين... الخ . وتجدر الإشارة أن عملية التعبئة الاجتماعية لها جوانبها الإيجابية والسلبية . ومن أهم جوانبها الإيجابية أحداث تحول في بعض جوانب الثقافة السياسية التقليدية المتخلفة في الدول النامية ، مثل الاعتقاد بأن السلطة

يجب أن تركز في طائفة معينة - كالبراهما في الهند قبل الاستقلال - أو في طبقة معينة - مثل طبقه كبار ملاك الأرض كما كان الحال في مصر قبل الثورة - أو في سلالة معينة ... الخ . وبدلاً من هذا يتم العمل على خلق الإيمان بفكرة المساواة وخلق الولاء المشترك للوطن وللسلطة المركزية بعض النظر عن الاختلاف الطبقي أو الإيكولوجي أو المذهبي العرقي . وبقول آخر خلق ثقافة سياسية متجانسة إلى حد كبير . يضاف إلى هذا تزايد حركة المشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ القرارات السياسية العليا . ورفع مستوى تطلع الجماهير وتحريرهم من معوقات الانطلاق التقليدية وفتح الطريق لممارسة المواطنة المسؤولة على جد تعبیر « هارى برايس » H. Price ، هذا إلى جانب اتاحه الفرصة للتعليم أمام جماهير المجتمع في اطار الفرصة المتكافئة وتقلد المراكز على أساس الانجاز Achievement وليس على أساس المكائات الموروثة . غير أن اتساع نطاق المشاركة السياسية وارتفاع مستويات التطلع السياسي والاقتصادي للجماهير وحصولهم على قدر أكبر من التعليم ... الخ وحى أهم أهداف التعبئة الاجتماعية ، من شأنها خلق مجموعة من المشكلات التي تتعلق بقدرات الدولة ومختلف المؤسسات السياسية على تحقيق هذه التطلعات من جهة ، وعلى التصدي للقوى المقاومة للتغيير Resistent Force والتي تتمثل في القوى التقليدية التي أضرارها التغيير من جهة أخرى . ومن أهم المشكلات التي تطرحها عمليات التغيير الاجتماعية داخل الدول النامية ما يطلق عليه « ثورة التطلعات المتزايدة » The revolution of rising expectations <sup>(١)</sup> . وهنا تصبح الدولة مسؤولة عن أنشطة غير تقليدية حسب مفهوم الدولة الحارسة الذي ساد خلال القرن الماضي والنصف الأول من هذا القرن . وهذا يعني مطالبة الدولة بممارسة مهام الدولة الرفاهية Welfare state بأن تعد خطط وتقوم بتنفيذها في مجالات



الصناعة والزراعة والاسكان والتعليم والصحة ... الخ وكثيراً ما تقف دون تنفيذ البرامج والمخطط الطموحه مجموعه من المعوقات المادية والبشرية والمالية، إلى جانب الضغوط ومحاولات الاحباط من جانب الدول الصناعية التي تملك رأس المال والتكنولوجيا والخبرات البشرية ، وهى ذات الدول التي تلجأ اليها الدول النامية طلباً للمعونة والدعم والقروض، هذا بالإضافة إلى المعوقات الثقافية الناجمة من طبيعة نسق القيم والأفكار والمهاذج السلوكية المتراكمة والتي تعد معصلة لتاريخ طويل من التخلف القروض والقهر والاستبعاد . مثل هذه المعوقات الاقتصادية والثقافية والدولية تقف في مواجهة التقدم الاقتصادي السريع الذى يلبي حاجات الجماهير المتزايدة اتساعاً ، سواء بفعل عمليات الشعبية الاجتماعية المخططة ، أو بفعل ما حدث من ثورة في أجهزة المواصلات Transportation أو الاتصالات Communication ، تلك الثورة التى جعلت من العالم الواسع قرية الكترونية صغيرة - على حد تعبير أحد علماء الاتصال . على أن ثورة التطلعات المتزايدة هذه الناجمة عن حرمان تاريخى طويل وانفتاح مفاجئ على الآفاق العالمية للاستهلاك وتزايد مستويات التطلع ... تتهادى قطعاً مع حركة التنمية الاقتصادية السريعة التى تحتاج اليها دول العالم الثالث كي تعالج الاستقلال السياسى بمحتوى موضوعى ، وكى تحقق الاستقلال وتقضى على التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الغربية . يضاف إلى هذا كله أن هناك مطلباً ملحاً فى العديد من الدول النامية - خاصة التى تنتم بساتٍ قبلية إنقسامية - يشتمل فى البحث عن الذات أو عن الشخصية القومية والوحدة القومية .. وهذه المطالبات الجماهيرية المتمثلة فى المطالبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تلقى على جهاز السلطة فى الدولة أعباء جديدة ويشير قضية كفاءة التنظيمات السياسية القادرة على مواجهتها كما يشير كفاءة القيادات والكوادر الفنية والإدارية والعلمية داخل أجهزة الدولة

المختلفة . وتختلف الدول فيما تتخذه من اجراءات في مواجهة ثورة التطلعات  
المزايده للجماهير على حسب طبيعة النظام السياسى السائد ، فقد تلجأ إلى القهر  
والأشلوب الدكتاتورى المتمثل فى الحزب الواحد المسيطر وتحقيق درجة عالية  
من المركزية - كما حدث فى بعض الدول الآسيوية والافريقية ، وقد تحاول  
مواجهتها من خلال الأشلوب الديمقراطى والتخطيط الاقتصادى الكفء  
وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية قادرة ، مع إشراك الجماهير فى إدراك  
المشكلة ورسم طرق العلاج .

#### التنمية السياسية ودراسة الصفوة فى علم الاجتماع السياسى :

يمكن القول بأن مفهوم الصفوة احتل جانبا كبيرا من تراث علم الاجتماع  
السياسى والعلوم السياسية على السواء ، ويرجع هذا المفهوم إلى الفكر القديم  
حيث يمتد إلى افلاطون الذى نادى بأن يحول رأسه المدينة أو الدولة نخبه من  
البشر اشترط فيهم خصائص معينة ودراسة محددة وأسلوبا معيناً فى التربية تجعل  
منهم جماعة متميزة قادرة على ممارسة فن الحكم والسياسة . ويرجع مصطلح  
الصفوة والأهتام السوسولوجى والسياسى بها حديثا إلى رواد علم الاجتماع  
السياسى فى إيطاليا وم « باريتو » Pareto وموسكا Mosca و « ميشلز »  
Michels<sup>(١٠)</sup> ، ويقوم مفهوم الصفوة على أساس وجود جماعات متميزة فى  
كل مجتمع سواء أكانت هذه الجماعات هى التى تتولى شؤون الحكم وإصدار  
القرارات العليا داخل المجتمع على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو غيرهما  
من المجالات Decision Makers ، أو جماعات مؤثرة قادره على التأثير على  
صناع القرارات بحكم مواقعهم وقدراتهم العلميه أو التربويه أو الاقتصادية ...  
وم ما يطلق عليهم مشكلوا القرارات Decision shapers ، أو كانوا جماعات

قادرة على صناعة الرأى العام أو المؤثرين *Influenciais* أو قادة الرأى مثل كبار رجال الدين والكذب والمصحفين ... الخ وعلى هذا الأساس يمكننا الحديث عن صفوات او جماعات متميزة داخل اى مجتمع ، وليس عن صفوة واحدة ، وتعدد الصفوات بتعدد مجالات الحياة الاجتماعية . ويمكننا النظر الى الصفوة على انها ظاهرة اجتماعية ثقافية ، ذلك لأن ثقافة المجتمع هى التى تحدد طبيعة الصفوات ونوعياتها فقد تتألف من السحرة ورجال الدين أو من كبار الملاك وكبار المهنيين وقيادة التنظيمات الكبرى كما هو الحال فى الكثير من المجتمعات الحديثة ... الخ .

ويذهب رواد علم الاجتماع السياسى فى ايطاليا الى انه من المحتم ان ينقسم كل مجتمع الى طبقة حاكمة *Ruling class* وهى ما يمكن ان نطلق عليها الصفوة السياسية وعددها قليل نسبيا ، والى طبقة محكومة والواقع ان هذا الانقسام هو شرط ظهور المجتمع السياسى *political society* كما سبق ان اشرنا ، كما انه حتمية تنظيمية ، وهو احد الضرورات الاجتماعية الكبرى *social imperatives* طالما ان مهمة الحكم هى احدى المهام التخصيصية خاصة فى المجتمعات الحديثة ولا يمكن ان يضطلع بها الجميع .

وتختلف طبيعة الصفوات السياسية وخصائصها باختلاف النظم السياسية للمجتمعات ، فقد تكون هذه الصفوات قائمة على اساس معايير منسوبة *Ascribed* كالطائفة او الطبقة او العرق او السن او الدين أو الوراثة السياسية .. الخ ، وقد تكون قائمة على أساس الانجاز *Achievement* والمكانة والخصائص التى يكتسبها الشخص بعمله كالتجربات والاحصاء على ثقة الشعب من خلال الانتخابات ... الخ . وتربط عملية التنمية السياسية ارتباطا كبيراً بنوعية

الصفوة السياسية وخصائصها واسلوب تقلدها للسلطة . وهنا ترتبط عملية التنمية السياسية بالأيديولوجية السياسية حسبما يستخدمه «روبرت لين» R. Lane فالأيديولوجية السياسية تتضمن تصورا لطبيعة الاشخاص الذين لهم حق تقلد السلطة وممارسة الحكم . واسلوب اختيارهم ومجموعة القواعد التي تحكم سلوكهم السياسى اثناء ممارسة مهمة الحكم . ولاشك ان التنمية السياسية ترتبط بزيادة قدر الحرية التي يمارسها المواطنون ، وفي مقدمتها حريتهم في اختيار الحاكم ونظام الحكم وضوابطه . ومن هنا يرتبط بالديمقراطية وبنوعية معينة من الصفوة السياسية ، تلك التي تختار من قبل الجماهير .

ومع أن بعض الدارسين مثل « هاريتو » يصرون على فكرة الفصل بين الحكام والمحكومين ؛ أو بين الصفوة الحاكمة والجماهير في كل مجتمع ، ويرفضون وجود فروق بين النظام الديمقراطي وغيره من النظم السياسية في هذا المجال ذلك لأن الصفوة الحاكمة يجب أن تسيطر على الجماهير ، وأن تستخدم أقصى أنواع الضغط في سبيل الحفاظ على حكمها <sup>(١١)</sup> ، إلا أن بعض الباحثين الآخرين مثل « موسكا » كان أكثر موضوعية في التحليل حيث أشار إلى وجود اختلافات بين النظام الديمقراطي وغيره من النظم ، على الرغم من أن كافة النظم تشترك في ضرورة وجود أقلية حاكمة . وبذهب «موسكا» إلى أنه في كل المجتمعات سواء البدائية البسيطة أو المتقدمة المعقدة يوجد طبقتان ، الأولى هي الطبقة الحاكمة والثانية هي الطبقة المحكومة <sup>(١٢)</sup> . وعادة ما تكون الأولى أقل عددا ولكنها تقوم بكافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وبالتالي تستحوذ على كافة الامتيازات التي تصاحب ممارسة القوة . أما أبناء الطبقة الثانية فإنها تخضع لسيطرة الطبقة الأولى بطريقه توصف

بأنها قانونية ، وعنفية . وقد استطاع « موسكا » إدراك العلاقات المعقدة بين الصفوة السياسية وبين بقية القوى الاجتماعية في المجتمع الحديث ، وعلاقتها ببقية الطبقات الأخرى في المجتمع . وهناك من الباحثين مثل « شوميتز » J. A. Schumpeter و « ريموند آرون » R. Aron من يحاولون التوفيق بين مفهومى الصفوة والديموقراطية . فعلى الرغم من أن أى مجتمع تحكمه صفوة سياسية ، إلا أن المجتمع الديموقراطى هو الذى يتم بتعدد الصفوات السياسية المتنافسة التى تتخذ شكل أحزاب لكل منها برنامج معين ، وتغير عن مجموعة من المصالح المختلفة . ومادة ما يحدث التنافس من خلال نظام التصويت الانتخابى الحر ومحاوله كسب أصوات الناخبين وهذا إلى جانب أن المجتمع الحديث لا يمكن للصفوة السياسية الحاكمة الانفراد بالسلطة بأسلوب تسلطى ، ذلك لأن القوة تمارس بأسلوب جمعى Pluralistic من خلال رأى العام والمحافظة الحرة وحرية المؤسسات الدستورية ورقابة الصفوات السياسية خارج السلطة ورقابة وضغط جماعات الضغط Pressure groups وجماعات المصلحة Intrest groups ... الخ .

وهناك من الباحثين - مثل « تشارلس رايت ملز » C. R. Mills من يزعم أنه يرغم المياعة الديمقراطية التى تنقسم بها بعض المجتمعات الغربية - بما فيها المجتمع الأمريكى - إلا أن الحكم متمركز فى نهاية الأمر فى يد صفوة معينة هى ما أطلق عليها ملز - صفوة القوة Power elite ، وهذه الصفوة هى فى نهاية الأمر اتحاد بين مجموعة من الصفوات المترابطة المتناسكة المشتركة فى المصالح مثل الصفوة الإقتصادية والصفوة السياسية والصفوة العسكرية .

وقد عالج العلماء قضية تغيير الصفوة أو ما يطلق عليه دورة الصفوة ، حيث تتغير الصفوات من حيث عضويتها وطبيعة انتماءاتهم المهنية والطبقية . وقد يكون مصدر هذا التغيير صعود مجموعة من أبناء الطبقات الدنيا إلى مصاف الصفوة أو اندماج مجموعة من الجماعات السياسية معا ، أو إحلال الصفوة المضادة محل الصفوة السياسية الحاكمة كما يحدث فى حالة الثورات .

ويمكن القول بأن عملية التنظيم السياسى فى مجال دراسات الصفوة قد صدرت لدى الراود باريتو وموسكا ميخلز كرد فعل مضاد للتصور الماركسى الذى يؤكد حتمية وصول المجتمع إلى مرحلة اللابقيته . وكأى الرد المنطى على هذا القول بمجتميته الانقسام السياسى داخل أى مجتمع الى صفوة حاكمة قليلة العدد ، وغالبية خاضعة لهذه الصفوة وماتصنعه من قرارات . وفى مقابل التفسير الماركسى لعوامل تكوين الصفوة - وهو يفسر قيام الصفوة من خلال الرجوع إلى ملكية أدوات الانتاج - ، حاول رواد علم الاجتماع السياسى تقديم تفسيرات مضادة . فالتفسير الماركسى للصفوة يقوم على أساس أنه يوجد فى كل مجتمع طبقتان أساسيتان ، الأولى هى الطبقة التى تملك أدوات الانتاج والثانية هى الطبقة المعتمدة الكادحة ، وهو يرى أن للقوة الاقتصادية خاصية تراكبية ، حيث انه يمكن الاستناد إليها فى ممارسة القوة السياسية والحصول على الهيبة الاجتماعية وتوجيه القوانين وكافة جوانب الحياة الاجتماعية لصالحها . وفى مقابل هذا التفسير أهتم المشتغلون بعلم الاجتماع السياسى بدراسة أهم الخصائص الاجتماعية التى تميز الصفوات السياسية المتملكة مع بيان طبيعة العوامل والظروف الاجتماعية التى اذا ماتوافرت لدى جماعة تحيلها الى جماعة صفوة وقد ظهرت عدة اتجاهات يمكننا ايجازها فيما يلى . (١٣)

#### ١ - الاتجاه التنظيمى : يؤكد انصار هذا الاتجاه - ومن أهمهم

« موسكا وميخلز » حتمية انقسام المجتمع الى طبقة حاكمة او صفوة سياسية تمارس القوة على الآخرين من خلال حقها فى صنع قرارات ملزمة لهم ، وهذه الطبقة تتمثل فى قلة متماسكة ، وطبقة محكومة خاضعة لقرارات القلة الأولى . وقد حاول « موسكا » دعم هذا الرأى من خلال مادة علمية جمعها

عن بعض المجتمعات . ويقوم هذا الاتجاه على أساس ان العامل الاساسى فى قيام الصفوة هو التنظيم الداخلى القوى للجماعة وتماسكها وقوة خيط الاتصال بين اعضائها ومرفقتها على التكيف السريع ومواجهة الظروف المتغيرة ، هذا الى جانب تقديرها الموضوعى لمصادر القوة فى المجتمع ، التى قد تكون اقتصادية أو عسكرية أو دينية ... الخ . وهكذا لا تستند الصفوة إلى ملكية أدوات الانتاج وإنما تستند من ، إلى القدرة التنظيمية العاليه المتمثلة فى قوة التماسك وكفاءة شبكة الاتصال والقدرة على رسم السياسات واتخاذ القرارات والتكيف السريع ... الخ مما يجعلها قادرة على فرض تصوراتها وقراراتها على الغالبية الذين يعتقدون هذه القدرات التنظيمية العالمية . وقد قدم « ميخائيل Iron Law of oligarchy » ما أطلق عليه القانون الحديدي للأوليغاركية » خلال دراسته له عن الأحزاب السياسية . ويذهب هذا القانون إلى حتمية ممارسة الحكم أو السلطة داخل التنظيمات من خلال أليات منظمة متماسكة . ففي أى تنظيم يتعين وجود قيادة أو قلة تتخذ القرارات وتملك وسائل القوة . وكلما كثر حجم التنظيم تزايد الاعتماد على القيادات البيروقراطية . وهذا القانون ينطبق فى نظره ليس فقط على التنظيمات - كالأحزاب التى اهتم بدراستها - ولكنه ينطبق أيضا على الدول - فإيا كان النظام السياسى - ديموقراطى أو أوتوقراطى - لابد من وجود قلة حاكمة تحكمرك القوة السياسية وحق إصدار القرارات

وبهذا فى مجال التنمية السياسية فكرة حرية المواطن وفكرة حقوق المواطنة أو الحقوق الاجتماعيه بالمفهوم الدستورى مثل حق العمل والتعبير عن الرأى وتكوين احزاب فى حدود القانون وحرية النقد والتوجيه

والاعتقاد... إلخ . وهذه الحقوق لا تظهر إلا في ظل النظم الديمقراطية وليس  
الانوقراطية، وإذا كان من المحتم في كليها ممارسة الحكم بواسطة صفوة سياسية  
تحتل قلة من الناس الذين لهم حق صنع القرارات التي تمس حياة الآخرين  
ومستقبلهم فالتأنيب أن انصار الاتجاه التنظيمي يتبنون الدفاع عن الديمقراطية،  
فهى عند «ميشلز» يمكن أن تقلل من حدة الميول الأوليغارشية لدى الصفوة  
الحاكمة بفعل ضغط الأحزاب الأخرى المعارضة وجماعات الضغط والمصلحة  
والرأى العام . أما موسكا فانه يتم في دراسة النظم السياسية يحدد أساسين  
هما - توجيه خطوط السلطة، وعضوية الطبقة الحاكمة . فقد تتخذ السلطة  
شكلا هابطا حيث تصدر القرارات تعبيرا عن إرادة الطبقة الحاكمة دون أن  
تؤخذ إدارة الجماهير في الاعتبار، وهذا هو الشكل الانوقراطي التسلطى  
للسلطة، كذلك قد تتخذ السلطة شكلا صاعدا حيث تصدر تعبيرا عن الجماهير  
من خلال ممثليهم وهذا هو الشكل الديمقراطي والليبرالى للسلطة. وهذين يمكن  
النظر اليها على أنها نموذجان مثاليان يمكن الاسترشاد بهما عند تصنيف السلطات  
الممارسة في كافة المجتمعات .

ب - الاتجاه الميكولوجى في تفسير الصفوة : ومن أهم من يمثل هذا  
الاتجاه «فرانز فون باريتو» عالم الاجتماع الايطالى، وهو يرفض امكانية تفسير  
قيام الصفوة على أساس اقتصادى أو تنظيمى، ذلك أنها تعد تعبيرا عن  
خصائص تتعلق بالطبيعة البشرية والخصائص الميكولوجية للأفراد. فالصفوة  
جماعة تلتزم بخصائص نفسية معينة .

ج - الاتجاه الادنى والادارى :

بعد «ماركس» من أهم مؤسسين هذا الاتجاه حيث يربط الصفوة السياسية



مباشرة بملكية أدوات الإنتاج والنسلط الاقتصادي الذي يعد في نظرة مفتاح  
 للنسلط الإداري والسياسي والقانوني والاجتماعي بوجه عام وفقا لمبدأ تراكم  
 القوة . ويؤكد ماركس مبدأ حتمية انتهاء عصر الصفوات السياسية بعد قيام  
 الثورة الاشتراكية وظهور المجتمع اللاتطبقى حيث يختفي التمايز بين الصفوة  
 والجمهير نتيجة لاختفاء مصدر قياس الصفوة وهو الملكية الفردية لأدوات  
 الإنتاج . وفي مقابل هذا التصور الاقتصادي الماركسى ظهرت محاولات تتفق  
 معه في الإطار التفسيري للصفوة على أساس اقتصادي ، إلا أنها تختلف معه في  
 بيان اتجاه التغيير الاجتماعي الحالي والمستقبل، وفي مستقبل هذا الانقسام داخل  
 المجتمع الى صفوة وجمهير . ويعد «جيمس برنهام» J. Burnham . أهم من يمثل  
 هذه المحاولات . ويذهب هذا الأخير إلى وجود صراعات بين الجماعات داخل  
 أى مجتمع للوصول إلى مراكز السلطة العليا داخله ، وأن هذا الصراع - أو  
 التنافس - ينتهى حتماً بوصول أحدها إلى مراكز السلطة مما يحول لها الحق في  
 إصدار القرارات . وهذا الأمر يحقق حالياً وسوف يتحقق مستقبلاً ، وكل  
 ما يمكن أن يتغير هو نوعية الصفوات وإنهاءاتها وخصائصها . وهو إذ يتفق  
 مع الاتجاه الماركسى في التأكيد على أهمية المصادر الاقتصادية للقوة السياسية،  
 يرى أنه - مع تعاضل التنظيمات وتعقد الإدارى والتنظيمى والتكنولوجيا ،  
 سوف يحدث اتصال بين ملكية أدوات الإنتاج وبين إدارتها نتيجة لما تتطلبه  
 الإدارة الحديثة من تخصص وقدرات خاصة ، ونتيجة لانتشار الشركات  
 المساهمة . وهنا تتحول الطبقة الإدارية إلى طبقة قوة قادرة على رسم السياسات  
 والحكم في أدوات الإنتاج ، واستناداً إلى هذه القوة الإدارية والاقتصادية  
 فإنها تصبح قوة سياسية كبرى مؤثرة في صنع القرارات وفي تشكيلها .

## ١- الاتجاه النظامي :

ويرفض أنصار هذا الاتجاه تفسير قيام الصفوات على أساس القدرة التنظيمية للاعضاء أو خصائصهم السيكولوجية ، ذلك أنهم يحاولون دراسة فكرة الصفوة داخل الاطر البنائية للمجتمعات ، وفي مقدمتها الأدوار والسلطات الرسمية والمراكز الاجتماعية داخل التنظيمات . فالقوة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات الحديثة هي قوة تنظيمية تستمد من طبيعة الادوار التي يمارسها الافراد داخل التنظيمات الكبرى في المجتمعات الحديثة ، تلك المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها مجتمعات التنظيمات الكبرى . وهذه التنظيمات ذاتها تتدرج هرميا من حيث الأهمية والسلطة . وهكذا ينتهي أنصار هذا الاتجاه - وفي مقدمتهم « تشارلس رايت ملز » C.R.Mills إلى أن القوة في المجتمعات الحديثة ليست خاصية تميز الطبقات أو شخصية الأفراد ، وإنما ترتبط بالتنظيمات والادوار والصلاحيات التنظيمية القانونية وقد خرج من دراسة له عن المجتمع الأمريكي بأن قيادات المنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهم ما يطلق عليهم الصفوات الاقتصادية أو الصناعية والعسكرية ، هي جماعات متعاضدة متداخلة متبادلة للاعتماد الادوار ، تجمعها وحدة الإلتواء والمصلحة ، قادرة على التنسيق والتعاكس ، لدرجة أنها تكون في النهاية ما يطلق عليه صفوة القوة .

Power Elite

وترتبط عمليات التنمية السياسية ارتباطا قويا بنوعيات الصفوات السياسية الاجتماعية المؤثرة في الحياة الاجتماعية . فالصفوات التقليدية في المجتمعات الغيلية والمتخلفة تلك التي تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة - كالأقطاعيين والقيادات التقليدية للقبائل والعشائر ... من شأنها أن تعرقل عمليات التنمية ؛

تلك العمليات التي تحاول تغيير المراكز المنسوبة إلى مراكز قائمة على الانجاز ،  
واحلال العمومية محل الخصوصية ، وإحلال معايير يحكم عليها على أنها  
معايير التقدم كالحريات الشخصية والحقوق الانتخابية وتكافؤ  
الفرص أمام الجميع والمساوى في أعباء وحقوق المواطنة بغض النظر  
عن اختلاف الاصول الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الايكولوجية ... الخ .  
وترتبط التنمية على هذا الاساس بتبنى الصنفوة السياسية لايدولوجية التحديث  
او محاولة تزايد قدرات الانسان على التحكم في بيئته الاجتماعية والطبيعية  
وتشجيع بروز الصفوات المهنية والمتخصصة والمتعلمة ، وتنمية التنظيمات السياسية  
الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي خلق صفوات إدارية وفنية وبيروقراطية  
... الخ وقد ظهرت عدة دراسات تحاول تحليل نوعية الصفوات الاجتماعية ؛  
كالصفوة العسكرية والادارية والمتقنين ... الخ ، لكن تحليل هذه الصفوات  
يخرج بنا عن نطاق دراستنا الحالية .

كذلك ترتبط التنمية السياسية بفكرة تعدد الصفوات المتنافسة والمتعددة  
المجالات من جهة ، وبنوعية اعضاء الصنفوة السياسية واسلوب وصولهم للحكم  
من جهة اخرى . فالمجتمع التالى هو الذى تصل فيه الصنفوة السياسية الى الحكم  
استنادا الى آراء الجاهل من خلال التنافس مع الصفوات المضادة وبناء على  
انتخابات حرة مباشرة . والمجتمع التامى هو الذى تظل الصنفوة السياسية على  
إنتعاب بقواعدها ولا تنفرد باتخاذ القرارات ، وانما تخضع باستمرار لتوجيهات  
الرأى العام ويمثل الشعب وجماعات الضغط وانتقادات الأحزاب المعارضة ...  
الخ . وهذا هو ما يحد من ميل جماعة الصنفوة نحو الأوليغاركية وهو جوهر  
النظام الديوقراطى الذى هو أحد الدعائم الجوهرية للتنمية السياسية .

### التنمية السياسية وقضية الأحزاب :

سبق أن أشرت إلى أن التنمية السياسية ترتبط بتحقيق التمسك بأوى بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروق الدينية أو اللغوية أو العرقية أو الطبقية أو الجغرافية ... الخ ، إلى جانب إتاحة الفرص المتكافئة للتعبير عن الرأي الحر وتحقيق المشاركة الكاملة للمواطن في كافة أمور مجتمعه السياسية والاقتصادية ، كل قدر طاقته وإمكاناته على المساهمة . كذلك فإن التنمية السياسية ترتبط بالنظام الانتخابي والتمثيل النيابي - بعد أن أصبحت الديمقراطية المباشرة أمراً مستحيلاً في المجتمعات الحديثة - ومن هنا صارت هناك رابطة وثيقة بين التنمية السياسية كعملية وبين عملية الصياغة الديمقراطية للمجتمع Democratization من جهة أخرى . وعلى الرغم من اختلاف تصور مضمون الديمقراطية في النظم السياسية المتباينة الغربية والشرقية ، إلا أن الديمقراطية ترتبط بحرية الرأي وحرية تكوين أحزاب أو تنظيمات يستطيع الشخص من خلالها التعبير عن رأيه وتكون حلقة وصل بين الجماهير والسلطة الحكومية، وتكون قادرة على تنظيم الرأي العام وتوصيله إلى السلطات ويكون بمثابة المدرسة التي تربي داخلها الكوادر تمهيداً لوصولها إلى مركز السلطة . هذا إلى جانب أن الأحزاب كتنظيمات سياسية هي الضمان الأول ضد الاستبداد ووجود معارضة منظمة من قبل أحزاب المعارضة يعد الأساس الديمقراطي في الرقابة على السلطة وضمان عدم شططها . يضاف إلى هذا أن الأحزاب كتنظيمات سياسية طوعية هي المسؤولة عن العملية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع وتقسّم الأحزاب كتنظيم سياسي بدرجة عالية من التنظيم الداخلي وتقسّم بوضع دستوري يخول لها حق تعبئة الرأي العام والنضال للوصول إلى السلطة

من أجل تنفيذ برنامج معين ينشئ عن تصورها لطبيعة النظام السياسي في المجتمع وشكل الحكم وعلاقة السلطة بالجمهير وأسلوب ممارسة الحقوق السياسية وطبيعة النظام الاقتصادي المنشود للمجتمع ، الى جانب تصور معين لحقوق الجماهير الاجتماعية في مختلف المجالات التربوية والصحية والتأمينات ... الخ . هذا إلى جانب أن رقابها الدستورية على الحكومة والسلطة يضمن عدم الاستبداد ويتيح حق الرقابة الشعبية على السلطة .

ويمكن القول بأن ظهور النظام الحزبي ارتبط بظهور ونمو عمليات التنمية السياسية في أوروبا الغربية ، فقد ظهر هذا النظام منذ فترة لا تزيد عن القرن ونصف القرن . وإذا كانت الأحزاب المتعددة ترتبط داخل أى مجتمع بنظام دستوري محدد ، فإن فكرة الدستور نفسها تعبر عن تحول سياسي عميق من حيث اختفاء تسلط الردى وظهور الدولة كشخصية معنوية متفصلة عن شخصية الحاكم ووجود مجموعة من المبادئ العامة التي تحدد شكل الدولة وأسلوب الحكم وطريقه تقلد السلطة بأسلوب مشروع ، وحقوق وواجبات الحكام والمحكومين ، وضمانات المحكومين في مواجهة السلطة .. الخ . وهذا الأمر هو ما ناضلت في سبيله الشعوب منذ عصر النهضة وما قامت من أجله العديد من الثورات في أوروبا وفي مقدمتها الثورة الانجليزية التي دافع عنها جون لوك ثم تابعه فلاسفة الديمقراطية في أوروبا أمثال روسو ومونتسكيو وغيرهم .

ولعل ارتباط الأحزاب المتعددة داخل الدولة بالنصوص الدستورية هو ما يحقق تماسك المجتمع في ظل الأجزاء المتعارضة المتصاربة . فجميع الأحزاب داخل أي مجتمع تتفق على مجموعة من المبادئ الدستورية حول شكل الحكم

ونوعية السلطة وأسلوب تقلدها ، وإلا حدث تفكك وتحول مفاجئ . داخل المجتمع مع سقوط حزب وتقلد آخر . وعلى هذا فالنظام الحزبي يستحق من خلال الالتزام القوي بين قيادات الأحزاب . ويمكن القول مع « هوربو » ان مفهوم النظام الحزبي يرتبط بظهور فكرة الدولة . وان هذه الفكرة الأخيرة تشير إلى شكل أكثر تطوراً من أشكال المجتمع السياسي . فالدولة هي المجتمع السياسي الذي يحقق له درجة عالية من الاستقرار ، ويشأ بين أعضائه درجة من الانقياد الفكري والارتباط المعنوي ، والذي تتطور داخله أساليب معينة لتقلد السلطة غير القوة والحرب ، حيث تنفصل السلطة عن شخصيات الحكام .

وقد ظهرت عدة نظريات وآراء تحاول تتبع المراحل السياسية لنشأة الأحزاب ، فقد ذكر « فيسر » M. Weber ان الأحزاب كتتظهاات شيائية حديثه انبثقت عن الجماعات الارستقراطية في الماضي ، التي أدت إلى ظهور ما أطلق عليه جماعات الصفوة الإقطاعية أو النبلاء ، ومع ظهور فكرة الانتخابات والديموقراطية التنيانية بدأت عدة جماعات تكون للتعبير عن رأى محدد تطور إلى برنامج ، اعترفت بها الدولة من خلال الدستور ، وهذه هي الأحزاب ، ويمكن القول أن الأحزاب السياسية الحديثة هي امتداد - يختلف من حيث الشكل والمضمون - للوادي السياسية وتجمعات الصفوة في الماضي ، وانها تعد ثمرة لظهور الدولة بالمفهوم الحديث ، وللاخذ بفكرة الدستور وانفصال السلطة السياسية عن شخصية الحاكم وظهور مفهوم الحريات الشخصية وحقوق الجماهير والقيود التي تحد من سلطة الحاكم ، واتساع نطاق النظام الانتخابي وانتشار حق التصويت... الخ . ومن الواضح أن هذه الأمور كلها - وغيرها - من أساسيات التنمية السياسية في أى مجتمع .

وقد ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير نشأة الأحزاب السياسية كتنظيات سياسية غير رسمية<sup>(١٠)</sup> تمثل أهمية متزايدة عند دراسة التنظيات السياسية أو النشاط السياسى أو ممارسة السلطة الرسمية ، أو أسس اختيار وعزل الحكام ، أو السلوك السياسى أو عملية صنع القرارات والقوى المؤثرة فيه ، أو العلاقة بين مراكز السلطة السياسية والجمهور .

فالحزب كما يعرفه « إدmond بيرك » B. Burk ، يتمثل فى مجموعة من الأفراد المتحدين الذين يسعون سعياً مشتركاً من أجل تحقيق المصالح القويى ، على أساس مجموعة من المبادئ المشتركة التى يتفقون عليها . وعلى هذا فالحزب يمثل فى تنظيم يضم مجموعة أعضاء يوجههم قيادة يحاولون الوصول للسلطة من أجل تطبيق برامج رسمها الحزب فى كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يحقق من خلالها مصالح المجتمع وفقاً لعقيدة الحزب أو بنائه الأيديولوجى ويمكننا تصنيف أهم التيارات التفسيرية التى طرحت فى مجال نشأة الأحزاب فيما يلى :

أولاً : التيار السيكولوجى : ويمكن إرجاع هذا التيار إلى سير هنرى مين « H. Maine ومن أم أنصاره « لويل » Lowell . ويحاول أنصار هذا التيار ربط ظهور الأحزاب بالطبيعة الإنسانية وحاجات الإنسان إلى الانضمام إلى تجمعات والدخول فى تنافس وصراع مع الآخرين . ويذهب « مين » و « لويل » إلى أن الناس ينقسمون إزاء ظاهرة التغير إلى قسمين ، الأول الذين يشجعون على التغير أنصار قوة التغير ( Changing force ) وهم ما يطلق عليهم « لويل » التحرريين Liberals والثانى هم أولئك المقاومون للتغيير Resistance force وهم أنصار أيديولوجية الحفاظ على الأوضاع القائمة

status quo ideology ، وهذا هو ما أدى إلى ظهور الأحزاب الراقصة في  
التغير ، والأحزاب المحافظة (١٦) :

ثانيا : التيار الاقتصادي : ويمكن ارجاع هذا الإنجاء تاريخيا إلى أرسطو  
الذي قسم الناس إلى جماعات سياسية على أساس المصالح الاقتصادية والاجتماعية  
ويتبنى هذا الإنجاء «جيمس مادسون» الذي اتفق - في دراسة له عن القدراليه  
- مع أرسطو - في إتخاذه أسلوب الحياة ومصدر الدخل ومقداره كمعايير  
لدراسة "اقتسامات الناس سياسيا داخل المجتمع . ويمكن إدراج النظرية  
الماركسية التي تحارل دراسة "الأحزاب من منظور علاقات الإنتاج وفي مقدماتها  
علاقات الملكية" ، فالعيار الأول للاقتسام السياسي في نظر هذه النظرية هو  
الموقف من الملكية .

ثالثا : الاتجاه النيابي : وأهم ممثلي هذا الاتجاه «موريس ديفرجيه»  
M. Duverger ، الذي يؤكد أن نشأة الحزب السياسي ارتبطت تاريخيا  
بظهور الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية . وقد ظهرت الجماعات البرلمانية  
مع ظهور النظام البرلماني نفسه . فمع وجود الاتصال المستمر بين الجماعات  
البرلمانية واللجان الانتخابية بدأت فكرة الأحزاب السياسية تظهر إلى الوجود  
ثم وصلت بعد تطورها إلى التنظيمات الحزبية كما نراها الآن . وبعد هذه الخطوة  
الأولى أخذت فكرة المصالح الشخصية تأخذ مكانها في الواقع السياسي ، وهكذا  
ارتبطت المصالح الشخصية - في نظر «ديفرجييه» بتكون الجماعات البرلمانية ،  
وذلك من أجل الدفاع والحفاظ على مصالح أعضائها ومصالح الناحين ، ثم  
تطور التصور السياسي ليأخذ شكل الحزب الذي يعبر عن مصالح مجموعة  
من الجماعات ، والذي يسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق برامج  
وسياساته ،



وابما : اتجاه التطور الحضارى : ويمثله أغلب علماء الاجتماع ، الذين يربطون ظهور التنظيمات الحزبية - تاريخيا - بالتطور الحضارى داخل المجتمعات ، وبظهور وانتشار التعليم ونمو حركة التنقل الاجتماعى والمهنى ، وظهور فئات جديدة رغبة وقادرة على المشاركة السياسية وهكذا يربط انصار هذا الاتجاه بين ظهور الأحزاب وبين حركات التعليم والتحضّر والتصنيع والافتتاح الطبقي والحراك الاجتماعى والمهنى ... الخ<sup>(١٧)</sup>.

خاصة : للاتجاه التاريخى ومحاوّل أنصافه الربط بين ظروف المجتمع التاريخى وما يظهر داخله من مشكلات وازمات - مثل ازمة-الشرعية ، وأزمة التكامل وأزمة المشاركة ... الخ من جهة وبين تكوين الأحزاب من جهة أخرى . وترتبط الأزمات السياسية داخل المجتمع بمدى قدرة النظام السياسى على الاستجابة للحاجات الجديدة التى يخلقها من خلال ما يقوم به من تعبئة اجتماعية ، وما يحدثه من تغيرات فى مجالات التعليم والتصنيع والتحضّر والخدمات ، ... الخ . وما يستتبع ذلك كله من انتقال من الرفيعة فى اتجاه اكتساب الطابع الحضري ، الأمر الذى يسهم فى ظهور ثورة التطلمات المتزايدة ويزيد من حجم الراغبين والقادرين على المشاركة الاجتماعية والسياسية . ويمكننا إيجاز أهم هذه الأزمات السياسية فيما يلى (١٨) :

#### ١ - أزمة الهوية : وتنتج هذه الأزمة عن التحولات العميقة التى تحدث

داخل المجتمع نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتقال من النسق الاجتماعى التقليدى أو الريفي إلى نسق أكثر حداثة وحضرية . وهنالك آثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك ونوعية النماذج السلوكية المقبولة والمرفوضة ، كما تتأثر قضية الانتماءات والولاءات الاقليمية والقبلية والمحلية

والسلالية والطائفية ، تلك الانتماءات التي تتجه إلى الاختفاء خلال حركة التحول الانتمائي لتحل محلها ولاءات وانتماءات جديدة للدولة والقومية والوطنية ... الخ .

ب - أزمة الشرعية : وتمثل في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صنائع القرارات السلطوية في المجتمع ، وهذه الأزمة تثار عادة خلال مراحل الانتقال من التقليدية Traditionalism إلى الحداثة Modernity الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في القيادات القبلية والطائفية والاتجاه نحو بناء مؤسسات والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة من خلال نظم كالاتصافات والاستفتاءات والرضي الجماهيري والحكم من خلال مؤسسات شرعية ... وهنا تثار قضية الأحزاب والتنافس الحزبي على السلطة في إطار النظم المشروعة .

ج - أزمة التفنقل : ويقصد بها مدى سيطرة النظام السياسي على المجتمع بأسره ، ومدى قدرته على أعمال القوانين التي تصدرها السلطة المركزية على جميع قطاعات المجتمع ووحداته الجغرافية المتباينة ، مثل قوانين الضرائب والتعليم والتجنيد ... الخ . وهذه القضية تبرز بشكل واضح في المجتمعات القبلية التي تعدد داخلها الولاءات القبلية المحلية . ولهذا فإن من أهم عمليات التنمية السياسية داخل مثل هذه المجتمعات ، 'تخطين الأطر القبلية Detribalisation من أجل توحيد الولاء للسلطة المركزية .

د - أزمة المشاورة : ويقصد بها تزايد حجم ونوعية الراغبين والقادرين على المشاركة في صنع القرارات والعمليات السياسية داخل المجتمع . نتيجة لعمليات التنمية المتعددة الاتجاهات ، وهنا تثار عدة تساؤلات أهمها ، ماهي القوى الاجتماعية 'الراغبة' في المشاركة في العملية السياسية ؟ ومدى إمكان

تحقيق هذه المشاركة ؟ ومدى قدرة المؤسسات القائمة على تحقيق هذه المشاركة ، ومدى حاجة المجتمع إلى مؤسسات جديدة يمكن أن تتم خلالها عملية المشاركة ؟ وما هي نوعية المطالب الجديدة ، أو ما يطلق عليها البعض ثورة التطلعات المتزايدة ؟ ومن المعروف أن عمليات التنمية والتحويلات الاجتماعية تؤدي إلى تغيرات قد تكون عميقة في بناء الصفوات ، حيث تسقط صفوات معينة - كالأمراء و كبار ملاك الأرض ... - وتبرز صفوات أخرى - كالصفوة البيروقراطية والمهنيين وأصحاب المشروعات الخاصة ... . وهنا تتسادل عن نوعية الصفوات الهابطة والصاعدة .

هـ - **الزمة التوزيع :** وترتبط هذه الأزمة بمدى قدرة النظام السياسي على التوفيق بين الاعتبارات الفنية والاقتصادية في توزيع الثروة ، وبين الاعتبارات الاجتماعية ومفهوم العدالة السائد داخل المجتمع .

وهناك العديد من الأحزاب التي ظهرت داخل دول العالم الثالث لاختلال فضاله ضد المستعمر ، ثم استمرت بعد الاستقلال ، وهناك العديد من الأحزاب التي ظهرت في ظل الاستقلال والتي فرضتها الظروف التاريخية . وفيما كان التغيير ، فإنه من المتفق عليه أن نشأت التنظيمات السياسية الحزبية ارتبطت بظهور فكرة حقوق الجماهير في مواجهة سلطة الحكم وظهور النظم الانتخابية والبرلمانية ... ، وهي تختلف من حيث النشأة باختلاف ظروف كل دولة .

ويجب أن ننبه أن بعض النظم الشمولية الدكتاتورية في شرق أوروبا تأخذ بنظام الأحزاب المتعددة ، ولكنها كلها تنبثق من النظام الماركسي ، وهنا لا يصبح التعدد تعبيراً عن الاختلاف الأيديولوجي أو حرية الرأي وإنما هو تعدد شكلي أكثر منه ظاهرة لها مضمونها الموضوعي . ويقود هذا إلى القول

من الدول النامية أشكال متعددة من الحزب الواحد - أنظمة شمولية - تحت مسميات متعددة . وعادة ما يبرر هذا الوضع في ظل عدة إعتبارات مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعميق الولاء للوطن وقمع الصراعات الطبقية، إلى جانب ضرورات واعتبارات التنمية وسيادة الرضا الشعبي العام حول أهداف حركة التنمية ، كما يفمرها البعض بأنها تعد إمتداد للحركة الوطنية في فترة الكفاح ضد الاستعمار ، غير أن سيادة التنظيمات الأحادية أو الحزب الواحد يطرح - كما يذهب بعض الدارسين - عدة تساؤلات أهمها .

١ - هل يمكن أن تقاوس الديمقراطية في ظل سيادة الحزب الواحد أو الرأي الواحد ، ثم هل يسمح بتعدد الآراء داخله فعلا .

ب - مدى تحول أجهزة الحزب الواحد إلى أجهزة بيروقراطية ، وما هي علاقته بالجهاز الإداري في الدولة . وقد لاحظ بعض الباحثين إن القيم والمعايير البيروقراطية قد سيطرت على الكثير من نظم الحزب الواحد ، الأمر الذي أدى إلى تحولها من تنظيمات سياسية إلى أجهزة بيروقراطية مثل الأجهزة الحكومية .

ج - مدى شيوع الفساد السياسي داخل الحزب مثل النسلط واستغلال النفوذ - خاصة في غياب أحزاب معارضة ناقدة من الخارج، وفي غياب تقاليد راسخة للعمل السياسي وعدم ظهور رقابة شعبية فعالة وناضجة وعدم وجود أحزاب منافسة .

د - مدى إمكانية تحقيق المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع الراجعة والقادرة على المشاركة - خاصة إذا لم تكن مؤمنة فعلا بأيديولوجية الحزب الواحد المتروك .

وتجمع أغلب الدراسات السياسية الحديثة مثل دراسات « ميشلز » *Michels* عن الأحزاب السياسية ، ودراسة « برايس » *Brice* عن الديمقراطيات الحديثة ، ودراسة « الموند » *Almond* عن تطور مداخل دراسة الأنساق السياسية وغيرها من الدراسات ، على الدور الهام الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى ترشيد عملية التلشفة السياسية *Political socialization* لأبناء المجتمع ، الأمر الذى يسهم فى ترشيد أو توجيه أو تكوين رأى عام خاصة فيما يتعلق بقضايا المجتمع الأساسية التى تمس صالح الجماهير أنفسهم كاسلوب الحكم وطريقة الوصول إليه والقوانين التى تحكم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع مثل قوانين الضرائب والتعليم والصحة والأجور ... الخ . يضاف إلى هذا أن الأحزاب هى الإطار المشروع القادر على اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية فى صنع أو تشكيل القرارات السياسية العليا ، مع ترشيد هذه المشاركة وجعلها أكثر فعالية . وتتضح أهمية هذه الأمور بشكل خاص داخل الدول النامية التى ظلت الجماهير فيها بعيدة عن السلطة السياسية وعملية صنع القرار ، التى كانت قاصرة على مجموعة من الصفوات التقليدية - قلية أو اقطاعية أو دينية - داخلية او خارجية ... الخ - وعادة ما تقوم الأحزاب فى الدول النامية - من خلال لجأتها للأعلام او الدعوة والفكر ... الخ . بمحاولة تشكيل اعضائها فكرياً وسياسياً وتمييزهم للمشاركة الواعية فى ردم سياسة الحزب والمجتمع كله إذا ما اتسع للحزب الوصول للسلطة - بالأساليب المشروعة - يضاف إلى هذا ان هذه الأحزاب تسهم فى توعية الرأى العام من خلال عقد ندوات لمناقشة القوانين المقترحة او المقترح تغييرها .

يضاف إلى هذا كله أن الأحزاب السياسية تسهم إسهاماً واضحاً فى ترشيد

القوانين والقرارات السياسية العليا ، تلك التي تمس مصالح الناس في المجتمع - مثل قوانين الضرائب والأجور والتأمينات والتعليم والصحة ... الخ ، من خلال قياس الرأي العام والوقوف على آراء الجماهير تجاه القضايا السياسية والاجتماعية واعتماد أعلى نتائج هذه القياسات تصدر القرارات والقوانين وتعبيرها عن الواقع ، وقد يوضح أن الرأي العام غير رشيد ويحتاج إلى تغيير من أجل تطبيق مجموعة من القوانين اللازمة لتنمية المجتمع ، وهنا يسهم الحزب في ترشيد الرأي العام بحيث يمكن تقبل الإجراءات والقوانين اللازمة للتنمية .

ويمكننا القول مع العديد من الباحثين بأن هناك رابطة قوية وواضحة بين النظام الحزبي والنظام الديمقراطي ، على اعتبار أن ممارسة النشاط السياسي بشكل حر بحيث يستطيع الناس التعبير عن آرائهم بحرية ورشد ، هو الأساس الأول للنظام الديمقراطي .

وإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بعدة وظائف هامة ومتعددة - تعليمية واقتصادية وثقافية ... الخ ، فإن أهم الوظائف التي يؤديها الحزب هي في المجال الأول الوظيفة السياسية . فالحزب يسهم - كما أشرت - في تنمية الوعي السياسي لدى الجماهير ويسهم في ربطهم بعمليات صنع القرار كحلقة وصل بين الرأي العام ومطالب الناس ، وسلطات اتخاذ القرارات ، أو كحلقة ربط بين الناخبين والجهاز السياسي الرسمي ، وذلك بإفساح المجال أمامهم لإبداء الرأي ومناقشة مشروعات القوانين وتعديلها وتقديم المقترحات . وحين يقوم الحزب بدور المعارضة ، فإنه يقوم بدور هام وأساسي في الرقابة ومحاسبة الحكومة والنقد البناء - إذا ما توافر الإخلاص لدى زعمائهم الحزب .

ولقد وجهت هذه التبادلات إلى الأحزاب السياسية، أهمها أنها تضعف  
الوحدة القومية، وأن بعضها قد يستطرد أساليب غير سوية من تضليل الجماهير  
أو أهاليها غير أخلاقية - مثل تزيف الانتخابات في حالة وجوده في السلطة  
- من أجل الوصول إلى السلطة، وإسهام بعضها في الفساد السياسي وتغاية  
الأعضاء... الخ. غير أن هذه الانتقادات لا توجه إلى الأحزاب كتنظيمات  
سياسية شعبية وإنما توجه إلى أخلاقيات القيادات الحزبية ما زالت هي الأسلوب  
الوحيد لممارسة الديمقراطية، بشرط أن تكون تلقائية وحررة ويتم بينها  
التنافس الشريف ويكون وصول أحدها للسلطة يتم الانتخابات الحرة، وتظل  
الأخرى في موقف الرقابة الشريفة والمحاسبة الواعية. ويمكن القول بأن نجاح  
التجربة الحزبية يتوقف على مدى وعي الجماهير وكفاءة القيادات الحزبية  
وأخلاصها في شعبي لتحقيق الصالح العام.

#### التنمية السياسية وفكرة الدولة :

لربط التنمية السياسية بظهور فكرة الدولة حسباً بمحذوها "هوريو"  
كشكل أكثر تطوراً من أشكال المجتمع السياسي، حيث تفصل السلطة ذات  
السيادة عن شخصية الحاكم، وحيث تتحول السلطة إلى وظيفة أو مجموعة  
هام وأدوار تؤديها الجماعة السياسية العليا بناء على مجموعة إجراءات رئيسية  
وطبقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية العقلية. وقد أحل موضوع الدولة أهمية  
كبيرة في الفكر السياسي والمؤسسي، طالما أنها ترتبط بظاهرة السلطة  
وهي عملية اجتماعية أو إحدى الضرورات الاجتماعية الأساسية Social imperatives  
فظهرت الجماعة والمجتمع المنظم لازماً لتوافر مجموعة من الضوابط الاجتماعية  
لتنظيم سلوك الأعضاء وعلاقاتهم وأدوارهم. وإذا كانت السلطة ظاهرة اجتماعية

فهي تتم بالنسبة والتاريخية والتغير، بمعنى أنها تختلف من حيث شكلها وطبيعتها وحدودها وأسلوب الحصول عليها ... الخ . باختلاف المجتمعات وموقع كل منها من سلم التطور الحضارى وباختلاف نظم كل مجتمع ، خاصة النظامين الاقتصادى والقيمى .

ومع ظهور الجماعة للمنظمة تظهر فكرة السلطة وينقسم الناس إلى قسمين، الحكام والمحكومين . ويقول آخر فإن ظهور الجماعة السياسية يرتبط بالتباين السياسى Political differentiation حيث يظهر انقسام فى طبيعة المراكز والأدوار الاجتماعية التى تتعلق بسلطة إصدار القرار وممارسة الحكم والطاعة وتنفيذ الأمر . وهذا يعنى أن ظهور الجماعة المنظمة يعنى ظهور المجتمع السياسى وله هنا أن تتسادل عن طبيعة العلاقة بين المجتمع السياسى Political society من جهة ، وبين مجتمع الدولة State من جهة أخرى . وهنا نجد انقساماً واضحاً إزاء هذه العلاقة يمكن عرضها بإيجاز فى اتجاهين أساسيين هما (١١) .

**الاتجاه الاول :** وهو إتجاه الربط بين مفهوم المجتمع السياسى والدولة ، ويمثله « دوجي » الذى يذهب إلى أن مفهوم الدولة بعد مرادفا لمفهوم المجتمع السياسى ، فالدولة ظاهرة اجتماعية تلقائية تظهر مع توزيع أدوار مجموعة من الأفراد أعضاء الجماعة إلى حكام ومحكومين . وهو بهذا يرى أن كافة المجتمعات - بدائية أو متقدمة - تشكل دولا بالمعنى الاصطلاحي، طالما أنها تحقق درجة من الانقسام السياسى اللازم لظهور المجتمع السياسى ، أو حتى لتحقيق مفهوم الجماعة أو المجتمع .

**الاتجاه الثانى :** وهو إتجاه التصل ويمثله « هوريو » الذى يذهب إلى



أن مفهوم الدولة يشير إلى شكل أكثر تطوراً من اشكال المجتمع السياسى ؛ فالمجتمع السياسى الذى يتحقق له الاستقرار ، وينشأ بين اعضاءه حدمين من الالتقاء التكرى والارتباط المعنوى ، والذى تتطور داخله اساليب معينة لتقلد السلطة غير القوة والحرب ، حيث تنفصل السلطة عن شخصيات الحكام ، يطلق عليه مجتمع دولة .

ولا شك أن عملية انفصال السلطة عن شخصية الحاكم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية من منظور التنمية السياسية التى ترتبط بالاستقرار السياسى وبالحكم الديمقراطى والمشاركة الشعبية الواعية فى صنع القرارات . فانفصال السلطة عن شخصية الحاكم يعنى رفض التفسيرات التبولوجية او الكاريزمية للسلطة ، كما يفصل السلطة عن الطابع الشخصى للحاكم او عن القوة المادية الفاشمة ، إلى جانب ان هذا الانفصال يعد فى مقدمة الضمانات ضد الاستبداد والتسلط . وقد ارتبط هذا الانفصال تاريخياً بفكرة الدستور . فقد كانت السلطة فى المجتمعات القديمة تعد حقاً شخصياً للحاكم ترتبط بإرادته ، وقد وصلت حداً خاصة فى مجتمعات الشرق القديم - اعتبر الحاكم إلهاً ، او مفوضاً من قبل الآلاء - كما حدث خلال فترة العصور الوسطى فى اوربا . وارتباط السلطة بشخصية الحاكم لا تتفق مع فكرة الاستقرار السياسى ، حيث تفتح الباب للصراع والتطاحن بين الأقوياء على تولى السلطة ، وهو احد ملاحق التخلف السياسى . ومع تطور الرعى السياسى والاجتماعى والحضارى للشعوب ، تاضل الناس من اجل اعتراف الحكام بحقوقهم ووضع ضوابط معينة يجب على الحكام الالتزام بها . ويرجع هذا تاريخياً إلى الثورة الانجليزية وكفاح « كروموويل » الذى استطاع من خلال نضاله الحصول على العهد الأعظم او

« الماجنا كارنا » الذي كان بمثابة مقدمة لكل الدساتير التالية . وهكذا نشأت فكرة الدولة ككائن معنوي أو كجسيد قانوني للشعب . فالحكومة تتألف من مجموعة الأشخاص الذين يقومون بأدوار الحكم ، وهم ليسوا أصحاب السلطة ، ولكنهم يمارسونها باسم الشعب وبارادته وفي ظل مجموعة من الضوابط القانونية التي يحددها الدستور ، وإلا اعتبروا حكاما غير شرعيين .

وهكذا نرى أن فكرة انحصار السلطة عن شخصية الحكم ، قد ارتبطت بنمو الزعمى الديتوقراطى منذ عصر النهضة ، وبكفاح الشعوب ضد التسلط الملكى فى أوربا ، وهكذا ترتبط فكسرة الدولة بالدستور والديموقراطية وحقوق الجماهير وضمانات حرياتهم فى مواجهة الحكم ، وبالأستقرار والأمن ... الخ . وهى كما رأينا المتغيرات الأساسية فى التنمية السياسية .

#### النتيجة السياسية والتغير الاجتماعى :

تكشف العديد من الدراسات الميدانية أنه يوجد داخل كل نسق اجتماعى نوعين من القوى الاجتماعية ، القوى المحافظة الراضية للتغيير Resistent Force والقوى المدافعة إلى التغيير Changing Force . وطبقا لنظرية بارسوتر فى النسق الاجتماعى ، فإن كافة الانساق - مثل نسق الشخصية والنسق الاجتماعى والنسق الثقافى والنسق العضى - تشترك من حيث انقسام كل منها إلى مجموعة من الأنساق الفرعية وهى (٢٠) .

أ - نسق فرعى يحقق وظيفة التكيف Adaptive subsystem

ب - نسق فرعى يحقق وظيفة تحقيق الهدف Goal achievement

ج - نسق فرعى يحقق الحفاظ على النموذج القائم Pattern maintenance

### د- نستق لزمى يخلق التكامل بين الأجزاء Integrative subsystem

وعلى هذا الأساس تعد وظيفة الحفاظ على الأوضاع القائمة وظيفة كاملة في بناء النسق الاجتماعى ذاته ، غير أن هذا لا يمنع من حدوث تغيرات بفعل قوى داخلية أو خارجية ، ويؤكد « برتراند » Bertrand ان التغير الاجتماعى يذيق أساسا داخل أى مجتمع نتيجة للتوترات والصراعات التى تظهر داخله ، وهكذا يمكن تفسير التغير فى ضوء فكرة التوتر والصراع واتجاه من لهم مصلحة من التغير. إلى تغير الوضع القائم تحقيقا لهذه المصلحة .

وهناك من الباحثين مثل « كارل دويتش » من حاول دراسة قضية التغير السياسى داخل المجتمعات من حيث مصدر التغير داخلى نتيجة للصراع ، أو خارجى نتيجة لفرض قوى خارجية أو كاستجابة لتحديات خارجية معينة أو نتيجة لاحتكاك ثقافى بثقافات غريبة . كذلك فانه يحاول دراسة التغير السياسى من زاوية دينامية انتشار التجديدات كأن تبدأ التغيرات من الحضر إلى الريف ، أو من العاصمة إلى الأقاليم ، أو من الطبقات العليا إلى الطبقات السفلى ... ، هذا إلى جانب دراسة نوعية التغير ، هل هو تغير توري مفاجئ ، أو هو تغير تدريجى ، بمعنى هل حدث انقلاب وتغير مفاجئ فى توزيع القوة السياسية وسلطات اتخاذ القرار ، أو كان هذا التغير بطيئا وتطوريا ، وما هى العلاقة بين التغيرات السياسية - فى مجال سلطات اتخاذ القرار - وبين التغيرات فى القيم والاتجاهات والسلوك السياسى داخل المجتمعات بدراسة محركات التغير السياسى ومنعاقباته داخل الدول ، فقد يحدث التغير السياسى بفعل وصول حزب إلى مصافقة للسلطة بالأساليب المشروعة ويحاول تطبيق برنامجة التئى يختلف عن برنامج الحزب السابق ، وقد يكون التغير السياسى ناجما عن تزايد آثار حركة

التعليم واتساع نطاق التصنيع والحضرية . كذلك فقد يتجم التغيير السياسي بفعل انقلاب أو ثورة عسكرية كما يحدث في الكثير من الدول النامية .

كذلك يهتم العلماء بدراسة نتائج التغيير السياسي خاصة ذلك النوع الناجم عن التعبئة السياسية Political mobilization ، وقد يؤدي التغيير إلى تغيير الصفوات السياسية والقوى السياسية والاقتصادية التي تسهم في تشكيل القرارات العليا ، ونوعية الفئات التي تتدهور قوتهم السياسية - مثل الصفوات التقليدية وكبار ملاك الأراضي في بعض الدول - ونوعية الفئات الراغبة في المشاركة السياسية ، وسواء على مستوى صناعة القرارات أو تشكيل هذه القرارات من خلال تظاهرات جزئية أو جماعات مصلحة أو ضغط ، أو على مستوى المشاركة في الانتخابات أو المشاركة بالرأى والنقد... الخ . وهذا يعني أن التغيير السياسي قد يحدث تغييراً في خريطة توزيع القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى المجتمع . وعلى أن هذا التغيير قد يثير مشكلات أمام السلطات ، السياسية ، حيث قد تظهر فئات جديدة - غالباً من الجماهير - تتزايد مشاركتها في مجال السياسة وبالتالي تتزايد التطاعنات والمطالب التي تقف في وجه تحقيقها طيبة الامكانيات القائمة ، الأمر الذي يثير عدة مشكلات أمام السلطات السياسية، مثل مشكلات الاسكان والتعليم والصحة والاحتقان الحضري والرعاية الاجتماعية ... الخ . فالمطالب الجديدة التي يعبر عنها بعض الباحثين بتعبير « ثورة التطاعنات المتزايدة » Revolution of rising expectations يتطلب اعادة بناء نظم الادارة والتنظيمات البيروقراطية والأخذ بنظم التخطيط ، كما تتطلب مجموعة من الكوادر الفنية والإدارية ، إلى جانب الامكانيات المادية والمالية التي مادة ما لا تكون كافية داخل أغلب الدول النامية .

وغيره ما تكون هذه المطالب او التوقعات تتعلق ببعض الأمور ذات الطابع الايديولوجي - خاصة في المناطق القبلية او الجزاء - مثل الطابع أو الهوية القومية ، كذلك قد تتميز مدى كفاءة التنظيمات السياسية القائمة في بعض الدول - خاصة ذات الطابع القبلي أو الديني أو العرقي أو الدكتاتوري - في مواجهة حاجات الجماهير المتزايدة ، الامر الذي يشير الحاجة إلى تنظيمات أكثر كفاءة

وتختلف استجابة السلطات الحاكمة لثورة التطلعات المتزايدة للجماهير، فقد تكون استجابة قامة من خلال الإرهاب والفساد والحكم الدكتاتوري كما حدث في بعض الدول الافريقية والدول الماركسية ، كذلك قد تحاول بعض السلطات احتواء هذه المطالب ، كذلك قد تحاول مواجهتها مواجهة موضوعية من خلال التخطيط ورسم البرامج المؤدية إلى تحقيقها ديمقراطيا من خلال مؤسسات متخصصة وحره .

وهكذا فان الدراسة العلمية للتغير السياسي يتطلب طرح مجموعة من التساؤلات الهامة مثل - ماذا يتغير ، وكيف - وفي أي اتجاه - وماهي القوى الاجتماعية الدافعة للتغير ، وماهي استجابة بقية القوى الاجتماعية وموقفها من التغير ، وماهو معدل التغير ، وماهي نتائجها ، وماهو موقع الجماهير من هذا التغير، وماهو موقفها منه، ثم ماهي طبيعة الصفوات السياسية الحاكمة والصفوات الصاعدة ، وماهي أساليب السلطة في مواجهة ومدى قدراتها على مواجهة نتائج التغير ، وماهو اثر التغير على القيم والاتجاهات والسلوك السياسي للمواطنين ، ... الخ



## مراجع الفصل الرابع

1 — Apter D. The Politics of modernization : University of Chicago press 1963

Ponsioen : National development, A Sociological contribution : Noriton the Hague 1948

Eisenstadt : Modernization : protest and change : Prentice Hall 1961

Almond, G. A and James, S. Colman : The politics of developing areas : Princeton 1960

٧ - انظر دراسة :

Gargi Dut : Rural communes in China Asia publishing house 1968.

٣ - ارجع إلى مذكرة غير منشورة عن التنمية السياسية للدكتور  
علي الدين هلال .

4 — MacIiland . The achieving society : Princeton 1961

٤ مذكرة الدكتور علي الدين هلال السابق الإشارة إليها .

٥ - ارجع إلى الدراسات الآتية :

Almond and Bringham : Comparative politics : A developmental approach : Boston 1966

Binder : Political development in changing society - Univ of California press 1963

- 6 — Lipset, Symor M. : Bureaucracy and Social reform : in Wrong and Gracy (eds) Readings in introductory Sociology. The Macmillan Co. New York 1968 pp. 380—385
- 7 — Brewer and Ronald : political development and change The Free press Macmillan ; London 1975

٨ - انظر مذكرة على الدين هلال وانظر أيضا:

Nettle, Peter : Political mobilization, London 1967

٩ - ارجع إلى كتاب المؤلف بعنوان علم اجتماع التنمية - دراسة في اجتماعيات العالم الثالث - الدار القومية - سنة ١٩٧٤ .

- 10 — Zietlin, I. Ideology and the development of Sociological theory prentice Hall 1968 Cgap.

ومن أم دراسات المصنفة في علم الاجتماع

Bottomore, T. B. Elite and society. Penguin 1966

Pary : Political elites, George Allen-London 1969

١1 — Zietlin : op. cit. p

12 — Mosca

13 — Bottomore : op. cit.

١٤ لدراسة العلاقة بين الأحزاب والتنمية السياسية ارجع الى :

Michels : Political parties : sociological study of Oligarchical tendencies in modern democracy : N. Y 1959

Epstein J.D Political parties in Western democracies : Prieger.



١٥ - انظر مذكرة د. علي الدين هلال السابق الإشارة اليها، وانظر أيضا دراسة د. ابراهيم درويش بعنوان « النظام السيامي المبادرة عن دار النهضة العربية ١٩٧٨ ص ١٥١ - ١٧٦ .

16 — Lowell A. Public opinion in war and peace Harvard univ, 1923,

17 — Weber, M : Class, Status, Party, in Olsen : (ed) op. cit. pp. 305-309

١٨ - انظر مذكرات علي الدين هلال السابق الإشارة اليها .

١٩ - د. عبد الحميد متولى - القانون الدستورى والأنظمة السياسية - الجزء الأول - الطبعة الثالثة - دار المعارف سنة ١٩٦٤ ص ٢٤ - ٥٦ .

20 — Mc Leish J. The theory of Social change : Four Views considered : Routledge and Kegan paul 1969 p. p. 18-52

21 — Brewer et al : op. cit.



## الفصل الخامس

### التنمية السياسية والتنمية الادارية

- ١ - مقدمة حول تصور البيروقراطية والادارة في علم الاجتماع
- ٢ - ربط التنمية السياسية باختفاء الادارة البيروقراطية ( التيار الماركسي )
- ٣ - ربط التنمية السياسية بتزايد التحول اللبيروقراطي داخل المجتمع ( التيار القيمي الغربي )
- ٤ - ربط التنمية السياسية بتزايد الاتجاه الأوليغاركى داخل المجتمع والتنظيمات ( نظرية - ميشلز )
- ٥ - مناقشة نقدية للاتجاهات الكبرى في دراسة البيروقراطية وتحليل أمراض التنظيمات
- ٦ - مشكلات التوافق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم .
- ٧ - أساليب مواجهة مشكلات البيروقراطية وأمراض التنظيمات
- ٨ - مراجع الفصل الخامس



يمكن القول بأن البيروقراطية مفهوم مختلف عليه أشد الاختلاف بين الباحثين وبين العامة ، فالبعض يشير الى المفهوم على أنه مرض من أمراض الإدارة ، وإلى أنه يشير إلى الاستبدادية والطبقية والتعقيد وكثرة اللوائح والقوانين المعقدة والتي تؤدي إلى ضياع الهدف النهائي . كذلك فإن مدلول كلمة البيروقراطية يختلف من مجتمع لآخر ، فالأوروبيون غالباً ما يتحدثون عن البيروقراطية كما يتحدثون عن حالة الجو أو كشيء عادي وضروري ومهم وليس كشيء فاسد أو كظاهرة مرضية ، بينما ينظر الأمريكيون إلى البيروقراطية كشيء مرضي مكروه ، خاصة إلى ما عرفت ( البيروقراطية ) .

والواقع أن أصل كلمة « بيروقراطية » غير واضح تماماً ، فهي وإن كانت ترجمة للمصطلح الانجليزي Bureacracy ، فإنه لو اردنا تحليلها إلى أصولها الأولى لوجدنا ان النصف الأول فيها يرجع إلى كلمة لا تينية هي « Bureau » وتعني اللون الداكن المعتم الذي يتناسب مع الهيبة ، إلى جانب انه يشير إلى معنى آخر هو التسرع على الأعمال السريعة ، وكلمة La bure كلمة فرنسية قديمة تعبر عن نوع معين من الأقمشة يستخدم لغطاء المكاتب التي يجتمع حولها رجال الحكومة ، ثم أطلقت كلمة Bureau بعد ذلك على المكاتب أما المقطع الثاني من الكلمة Cret فإنه يعنى السلطة أو الحكم ، وعلى هذا فإن كلمة « بيروقراطية » تعنى اشتقاقاً « ممارسة الحكم أو السلطة من خلال المكاتب . ويرجع كثير من الدارسين إطلاق هذا المصطلح إلى وزير التجارة الفرنسي في القرن الثامن عشر « فنست دي جورنييه » De Gournay .

وقد ارتبطت الدراسة العلمية للبيروقراطية بالتحليلات التي قدمها عالم الاجتماع الألماني « ماكس فيبر » M. Weber الذي قدم النموذج المثالي للبيروقراطية ،

والذى أوضح أن المجتمعات الحديثة تهجه نحو تحقيق الصياغة البيروقراطية الكاملة<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن البيروقراطية نمط معين من التنظيمات التي تقام وفنسا لنموذج بنائي معين، والتي تسعى نحو تحقيق أهداف محددة. وأهم ما يميز التنظيمات اعتمادها على التقسيم المحدد للعمل وتوزيع الأدوار بشكل دقيق على أعضائها، وتدرج المراكز والسلطات وأدوار القوة مع تجديد دقيق للمسؤوليات والاختصاصات، مع وجود مركز أو أكثر من مراكز القوة يتولى الاشراف على التنظيم ومراقبة أعماله وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه، وضمان استمرار التنظيم وتجديده ورفع كفاءته من خلال تغيير مراكز الأعضاء، وضم أعضاء جدد اليه طبقا لمعايير معينة أهمها التخصص والخبرة الفنية<sup>(٢)</sup>. وهذا يعنى أن التنظيم البيروقراطي هو تنظيم رسمي يتمثل في بناء يحاول التنسيق بين العمل أو الأعمال المطلوب إنجازها من جهة وبين القدرات والامكانيات اللازمة من جهة أخرى، وفي هذا الاطار يتم تقسيم الاعمال والادوار والمراكز والسلطات والتخصصات وتحقيق التنسيق بينها مع وضع القواعد واللوائح والشروط ومعايير الاتصال والترقي والافاء... الخ. بشكل يمكن معه تحقيق الاهداف الموضوعية بأدق وأفضل شكل ممكن. وكلما زادت الاعمال المطلوب اتمامها وعظمت الاهداف المطلوب تحقيقها برزت أهمية الإدارة بعملياتها المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة(\*)، وزادت المسؤوليات والمناصب الإدارية وتشابكت

---

(\*) يتضمن التخطيط تحديد الاهداف ورسم السياسات والتدو ووضع الميزانيات التقديرية واتقرار الاجراءات ووضع البرامج الزمنية، ويتضمن التنظيم تصميم الهيكل التنظيمي وتبسيطة الهيئة الادارية، أما التوجيه فانه يتضمن ارشاد المرؤسين في تنفيذ

## وحدات التنظيم .

وهكذا يمكن القول بأن البيروقراطية هي نوع من التنظيم ينفق مع الاعمال الكبيرة المعقدة والمتعددة ، وهو بذلك تنظيم نموذجي مفروض أن يحقق الكفاءة والفاعلية في أداء الاعمال ( أى يساعد على اتمام الاعمال على خير وجه وبأقل وقت ومجهود وتكاليف ) وبطريقة يشعر فيها الموظفون والاداريون بالرضا . ويشير « فيفنز » Pliffner في كتابه عن الادارة العامة أن البيروقراطية هي تنظيم منهجي Systematic organization للأعمال Tasks والافراد في شكل نمط يمكن أن يحقق بكفاءة أهداف النشاط الجمعي <sup>(٢)</sup>.

وقد قدم « فيسر » تعبورا معينا للنموذج المثالي للبيروقراطية يقوم على هذه اسس يمكن عرضها وتوضيحها فيما يلي :

### اولا : النظام الهرمي Hierarchy

ويجمل في ضرورة تعدد اجهزة الاشراف بشكل هرمي ، فكثره الاعمال

---

أعمالهم ورفع حائهم المئوية ، وأخيرا فان الرقابة تتضمن تحديد المايير الرقابة وقياس النتائج ومعرفة الانحرافات وأسبابها والعمل على تلافيها . وإذا كانت العاية الادارية تتضمن هذه العايات الاربع ، فانه يمكن النظر اليها على أنها في نهاية الامر عاية اتخاذ قرارات سواء كانت تتعلق بتحديد الاهداف أو رسم السياسات أو وضع افتراضات من الاحوال في المستقبل أو اقرار الاجراءات وتحديد البرامج الزمنية ، وسواء أكانت تتعلق ببناء وتصميم الهيكل التنظيمي أو تنية الهيئة الادارية أو ارشاد المروسين ورفع منوياتهم أو تحديد المايير الرقابة وقياس النتائج وتبويبها أو رفضها . ومن هذا يضح الاهمية المحورية للارادة . بهذا المفهوم الشامل خلال عملية التحول الاتعالي الشامل داخل الدول النامية .

وتشملها داخل التنظيمات الحديثة - صحية أو ثربوية أو اجتماعية ... الخ ؛  
لا يمكن لإداري واحد أن يشرف بمفرده عليها . فكل مدير له قدرة معينة على  
الإشراف ، ويطلق على عدد الرؤوسين الذين يشرف عليهم رئيس إداري  
واحد بمصطلح الإشراف Span of Control . ويتفق علماء الإدارة على أنه  
يستحيل على الإداري الواحد أن يشرف على أكثر من سبعة رؤوسين إلا في  
حالات خاصة . وطبقاً لمبدأ التسلسل الإداري لا يجوز لأي شخص الاتصال  
بسلطة غير تلك التي تليه مباشرة ( أعلى أو أدنى ) . فكل فرد له عدد من  
الرؤوسين يخضعون لسلطته ، ولكل رؤوس بدوره عدد من الرؤوسين حتى  
نصل إلى قاعدة الهرم الإداري ويكبر هذا الهرم كلما كبرت الأعمال وتعقدت .

ويسمى التسلسل الرأسي - كوسيلة تنظيمية - في تحقيق الترابط بين  
الرئيس والرؤوس ، وتحقيق تماسك وحدات التنظيم حتى في أكبر التنظيمات  
وأكثرها تعقيداً ، الأمر الذي يسهم في تحقيق وحدة التنظيم ككل وتماسكه ،  
حيث يتلقى كل إداري تعليماته من رئيسه فقط ويكون مسئولاً أمامه فقط ،  
وبدون التسلسل الرأسي يحدث التفتك نتيجة تعدد الأوامر وتعارضها  
وتضارب التعليمات وضعف الإشراف وعدم تحديد المسؤولية .

فانيا : قيام بناء الوظائف على أساس وشيد :

#### Rationalized Job Structure

ويقصد به تقسيم العمل بشكل منطقي معقول وبحيث يكون كل منصب  
مصحوباً بالصلاحيات القانونية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية . ويبرز  
أهمية التخصص وتقسيم العمل مع تعقد التنظيمات تكنولوجياً واجتماعياً ، وينبغي



هذا الأمر من مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فالمختص النقيض أمر ضروري لزيادة الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف. ويجب هنا أن تكون النظرة إلى الأمور نظرة موضوعية منطقية ، غير قائمة على أساس الانفعالات الفردية أو الهيازات العرقية أو الدينية أو الطبقية ... الخ .

### ثالثاً : الصياغة الرسمية لمكونات التنظيم : Formalization

وهذا يعني ضرورة قياس التصرفات والقرارات ومختلف الإجراءات على أساس قواعد مكتوبة وملزمة للجميع. فالإجراءات هي في جوهرها الخطوات التنفيذية التي يتم من خلالها عمل معين. والإجراءات المحددة سلفاً تقلل من الجهد الفكري والعصبي للموظفين والإداريين لأنها تمنعهم التفكير فيما يجب عمله في كل خطوة. وهذا يضيء على الأعمال الطابع الروتيني الأمر الذي يوفر الجهد الفكري والعصبي ويختصر الوقت. هذا إلى جانب أن الإجراءات الروتينية هي وسيلة لإحداث تماثل في تصرفات الموظفين خاصة فيما يتعلق بأعمالهم مع الغير ، كما أنها وسيلة لتنسيق بين مختلف الأشخاص والعمليات ، الأمر الذي يمنع التنظيم التوضي في العمل ، ويزرع من كفاءته في تحقيق أهدافه .

### رابعاً : فصل الإدارة عن الملكية :

فمع تقدم التنظيمات واتساع نطاقها صار من الضروري أن يقوم بمهمة الإدارة طبقة من المتخصصين المهيئين للأجورين . وقد برزت أهمية هذه النقطة بالفعل في التطبيق ، وقد أوضحها « جيمس برنهام » Burnham في دراسة ممتدة له بعنوان « الثورة الإدارية »<sup>(٤)</sup> . ويقترب على هذا ضرورة التأكيد على التخصص وإن الوظيفة ليست ملكاً لمن يشغلها . ولكن يجب هنا التأكيد

كفذلك على ضرورة ضمان وظائف ثابتة ومرتب ثابتة لشاغلي الوظائف بذلك أن الموظف أو العامل الذي يرتبط بدخله بمستوى الأداء في التنظيم الذي يعمل داخله قد يشعر بالقلق إذا أحس عدم الاطمئنان على دخله ، الأمر الذي يؤثر قطعاً على مستوي أدائه . وعلى هذا فإن ثبات المرتب (عدم تأثره بمستوى النجاح أو الفشل للمشروع) والاطمئنان على دوام الوظيفة من بين أهم عوامل الاستقرار والكفاية الانتاجية . ولكن القول بضرورة استمرار الأجر والوظيفة لا ينفى أنها أصبحت ملكاً لشاغليها ، فهو عرضة للتغير والتقلب إذا أخطأ .

خلاصة : الوظيفة ليست ملكاً لمن يشغلها ، وقد شرحت هذه النقطة بضميمة البقرة السابقة .

سابعاً : ضرورة إعداد برامج تدريبية خاصة للطبقة الإدارية لرفع كفاءتهم ولا شك أن الأصول العامة للإدارة تتطلب حسن اختيار اعضاء التنظيم من فنيين وإداريين على أساس معيار التخصص والكفاية ، إلى جانب ضرورة تنظيم برامج تدريبية لهم لرفع كفاءتهم باستمرار .

سابعاً : دقة اختيار اعضاء التنظيم على أساس الكفاية في ظل المنافسة باختيار الأعضاء يجب ان يتم في ظل شروط ومعايير موضوعية أهمها التخصص والكفاية ، أي تقوم على أساس ما يميز الانجاز الشخصي وليس على أساس معايير مسبقة Ascribed .

ثامناً : التأثير القانوني :

وهذا يعني ضرورة التزام كافة الأشخاص والمصطلحات والقرارات التي يتم

اتخاذها داخل التنظيم بنصوص قانونية منظمة للعمل . فإذا تركنا لكل موظف أو إداري حق التصرف طبقا لما يراه فإن الأمور سوف تسوء نتيجة لتدخل العوامل الشخصية أو الطبقية أو العرقية أو الحزبية ... الخ . الأمر الذي يخل بأهداف التنظيم . وكل هذا فانه من المحتم داخل التنظيم ان تكون هناك لوائح وقواعد منظمة لأساليب التصاق الأعضاء بالتنظيم ( التعيين ) وتبعد الأعضاء إلى مراكز علي ( الترقية ) ومتابعة اداء الأعضاء لأدوارهم ومحاسبتهم ثوابا أو عقابا .

هذا هو جوهر مفهوم البيروقراطية حسبما أوضحه فير في نموذجته التالي وبقدر اقتراب التنظيمات الواقعية من هذا النموذج - الذي لا يمكن ان يحقق كاملا في ارض الواقع - يحكم على التنظيم بأنه بيروقراطي . وبهنا الآن ان نتغلب لمناقشة قضية العلاقة بين التنمية السياسية وبين البيروقراطية . وهنا نجد خلافا كبيرا في منظورات الدراسة نتيجة لتباين التوجهات الايديولوجية فهناك من الباحثين من يربط حركة التنمية السياسية بالقضاء على اساسيات التنظيم البيروقراطي ، وهؤلاء هم انصار التيار الماركسي في علم الاجتماع ، وهناك من الباحثين من يربط حركة التنمية السياسية بزيادة التحول البيروقراطي او تزايد حركة البيروقراطية داخل المجتمع ، وهؤلاء يستمدون اصولهم الفكرية من تصورات « ماكس فير » ويؤيد اغلب علماء اجتماع الغرب هذا الاتجاه . وسوف نحاول تقديم عرض موجز لهذين الاتجاهين ، ثم نعرض لهما بالمناقشة والتحليل والتقد .

#### اولا : التنمية السياسية واختلاء البيروقراطية :

يذهب « نيكوس موزيليس » N. Mouzelis إلى انه على الرغم من ان

مفهوم البيروقراطية لم يكن يشغل مكانة بارزة في فكر ماركس، فإن تصوراته حول البيروقراطية وعلاقتها ببناء القوة داخل المجتمع، تحتل أهمية محورية خاصة عند محاولة فهم وجهات النظر المتصارعة حول مشكلة البيروقراطية. والواقع أن الموقف الماركسي يمثل إطاراً مرجعياً لدى الكثير من دارسي البيروقراطية مثل « فير » و « ميشلز » اللذان تأثراً كثيراً بأفكاره على الرغم من محاولتهما المتعمدة لهدم النظرية الماركسية<sup>(٥)</sup>. وقد قدم ماركس تحليله لظاهرة البيروقراطية خلال دراسته لإدارة الدولة (State administration) ويمكننا فهم نظرية ماركس عن البيروقراطية في إطار نظريته عن الصراع الطبقي وازمة الرأسمالية وحتمية قدوم مرحلة الشيوعية.

وقد قدم « ماركس » نظريته عن البيروقراطية خلال دراسته ونقده لفلسنة الدولة عند « هيجل » Hegel . وتقوم تحليلات هيجل على أساس اعتبار الإدارة العامة Public administration على أنها تمثل حلقة الوصل بين الدولة state والمجتمع المدني Civil society الذي يتألف من المهن والاتحادات التي تمثل مختلف المصالح الخاصة . وإذا كان المجتمع المدني يتألف من مجموعة من المهن والمصالح المختلفة ، فإن الدولة تعبر عن المصلحة العامة . وهنا تصبح بيروقراطية الدولة state bureaucracy هي هزة الوصل بين المصالح الخاصة التي يمثلها المجتمع ( والمصلحة العامة (التي تتمثلها الدولة)<sup>(٦)</sup>

وقد قبل ماركس التحليل الثلاثي لهيجل من حيث الشكل ، وإن كان قد أجرى تغييراً جذرياً لمضمونه. فقد أشار إلى أن المضمون القانوني أو الشكلي للبيروقراطية لا يعبر عن حقيقتها ، بقدر ما يكشف صورتها المشوهة . وإذا

كانت الوظيفة الأساسية للبيروقراطية عند هيجل، هي تحقيق الالتقاء بين المصلحة العامة والخاصة وهما مصطلحتان متعارضتان ، فإن هذا التعارض يفقد معناه عند ماركس . فالدولة في نظره جهاز طبقى تسلطى ، ولا تمثل سوى المصالح الخاصة بالطبقة الحاكمة المالكة لأدوات الإنتاج . وهو هنا يوحد بين البيروقراطية والدولة ، طالما أن البيروقراطية هي الأداة التي تستند إليها الطبقة المالكة الحاكمة في ممارسة تسلطها وسيادتها وقمعها للطبقات السكادحة . وفي مقدمة مهام البيروقراطية في النظام الرأسمالى إبقاء الأوضاع على ما هي عليه من خلال فرض نظم وقواعد وقوانين تدعم الانقسام الطبقي حفاظا على مصالح الطبقة الحاكمة . أو مادة ما تغلف البيروقراطية بغلاف سلفاني حيث تبدو وكأنها محققة للمصالح العام ، وإن كانت في جوهرها محاولة للتسلط والاستغلال والسيادة الطبقية ، كما أنها تخفي وراءها الصراع الطبقي ، كما أنها تخفي وراءها الصراع الطبقي ، وتعمل كستار من الدخان Smok screen على حد قول «موزيليس» - بين المستغلين والمستغلين .

ولكن البيروقراطية تحقق - في ظل النظام الرأسمالى-نوما من الاستقلال الذاتي Autonomy ، لأنها لا تمثل جزءا متكاملا مع طبقة أصحاب رؤوس الأموال . وهنا فانه من الممكن أن ينشأ صراع بين هذه الطبقة من جهة وبين طائفة الإداريين ، وتوقف حدة هذا الصراع على طبيعة قوى الإنتاج وعلاقاته السائدة . ويتضح من هذا الصلحيل أن البيروقراطية لا تحتل مكانة عضوية في البناء الاجتماعى ، طالما انها لا ترتبط مباشرة بعملية الإنتاج . وهذا هو ما جعل ماركس ينتهى إلى نتيجة مؤداها ان بقاءها ونموها امر ذات طابع مؤقت وطيفي ، فوظيفتها الاساسية داخل

المجتمعات الطبقيّة - ترتبط بمحاولة إبقاء الأوضاع على حالها *status quo* وعلى هذا فإن البيروقراطية وعملية التحول الديمقراطي أمور محتمة داخل أية مجتمع طبقي ، بهدف حماية الانقسام والاستغلال الطبقي .

وسبق ان اشرت الى ان معالجة ماركس للبيروقراطية تتمّ خلال نظريته العامة عن الصراع الطبقي . فهو ينظر إلى البيروقراطية على انها مثال لعملية الاغتراب *Alienation* (٧) . ويحتل مفهوم الاغتراب اهمية خاصة في النظرية الماركسية ، فهو يمثل تلك العملية التي تهرب من خلالها القوى الاجتماعية *social forces* من سيطرة الانسان ، ويصبح لها كيان وجود مستقل عن ارادته ، وتتحوّل في النهاية إلى قوى مضادة للانسان ، او تقف في مواجهته خالقها . وتنطبق هذه الحالة على البيروقراطية عند ماركس ذلك لأنها تتحوّل إلى قوة مستقلة ضاغطة طاغية ، من منظور غالبية الناس الذين ينظرون إليها كشئ غامض يتجاوز قدراتهم على السيطرة والتوجيه ، ويشعرون إزاءها بالعجز والطاعة على الرغم من انها خلق بشري قصد به تنظيم اوجه النشاط والعمل . وتؤكد هذه الصورة الكريهة للبيروقراطية من خلال ما يرتبط بها من إجراءات وزموز وطفوس تحول التنظيمات البيروقراطية إلى عالم مغلق على ذاته .

ويجب ان نشير هنا ان التصور الماركسي للاغتراب لا يحقق عند ماركس في العلاقة بين اعضاء التنظيمات البيروقراطية وبين بقية اعضاء المجتمع ، انه يحقق كذلك داخل التنظيمات وبين أعضائه . فالبيروقراطية لا تخفى حقيقتها عن من هم خارج نطاقها ففسد ، وانما يمتد خداعها الى اعضاء التنظيمات

البيروقراطية ذاتهم . ف هؤلاء الاعضاء لا يشعرون بالطابع التسلسلى للنظام الذى يعملون خلاله ، بل ويمتقدون - خطأ - ان وظائفهم تحقق المصلحة العامة . ويدعم البناء البيروقراطى هذه المعتقدات الكاذبة ، من خلال تسلسل السلطات والنظام الداخلى الدقيق وهذا مظهر آخر للاغتراب .

وبشير ماركس إلى ان احدى سمات البيروقراطية تتمثل فى الشعور بالعجز . Incompetence ، فهى تعظم اعضاءها وتوقع قدراتهم على المبادرة والابداع والتخيل وتحمل المسئولية . وهذا لا ينطبق على تلك الصفوة من البيروقراطيين الذين يصورون ان محوزتهم اداء كافة الاعمال والذين يحاولون توسيع مجالات اختصاصهم دعما للمكانات والامتيازات التى حصلوا عليها ومن شأن كل هذا ظهور ما يطلق عليه «ماركس» للمادية المبتذلة sordid materialism للبيروقراطية ، تلك التى تتمثل فى صراع الموظفين من اجل الرزق والبحث عن مستقبل وظيفى احسن careerism والتعلق الطفلى بالرموز النافذة والألقاب والمكانة والهيبة ... (٨) الشيخ .

وانطلاقا من هذا التصور لطبيعة البيروقراطية واهدافها ووظائفها داخل المجتمع ، فان النظرية الماركسية تربط بين التنمية السياسية وبين إخماد التنظيمات البيروقراطية . : فقد اكد ماركس ان قيام ثورة البروليتاريا واختفاء الطبقات وظهور المجتمع اللاتطبق سوف يؤدى تلقائيا إلى إخماد البيروقراطية لانتهاء عصر تقسيم العمل القاطع ، ونتيجة لامكان قيام اى فرد بوظائف بيروقراطية الأمر الذى سوف يفقد الادارة طابعها الاستغلالي . وسوف تتحول الادارة فى المجتمع الاشتراكى من إدارة الانسان وتنحصر فى ادارة الأشياء .

The administrative tasks will consist of the administration of things and not of people.

فإنسان في المجتمع الاشتراكي سوف يتحرر من قيود العمل الواحد فهو يستطيع ان يقوم بعمل ما اليوم، ويعمل آخر غدا، وسوف تذوب البيروقراطية داخل المجتمع كله ، بعد ان تذوى الدولة باختفاء الأجهزة الطبقية . وهنا سوف ينتهى التناحر الجوهري بين العمل اليدوى والعمل العقلى . وبهذا التصور الطوباوى يتصور ماركس انه يمكن القضاء على مشكلة الاغتراب حيث يستطيع كل شخص ان يصبح رئيسا ومروءا (١).

ولا شك ان هذا لتصور الماركسي تصور خيالى تماما غير قابل للتطبيق ولعل مما يؤيد هذا القول ان قوة الدولة واجهزتها البيروقراطية تتدعم بشكل اكثر قوة بعد الثورة الاشتراكية ، وهذا هو ما حدث فى الاتحاد السوفيتى . وإذا كان « لينين » يفسر هذه الظاهرة بعدم نضج الاشتراكية فاننا نجد أن البيروقراطية وقبضة الدولة تزداد قوة يوما بعد يوم بعد أن انقضى على التحول الاشتراكي فى الاتحاد السوفيتى أكثر من نصف قرن . ويذهب الكثير من الدارسين مثل - ريزى Rizzi و « ديجلاس Diggins » (١) - إلى أن ما هو سائد فى الاتحاد السوفيتى هو فى جوهره شكل جديد للدولة الرأسمالية ، وتعذرون عن وجود طبقة جديدة هناك هى طبقة البيروقراطية الذين يتزايد عددهم وتقوم داخل الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ، وهذه الطبقة تتميز نظاما يختلف تماما عن النظامين الرأسمالى والاشتراكي على السواء . ويحاول « تروتسكى » Trotsky الرد على هذه الزعم من خلال التمسك بالمفهوم الماركسى للطبقة ، ذلك المفهوم الذى يربط الطبقة بنظام الانتاج والتسلط والاستغلال



الاقتصادى وملكية أدوات الانتاج ... الخ، وينتهى إلى أنه لا يمكن النظر إلى البيروقراطية السوفيتية على أنها طبقة بالمفهوم الاقتصادى ، طالما أن سيطرتها ذات طابع سياسى خالص لا يتصل إطلاقا بالسيطرة الاقتصادية

*Its domination has a purely political, non economic character.*

ويذهب « تروتسكى » إلى أن البيروقراطيين السوفيت يقوموا بأدوار توزيع الدخل ، فهم لا يملكون أدوات الانتاج ولا يقومون بتنظيم العملية الانتاجية . وكان هذا الباحث يرى في تعاطف البيروقراطية السوفيتية دليلا على أنها تقترب من نهايتها ، ذلك أنها تعمل بذرة فناها . وهو يرى أن ذلك يمكن أن يتحقق مع تزايد الوعى الاقتصادى والاجتماعى للكادحين ، الأمر الذى يمكن العمال من القيام بثورة جديدة ضد النظام البيروقراطى ، وهذا هو ما يضمن استمرار الثورة (١٢) .

ويذهب « موزيلس » Mouselis بحق إلى أن كلا من لينين Lenin وتروتسكى Trotsky حاولا تفسير البيروقراطية السوفيتية بطريقة تتفق مع أساسيات الاتجاه الماركسى . ولعل هذا الالتزام الضيق بمشروع نظرى مسبق *A priori theoretical enterprise* ، هو الذى أعجزهم عن إمكانية رؤية وتحليل التطور الاجتماعى ، إلا فى حدود بندى الرأسمالية والاشتراكية كبديلين وحيدين فقط . (١٣) ولم يكن اهتماما منصبا على دراسة البيروقراطية فى ذاتها ، فقد اهتموا أساسا بمحاولة التوفيق بين الواقع البيروقراطى السوفيتى من جهة ونظرية ماركس وتوقعاته من جهة أخرى ، ذلك الواقع الذى إذا ماتم تحليله موضوعيا يمكن أن يهدم النظرية الماركسية ، وهو أمر تزايد صبره مع تزايد تاريخ الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، فانه قد ظهر بعض

الباحثين مثل « ريزى » Rizzi و « برنهام » Burnham حاولوا تطويع النظرية الماركسية ذاتها مع البيروقراطية المتزايدة حجبا وعمقا وتأثيرا داخل المجتمعات الاشتراكية . وهم يرون الحقيقة الواضحة فى هذه الدول وهي تزايد سيطرة البيروقراطية كأحد الملامح الأساسية داخل النظام السوفيتي ، ويبحثون عن كيفية التوفيق بين هذه الحقيقة وبين النظرية الماركسية ، خاصة وأن هذا الواقع يهدم النظرية الماركسية ويأتى متعارضاً تماماً مع ماتوقعه ماركس .

#### لانيا : التنمية السياسية وتزايد عملية التحول البيروقراطى :

ويمكن القول - مع الكثير من الدارسين مثل ، « زاجلين » Zeitlin - أن أغلب النظريات الكبرى فى علم الاجتماع الغربى صدرت خلال محاولة متعددة لتفنيد النظرية الماركسية التى كانت تمثل خطورة كبيرة على المجتمع الغربى . وفى مقدمة هذه النظريات ، نظرية ماكس فيبر حول التنظيمات الاقتصادية والبيروقراطية (١٤) . وقد سبق أن عرضت المخطط الأساسية للنموذج التالى الذى قدمه ماكس فيبر حول البيروقراطية ، وهو على العكس من « ماركس » يؤكد أنه مع تزايد حركة نمو المجتمعات أو تنميتها تزايد عملية التحول البيروقراطى داخلها ، فهناك تناسب طردي بين حركة التنمية وتزايد اكتساب التنظيمات الطابع البيروقراطى من جهة وتزايد عدد التنظيمات البيروقراطية من جهة أخرى . وقد كان « فيبر » مهتماً بتحديد أهم جوانب التغير التى حدثت للتنظيم الاجتماعى للمجتمعات الغربية . فهو يرى أن أهم ما يميز هذه المجتمعات تزايد عدد التنظيمات الرسمية البيروقراطية ، وهذا ما حدا به إلى محاولة تحليل أهم خصائصها . ويمكن القول بأن الدراسة الكلاسيكية لفيدر حول البيروقراطية ، كانت هى الأساس الذى انبثق عنه اتجاهين متميزين فى الدراسات البيروقراطية الحديثة .

الاول : الدراسات التاريخية التي حارلت تتبع تاريخ وتطور أو نمو التنظيمات البيروقراطية، مع محاولة تحليل اتجاهاتها المستقبلية . وقد انجبت الكثير من هذه الدراسات نحو تفنيد النظرية الماركسية وإثبات أنه مع نمو المجتمعات يزداد الاتجاه البيروقراطي تدعيا وإنتشارا .

الثاني . الدراسات الواقعية - الميدانية التي ركزت على محاولة الكشف عن الواقع الاجتماعي الفعلي للتنظيمات ، ومدى إختلافه مع معالم النموذج المثالي الذي صاغه فير . وهنا خرجت مجموعة كبيرة من الأسئلة يمكن أن تقدم نماذج منها .

- هل يمكن القول أن التنظيمات البيروقراطية تسودها في الواقع علاقات وتفاعلات تعتمد كلية على العقل والمنطق فحسب ، أم أن هناك عوامل غير منطقية تدخل في تشكيل العلاقات داخلها ؟

- ماذا عن التنظيمات غير الرسمية التي كشفت الكثير من الدراسات عن وجوده داخل التنظيمات الرسمية ؟

- ألا يوجد تعارض وتناقضات بين مكونات النموذج المثالي عند « فير » وبين أهدافه فقد كشفت بعض الدراسات عن وجود تعارض بين مبدأ الترقية بالأقدمية والترقية بالكفاءة ، وعن ما يمكن أن يؤدي إليه السلسل الرأسى من تمرکز للسلطات وطول فترة الإجراءات وعيوب الإدارة للركيزة ... الخ وقد صاغ « فير » نموذج المثالي على اساس تجميع ملاحظات واقعية فهو بناء عقلي لا يمكن ان يتحقق في الواقع تحقفا كاملا . وقد كان « فير » على وعى بذلك ، حيث ذكر انه يستحيل ان ينطبق هذا النموذج على الحياة

الواقعية، ومع هذا فإنه غير منفصل كلية عن الواقع طالما أنه صيغ استنادا إلى تجريدات مشتقة من هذا الواقع (١٥).

ويلخص لنا «نيكوس موزيليس» N. Mouzelis أم خصائص النموذج البروقراطي للتنظيم فيما يلي \*

— درجة عالية من التخصص.

— بناء متدرج للسطة، مع وجود نطاق محدود للمسئولية وإصدار الأوامر

بقيام العلاقات على أساس غير شخصي بين أعضاء التنظيم.

— إمداد التنظيم بالموظفين الرسميين على أساس القدرة والمعلومات الفنية

— تباين الدخول والثروات الخاصة والرسمية.

وهذه الخصائص جنباً إلى جنب مع زيادة المعايير الرشيطة لضبط وصياغة السلوك والعلاقات والقرارات، يجعل من السلوك التنظيمي سلوكاً يمكن التنبؤ به، الأمر الذي يحقق الاستقرار المصوري داخل التنظيمات. وقد حاول انصار

---

#### (1) High dere of speciatizaitia.

- Hierarchical authority structure with Limited areas of command and responsibility.

- Impersonality of relationships between organizational members.

- Recruitment of officials on the basis of ability and technical knowledge

- Defferenciation of private and official income and fortune.

أنظر دراسة «موزيليس» للدكتوراه ص ٢٦ .

الدراسات الاميريقية في دراسة التنظيمات الكشف عن جيران الخلل في نموذج «فير». فاذا كانت العقلية والتخصص واللاشخصية والتسلسل الرأسي الدقيق وإمكانية التوقع الدقيق بالسلوك أو أداء الدور هي الأساس الأول الذي يحقق كفاءة التنظيم البيروقراطي في نظر «فير»، فإن هذه الأمور بعينها تعد معوقات Dy sfunctions ، ذلك لأن من شأنها أن تؤدي إلى مجموعة من امراض التنظيم فتصبح الإجراءات والقواعد غاية في ذاتها، كما انها، كما انها تقتل عند الفرد روح المبادرة والمشاركة والإيجابية الأمر الذي يؤدي الى إفراز شخصيات خائفة منهذه. وهذا يعني فقد التنظيم للمرونة المفروضة (١٦). وهكذا ظهرت الكثير من الدراسات التي تحاول الكشف عن علاقة التنظيمات ببناء الشخصية، او بما اطلق عليه بعد ذلك إنسان التنظيم organization man ، وهو مصطلح ظهر في دراسات «وايت» (ويقصد به نموذج الإنسان الذي تصوغه التنظيمات نتيجة بانها ومتطلباتها مثل عدم الاهتمام بمختلف جوانب الاحباط التي يقابلها في عمله، والذي يلغزم بالقواعد وأوامر الرؤساء والبعد عن التجديدات أو المبادرة ... الخ) (١٧).

ويشير «نيكوس موزيليس» N. Mouseliz إلى أنه من أجل تحقيق فهم أفضل لما قدمه فير من أفكار حول التحول البيروقراطي مع ازدياد نمو المجتمعات الحديثة، فإنه يجب أن نقيمها في ضوء نظريته عن السيطرة (٥)

---

قام «نيكوس موزيليس» N. P. Mouseliz بإعداد رسالة حصل بها على درجة الدكتوراه من مدرسة الاقتصاد بلندن تحت اشراف «ماك راي» Prof D. G. Mac Rae سنة ١٩٦٠ تم نشرها سنة ١٩٦٧ ثم سنة ١٩٦٩ وكانت موضوعها يدور حول «التنظيم

theory of dominatcm<sup>(١٨)</sup>. « فاكس فير » يعرف القوة بأنها إمكانية فرض إرادة شخص على سلوك شخص أو أشخاص آخرين . ولكنه لم يكن مهتما بدراسة القوة عموما ، وإنما كان مهتما بدراسة جانب واحد من علاقات القوة ، وهو ما يطلق عليه السيطرة Domination . تشير السيطرة إلى علاقات القوة التي يعتقد فيها الحاكم أو الشخص الذي يفرض سلطته على الآخرين أنه من حقه ممارسة هذه السلطة ، كما يعتقد المحكومون أن من واجهم الامتثال لأوامر الحاكم<sup>(١٩)</sup> . وعلى هذا فإن ممارسة السيطرة أو السلطة - عند فير - تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من

== والبيروقراطية - تحليل للتطبيقات الحديثة » قدم خلالها عرضا تحليليا ممتازا للدمج السكلاسيكي في فهم البيروقراطية حيث قدم دراسة متممة من الموقف الماركسي وتحليلا لعمق الاجتماع السياسي عند فير ، ونظرية « ميشلز » من العلاقة بين البيروقراطية والاوليغارشية . وانتهى من الفصل الأول ببعض الملاحظات النقدية . ثم قدم في الفصل الثاني تحليلا ممتازا للنموذج المثالي للبيروقراطية عند « فير » وتقدم في الفصل الثالث عرضا ممتازا لأهم نظريات البيروقراطية التي ظهرت بعد « فير » والتي اتخذت موقفا من نموذجه الحالي . وتتمثل هذه الفصول الثلاثة الجزء الأول من الكتاب وهو دراسة البيروقراطية ، أما الجزء الثاني فقد درس خلاله التقاليد الادارية ، ودرس في الفصل الرابع التaylorية والنظريات الصورية للادارة ، ودرس في الفصل الخامس مدخل العلاقات الانسانية لدراسة التنظيمات ، ودرس في الفصل السادس نظرية اتخاذ القرار داخل السياق التنظيمي . أما الفصل الثالث والأخير فقد قدم فيه تحليلا مميّزا للاتجاهات التقاربية Converging trends بين مختلف التيارات والاتجاهات السوسيولوجية التي ظهرت ضمن دراسة نظريات التنظيم وانتهى بخاتمة تميز عن امالة الباحث وهرض وجهة نظر جديدة وطريفة

Mouseliz, N. P., **Organization and bureaucracy** London :

Routledge and Kagan paul 1967.

الحكام والمحكومين على السواء . وكلما كبر عدد الجماعة او المجمع أو التظيم،  
تطلب الأمر وجود هيئة إدارية تقوم بمهمة تنفيذ الأوامر وتحقيق الصلة الدائمة  
بين الرؤساء والمرؤسين . وهكذا حاول « فيبر » أن يصنف نماذج السلطة  
وفقا لميارين هما (٢٠) :

#### ١- مصدر الشرعية على السلطة Legitimation

##### ب - وجود الجهاز الإداري المناسب Administrative apparatus

ويميز « فيبر » في هذا الصدد بين ثلاثة نماذج مثالية للسيطرة أو السلطة  
وهي السلطة التقليدية والملممة وأخيراً السلطة الرشيدة . وقد سبق أن تعرضنا  
لها بالشرح في فصل سابق . وما يهمنا هو أن نمو المجتمع يصح نحو إحلال  
السلطة العقلية الرشيدة ، تلك التي تقوم على الاعتقاد في سيادة قواعد عامة، أو  
معايير غير شخصية ، بحيث يستمد الحاكم أو الرئيس شرعية ممارسته للقوة من  
الالتزام بالقواعد القانونية العامة . وهذا النموذج الرشيد للسلطة هو النموذج  
الذي يشيع داخل المجتمعات الغربية ، وهو النموذج الذي تنحى إليه حركة  
التنمية الإدارية والسياسية داخل الدول النامية . ويمكن القول بأن الليبروقراطية  
كمصطلح يطلق - عند فيبر - على الجهاز الإداري الذي يعتمد على السلطة  
القانونية . والذي يحكم سلوك الرؤساء والمرؤسين داخله الالتزام الدقيق  
بالقواعد والنظم والمعايير الرسمية ، إلى جانب الأبعاد الأخرى التي سبق أن  
أشرت إليها (٢١) .

##### نظرية « فيبر » في الترشيح Rationalization وارتباطها بالتحديث

وهكذا نستطيع القول أن تصور فيبر لليبروقراطية يرتبط بتصوره  
للسلطة كما يرتبط بنظريته في الترشيح . والواقع أن التصور السوسيولوجي

ليبروقراطية - بالشكل الذى غرضنا له - يؤدى إلى فكرة التحول البيروقراطى داخل المجتمع Bureaucratization . ويشير هذا المصطلح الأخير ببساطة إلى أنه مع نمو المجتمع أو تنميته ، تأخذ الأشكال البيروقراطية للإدارة في الازدهار في كافة مجالات التنظيمات الاجتماعية - الصحية والزبوبة والاقتصادية والسياسية ... الخ . ويربط فير التحول البيروقراطى بانتشار القواعد القانونية الرشيدة . ويقصد بالرشيد أو العقلى Rational وجود علاقة منطقية بين وسائل وغايات الفعل الاجتماعى سواء فى ذهن القائم بالفعل نفسه أو كما يتبدى للملاحظ العلمى من الخارج .

وعلى الرغم من مختلف أوجه النقص والمزالق التى ينحدر إليها التنظيمات البيروقراطية فلها تعدد أكثر صور التنظيمات الاجتماعية من حيث الترشيدها أكثرها اتفاقاً مع المعايير القانونية والعقلية (٢٢) . وتزداد أهمية هذه العقلانية أو نزعة الترشيدها داخل التنظيمات ، مع تقدم العلم والتكنولوجيا ، بحيث تصبح هى الشكل الوحيد لتنظيمات العمل work organization الممكن داخل المجتمعات التى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة . وعلى الرغم أنه من الناحية التاريخية كانت الدولة State هى الجهاز الذى أخرج إلى الوجود فكرة التنظيم البيروقراطى ، بمعنى أن فكرة هذا التنظيم ارتبطت تاريخياً بظهور فكرة الدولة ، فإن متطلبات النظام الاقتصادى الذى يعتمد على التكنولوجيا الحديثة هو الذى يجعل من استمرار التنظيمات البيروقراطية أمراً محتملاً . ويشير « إدوارد شيلز » E. Shils فى دراسة له عن التنمية السياسية إلى البيروقراطية ليست هى الصورة السائدة للإدارة داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية فى الدول المتقدمة صناعياً (سواء أكانت هذه الدول رأسمالية أو اشتراكية) فحسب ، ولكن التحول



البيروقراطي داخل المجتمعات - تزايد اكتساب التنظيمات الطابع البيروقراطي بعد أجد المكونات الجوهرية لعملية التحديث Modernization داخل مجتمعات العالم الثالث (٢٢) .

وقد كان « فير » واعيا بأن النماذج المثالية للسيطرة أو السلطة لا يمكن أن تنطبق على الواقع انطباقا كاملا ، ولكنه كان يرى أن هذا النموذج التصنيفي Typology أو تنميط السلطة بالشكل الذي أوضحه يفيد الباحث كأداة تحليلية تمكن الباحث من اكتشاف كيف يمكن لهذه الأشكال الثلاثة أن تختلط في الواقع التنظيمي ، مع بيان أوجه التعارض بين النماذج المثالية والنماذج الواقعية (٢٣) .

ويؤكد « فير » أن المجتمعات الحديثة تتجه نحو التحول البيروقراطي ، نتيجة لمجموعة من الظروف التاريخية أو المتغيرات الاجتماعية ، بحيث لم يعد هذا التحول قاصرا على الأجهزة السياسية أو أجهزة الدولة فقط ، بل إنه امتد ليشمل مختلف التنظيمات في المجالات الاقتصادية والدينية والتعليمية ، والصكرية بل وحتى الجامعات بدأت تفقد بعضا من تقاليد هاجت أنها تحولت إلى جهازيات لف من مجموعة من القواعد العقلية للأشخاص التي تستهدف تحقيق أعلى حد ممكن من الكفاءة Maximum efficiency . ويمكن تحديد أهم العوامل التي ساهمت في انتشار العقلانية وبالتالي أدت إلى تزايد سرعة عملية التحول البيروقراطي داخل المجتمعات الحديثة أو الأخذ في التحديث ، في انهيار النظام الاقطاعي وانتهاء نظام رقيق الأرض وظهور نظام الاقتصاد النقدي وكمبر حجم المجتمعات وتزايد معدلات الصحضر وانتشار التعليم وتقدم المهام الادارية ونمو النظام الرأسمالي . ويشير فير إلى أهم عامل ساهم في تزايد حركة البيروقراطية حجما وسرعة انتشار

هو أن التنظيم البيروقراطي أكثر التنظيمات تفوقاً من الناحية الفنية ، ومن منظور القدرة على الانجاز وأداء المهام بالدقة والشكل المخطط .

#### التنمية السياسية وتزايد الانقياد الأوليغاركي داخل المنظمات :

يشير « موزيليس » بحق إلى أن مصطلح البيروقراطية قد استخدم مادة في الكتابات السياسية ليشير إلى سوء استخدام القوة Abuse of power حيث يمارس الموظفون قدراً أكبر من القوة أكثر بكثير مما هو لازم لانجاز أعمالهم الموكولة إليهم . وهذا التصور يعدنا عن نموذج « فير » ويدخلنا في مجال تحليلات بعض علماء الاجتماع اللاحقين على فير الذين حاولوا التركيز على إراز الطابع الأوليغاركي الخفي للبيروقراطية في مجال تحليلهم لأبنية القوة والسلطة داخل المجتمعات الحديثة (٢٥) .

وقد كان تركيز دراسات « فير » منصبة على أثر التنظيمات البيروقراطية على البناء السياسي للمجتمع ككل ، ولكن بعض العلماء اللاحقين مثل « روبرت ميشلز » R. Miesha حارلوا فحص قضايا أقل حجماً من حيث مستوى التحليل حيث قاموا بمحاولة لتحليل العمليات السياسية داخل التنظيمات الكبرى (٢٦) . وقد أبد « ميشلز » تصور « ماكيافلي » حول سيطرة الصفوة Elite domination وحول القرص المتاحة لممارسة الديمقراطية ، أو لظهور ما أطلق عليه « ماكس » المجتمع اللاتقي . وقد توصل « ميشلز » إلى ما أطلق عليه « القانون الحديدي للأوليغاركية » Iron law of oligarchy الذي يذهب فيه إلى طبيعة بناء التنظيمات الحديثة ذات النطاق الواسع يحتم أن تكون بالضرورة ذات طابع أوليغاركي .

The modern Large scale organisations, by their very nature, are necessarily oligarchic. (٢٧).

فهذه التنظيمات سوف يقوم بممارسة السلطة داخلها قبله كأمر محتم ، حتى وإن كانت هذه الحقيقة على عكس ما يقصد إليه قادة التنظيم وأعضائه . ومن أجل إثبات صحة هذه القضية ، قام « ميشلز » بتحليل متعمق لبناء الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني ، وهو حزب من المقروض فيه أن يكون قائما على أسس تنظيمية ديمقراطية بالمقارنة ببناء الأحزاب الأخرى .

وقد خلص « ميشلز » من هذه الدراسة إلى إثبات أن الديمقراطية ليس في نهاية الأمر سوي شعار أو قول أجوف ليس له وجود أو تطبيق في عالم الواقع أو داخل أى من التنظيمات الحديثة ، سواء داخل الدول الرأسمالية أو الاشتراكية على حد سواء . ويرجع « ميشلز » حتمية سيادة الاتجاه الأوليغاركى سواء على مستوى المجتمعات أو التنظيمات الحديثة ، إلى أن الديمقراطية مفهوم وعملية لا يمكن ممارستها مع تعقد المجتمعات وتعقد التكنولوجيا وزيادة التخصص الفعالي الدقيق للعملية الإدارية ، إلى جانب اتساع النطاق الديمقراطي للمجتمعات الحديثة . فإذا كانت الديمقراطية تعني مشاركة الشعب في عملية اتخاذ القرار وفي تشكيل القرارات ، كما تعني ضرورة مشاركة أعضاء التنظيم في رسم سياسته واتخاذ القرارات داخله ، فإن هذا الأمر غير ممكن من الناحية الفعلية أو العملية ، نظرا لكبر حجم المجتمعات أو التنظيمات . فمن غير المعقول أن يقوم أعضاء الشعب كله بمناقشة أمور الدولة واتخاذ القرارات ، وما يصدق على الدولة يصدق على التنظيمات ، فضعف عدد أعضاء الحزب الاشتراكي الألماني أمر يحول دون إمكان جميعهم لمناقشة أمور الحزب وتحقيق مشاركة جميع أعضائه فعلا .

يضاف إلى هذا أن تعقد الادارة وتنفذ الشكليات التنظيمية استوجب  
حتمية الاختصاص الفني الدقيق لمن يتولون امور الادارة والقيام بعمليات اتخاذ  
القرارات هذا إلى جانب إن طبيعة البناء التنظيمي يدعم الاتجاه الأولي جاري  
بالضرورة ، وفي مقدمة الأبعاد البنائية المقصودة ، عملية التسلسل الرأسي الذي  
يعتم وجود قيادة أو رآسة تمتع بسهولة الاتصال ويحجم من المعلومات وسلطات  
تمكنها من دعم الأوضاع القائمة والقضاء على أية مذبذبة ، خاصة وإن ممارسة  
الرؤساء أو قادة التنظيمات لوظائفهم يكسبهم تدريجيا المهارات السياسية (كالخطب  
وكتابة اللقالات ... الخ ) التي تجعل من الصعب استبدالهم بآخرين داخل  
التنظيمات ، وتجعلهم قادرين على تثبيت أقدامهم (٢٨) .

وهكذا ينتهي « ميشال » إلى نتيجة مؤداها ان طبيعة الواقع البنائي  
للمتجمعات والتنظيمات الحديثة ( بغض النظر عن الأيديولوجيات ) تؤدي إلى  
سيادة اتجاه يدعم حكم القلة ( الاتجاه الأولي جاري ) ، وهذا يعني ابعاد بقية  
اعضاء التنظيمات عن ممارسة العملية السياسية ، مما يؤدي إلى إغترابهم . ويناقش  
« ميشال » بعض الآراء التي تذهب إلى ان الأولي جارية لا تتعارض مع  
الديموقراطية وانها لا تعني تسلط الصفوة واستغلال الجماهير ، على اساس ان  
هذه الصفوة تصل إلى مكانها من خلال الانتخابات الجماهيرية ، وانها تظل  
باستمرار في حالة تنافس مع الصفوات الأخرى الضاغطة والمؤثرة مما يحتم  
ارتباطها المستمر بالجماهير والعمل لمصالحها حتى تظل في مكانها وحتى يعاد  
انتخابها مستقبلا . ويذهب « ميشال » إلى خطأ هذا التحليل . فمع صعود  
القادة - المنتخبون جماهريا - إلى مرتبة القوة السياسية ، فإنهم يصبحون جزءاً  
متكاملاً مع الصفوة .

By rising to power, the leaders become an integral part of the elite.

وعادة ما لا تتفق مصالح الصفوة مع مصالح الجماهير، ولما كانت في مقدمة مصالح الصفوة العمل على استمرار بقائها في القوة، فانها سوف تعمل على ذلك ولو أدى الأمر إلى تدمير التنظيم كله. وهذه الحقيقة لا تنطبق على المجتمعات الرأسمالية فحسب، ولكنها تنطبق وبالدرجة الأولى على المجتمعات الاشتراكية كذلك. فإنا نرى أن يصل قادة الأحزاب الاشتراكية الثورية إلى السلطة حتى تبخر المثلث الثورية *Evaporation of the revolutionary ideals*، ويظهر تمسك كامل بالأصول الجامدة أو الرجعية للبيروقراطية *Bureaucratic conservation* وهو تمسك يرجع إلى محاولة القادة دعم سلطتهم وسيطرتهم على مواقعهم. ولا يمكننا أن نفهم هذه الظاهرة في ضوء الخصائص الشخصية للقادة (ما إذا كانوا أمناء أو مخلصين أم لا) ولكن يجب فهمها في ضوء أمرين:

أ) الضغوط والتوترات البنائية *Structural strains* التي يجد قادة التنظيمات والمجتمعات أنفسهم فيها بعد صعودهم إلى مواقع القوة.

ب) الخصائص النفسية العامة بين كل الناس (٢٤).

General psychological traits common to all human beings.

وقد سبق أن أوضحنا جانباً مع طبيعة المواقف البنيائية المؤدية إلى حماية ظهور الأوريجارية داخل التنظيمات، أما الخصائص النفسية، فتتمثل في أن وصول أي من البشر إلى مواقع السلطة يحقق له قدراً من الهيبة *Prestige*

والشهرة prominence ويعود عليها ، ولا يستطيع أن يتغلب عليها الأمر الذي يجعله يحافظ على موقعه ويعمل على ذلك ، خاصة إذا ما كان من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى وهو الأمر الغالب في ظل النظم الديمقراطية . هذا إلى جانب أنه مع ممارسة القوة تحدث تحولات نفسية داخل شخص القائد

. With the exercise of power a psychological metamorphosis occurs in the person of the leader. (٣٠) .

حيث يحاول القائد اثبات قوتهم والاعتقاد في عظمتهم Greatness وتفردهم uniqueness ، وهكذا ينتهي به الأمر إلى التوحيد بين ذاته وبين التنظيم .

ويمكننا في هذا الإطار تفسير السياسة الدعاية والمحافظة للقائد في ظل المبدأ الماكيافيلي الذي يذهب إلى أن سلوك أية جماعة مسيطرة Dominant group داخل أو خارج التنظيمات تنبثق من منطق المصلحة الذاتية self interest . ولا تشير المصلحة الذاتية داخل السياق السياسي أو التنظيمي إلى المكاسب الاقتصادية فحسب ، ولكنها تشير بشكل أقوى إلى اعتبارات تتعلق ببقاء القوة والعفّاظ على المركز والهيبة . ويشير «موزيليس» إلى أن «ميشلز» يعتقد إلى أن آراءه هذه لا تتعارض مع التصور الماركسي حول المصالح الاقتصادية كأمم معدود للفعل الإنساني ( داخل المجتمع الرأسمالي ) ، ولكنه يرى أن هذه الآراء تكمل التصور الماركسي حيث تضيف إلى الحتمية الماركسية الجانب السياسي المتعقد في تحليلاته . فعندما نقرر سلوك الناس وانفعالم يجب أن نأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسياسية معا . وعلى هذا فان اتباع القاعدة سياسة محافظة دعاية لا يمكن تفسيرها في ظل الحفاظ

على المصالح الاقتصادية فقط، وإنما يجب أن نسرهما في ضوء محاولتهم الحفاظ على مكانتهم وقوتهم وهيبتهم أيضا (\*).

ويؤكد « موزيليس » أن « ميشلز » — مثله في ذلك مثل كل من « ماركس وفير » — على وعى كامل بالفارق الكبير بين اقوال الناس وأعمالهم وهذا ما حدا به إلى محاولة فحص مختلف الأيديولوجيات التي تصنعها الأوليجاركية التنظيمية Organizational oligarchy لتبرير موقفها (٢١). وتمثل الفكرة الرئيسية التي تقف خلف هذه الأيديولوجيات هي التركيز على ضرورة تحقيق الوحدة الداخلية Internal unity والانسجام والتنسيق في مواجهة الأخطار الخارجية. Harmony in the face of external dangers. وهنا تصبح أية محاولة لمضادة لسياسة القادة بمثابة موقف يفت الجبهة الداخلية ويخلقوقا لا يستفيد منه سوى الأعداء فقط. ويؤكد « ميشلز » أن هذه الفكرة التي تقف وراء أيديولوجية الأوليجاركية ليست صحيحة اميريقيا او على مستوى الواقع، فهي فكرة تخلفها الصفة (الرؤساء او القادة) كي يحافظوا على سلطاتهم وهيبتهم وقوتهم ومواقعهم التنظيمية. كذلك فانه يذهب إلى أن اسطورة الديمقراطية Democratic myth (وهو يسميها اسطورة على اساس

---

(\*) استطاع « نيكوس موزيليس » أن يقدم تحليلا نقديا رائعا لآراء ماركس وفير وميشلز عن البيروقراطية، وأرجو أن يرجع كل من يحاول معرفة المزيد حول قضايا علم اجتماع التنظيم الى دراسة :

Monzelis, N. Organization and Bureaucracy

المذكور في مراجع الفصل والذي سبق أن أشرت إليه أكثر من مرة .

انه ليس للديموقراطية وجود حقيقي في نظره سواء على مستوى التنظيمات او على مستوى الوحدات السياسية كالأحزاب او الدول ويمكن الحفاظ عليها من خلال « الأيديولوجية النابليونية » التي طورها نابليون بونابرت ، Bonapartist ideology ، تلك الأيديولوجية التي تزعم ان القائد الذي يتم انتخابه ديموقراطيا هو التعبير الدائم عن الإرادة الجمعية Collective will (٢٢) .

وعندما ينقل « ميشلز » بؤرة التحليل من مستوى سياسة التنظيمات Organizational politics إلى مستوى نظامي أكثر عمومية More general institutional level ، فإنه يصل الى نتائج لا تقل تشاؤما حول فرض سيادة الديمقراطية ، او حتى امكانية وجود مضمون واقعي لها فاندما وجود ديموقراطية داخلية - اي داخل التنظيمات كما رأينا في تحليلات ميشلز - يحطم إمكانية قيام ديموقراطية على مستوى المجتمع السياسي ككل Political community . وعلى الرغم من انه لم يوضح طبيعة الميكانيزمات او الوسائل التي تتجول من خلالها الأوليغارشية التنظيمية Organizational societal oligarchy ( او أوليغارشية على المستوى السياسي العام للمجتمع ) ، فإنه لم يكن يشك في القدر المشترك للديموقراطية سواء داخل الدول الاشتراكية او الرأسمالية ، وقد تنبأ قبل قيام الثورة الروسية بفشل الديمقراطية الاشتراكية وبتمتية تحولها إلى دكتاتورية لأنه كما يذهب ميشلز سوف تنتهي الثورة إلى دكتاتورية فئة قليلة من القادة لديهم درجة كافية من الدهاء والقوة تمكنهم من تحقيق السيادة الكاملة تحت اسم الاشتراكية . ويشبه « ميشلز » الحركات الديمقراطية في التاريخ بحركة الموج المتلاحقة Successive waves التي تطلطم على نفس الشاطئ . ولا تتجدد . فالمثل الديمقراطية او ما ترفعه هذه



الحركات من شعارات براقة تفقد نفاذها الثورى أو مضمونها الواقعى عند اللحظة التى تصحى فيها وتسود ، فعندما جولى مثلوا الشعب حكم الدولة فانهم يملكون نفس سلوك سلفهم من حيث التسلط الأوليغاركى وقد بنى «ميشلز» منظوره دورى للتغيرات السياسية داخل المجتمعات ، فسوف تستمر الأوليغاركية حتى يظهر قائد ملهم يستطيع تغيير الأوضاع . وكما يشير « موزيليس » فإن آراء هذا المفكر تعكس فلسفة معينة للتاريخ تختلف عن فلسفة « فيسر » وتتعارض تماما مع الفلسفة الماركسية . فعلى الرغم من أنه يحدث داخل المجتمعات تغيرات وثورات ، فإن الأمور السياسية تبقى على ما هى عليه دون تغيير يذكر ، فالسيادة والسيطرة تظل دائما مناطة بصنفات معينة - بغض النظر عن طبيعة الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية السائدة . وعادة ما يرفع قادة الجماهير شعارات ومنزل عن الحرية والعدالة والمساراة حتى يصلوا إلى السلطة ، التى تحولهم إلى صنفوة أوليغاركية وهكذا تدور دورات التغير السياسى داخل المجتمعات (١٣٣) .

ويجب ألا يفهم من هذا أن « ميشلز » يعارض الديمقراطية ، أو انه من دعاة الكثاتورية ، ذلك لأنه - كما يشير « موزيليس » يؤكد فى نهاية دراسته عن الأحزاب السياسية ، بأن الديمقراطية - على الرغم من صعوبة أو استحالة تحقيقها داخل التنظيمات الكبرى والمجتمعات الحديثة - إلا أنها أحسن أشكال الحياة الاجتماعية . وهو يرى أن اتساع نطاق التعليم وكفاءة عمليات التربية والتثقيف السياسية تسهم فى تزايد قدرة الجماهير على متابعة القادة والرؤساء وتقديم ومحاولة تقويمهم ، وهذا من شأنه الوقوف بقدر الإمكان ضد الاتجاهات الأوليغاركية المتزايدة مع اتجاه التنظيمات والمجتمعات نحو التعقيد .

مناقشة نقدية للاتجاهات الكبرى في دراسة البيروقراطية ومشكلاتها :

يمكن القول - مع موزيليس - أنه يمكن التاريخ للدراسة العلمية للبيروقراطية اعتباراً من « فيبر » ، وهو يقصد بالإدارة البيروقراطية تلك الإدارة التي تعتمد على العقل والمنطق والرشد والمعرفة الفنية والتخصص الفني وهناك مجموعة من التساؤلات والملاحظات التي يمكن أن نطرحها فيما يلي :

أولاً : هل بعدد بعد التسلسل الرأسي Hierarchy هو البعد الفارق الذي يميز التنظيم البيروقراطي عن غيره من التنظيمات طبقاً للنموذج المثالي عند فيبر ؟ يجيب « موزيليس » على هذا التساؤل بالنفي ، على الرغم من هذا فإن هناك بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة « ستانلي أدى Stanley udy Jr » ظم بمحاولة لدراسة بعد التسلسل الرأسي داخل التنظيمات دراسة واقعية ، وخرج من هذه الدراسة إلى أنه يمكننا أن نصف التنظيم بأنه « بيروقراطي » إذا ما تضمن أكثر من ثلاثة مستويات متدرجة للسلطة (\*) . كذلك قام « مونرو

(\*) دراسة « أدى » المذكورة في دراسة « موزيليس » السابق الإشارة إليه

ص ٣٩ و عنوان دراسة « أدى » هو

Bureacracy and Rationality in Waber's Organization theory :  
An emperical study - American sociological review vol 24 ( 1959).  
pp. 791 - 5

ويمكن لمن يريد معرفة المزيد حول دراسة « أدى » أن يرجع إلى دراسة « موزيليس » هذه دراسة « بيرجر » المذكورة كذلك في دراسة « موزيليس » ص ٤٠ و عنوان دراسة « بيرجر » هو :

Bureacracy and Society in modern Egypt-Princiton Univ-press 1967.

ارجع إلى تعليق « موزيليس » في الهوامش ص ١٨٩ .

برجر ، Monroe Berger بدراسة واقعية عن البيروقراطية المصرية Egyptian bureaucracy استناداً إلى تصور « فير » وقد اعتمد في هذه الدراسة على تصميم مقياس يقيس به التحول البيروقراطي استناداً على خاصية التسلسل الرأسي. فهو يعتبر أن هذه الخاصية هي أهم معايير التحول البيروقراطي Criteria of Bureaucratization . وهو يعرف هذا البعد في صورة عامة بأنه يشير إلى التأكيد على امتيازات المركز Prerogatives of position وعلى أهمية ممارسة السلطة والطاعة . ويعلق « موزيليس » بأنه يمكن الاعتراض على مثل هذه دراسات بأن خاصية التسلسل الرأسي ليست هي البعد المحوري الذي يميز بين التنظيم البيروقراطي عن غيره من التنظيمات ، ذلك لأن هذه الخاصية توجد في الأشكال الأخرى من التنظيم ، فقد وجدت في نمط الإدارة القطاعية وربما بشكل أقوى وأوضح . وينتهي « موزيليس » من تحليله لبعد التسلسل إلى أنه لا يعد بعداً جوهرياً في التمييز بين التنظيم البيروقراطي وغيره من التنظيمات الأخرى ، ذلك لأن القيد في هذا العدد هو نوعية علاقات السلطة فهذه العلاقات ذات طابع شخصي داخل التنظيمات القطاعية تستند إلى الاعتقاد في قداسة التقاليد ، أما هذه العلاقات فهي ذات طابع غير شخصي داخل التنظيمات البيروقراطية ، وتستند السلطة شرعيتها من الاعتقاد في سلامة الروتين والقواعد وتقوفاً من الناحية الفنية .

لأننا : ما هي العلاقة بين ما يسود التنظيمات البيروقراطية من قواعد وضوابط وقبود وبين الشخصية الإنسانية ؟ وهذا يشير تساؤلاً حول مدى قدرة أعضاء التنظيمات على التعبير عن ذاتهم وعن أفكارهم والمبادأة . وقد اعتمد بعض الدارسين المتأثرين بنموذج « فير » على مقياس للمبادأة .

بين أعضاء التنظيمات لتحديد درجة التحول البيروقراطي<sup>(٣٤)</sup>. ولا شك أن التنظيم البيروقراطي يتيح درجة أكبر من الحرية بالمقارنة بالتنظيمات القطاعية الذي يعتمد على الطاعة العمياء للاقطاعي وإرادته الشخصية ، غير أن درجة الحرية المتاحة لأعضاء التنظيمات البيروقراطية يعتمد على عدة متغيرات منها مدى تمرکز السلطات أولاً ، مركزيتها ودرجة التفويض المخولة للرؤساء في المستويات الوسطى والدنيا ومدى رغبة أعضاء التنظيم وقدرتهم على تحمل المسؤولية... الخ ولكن وجود التنظيم البيروقراطي يرتبط بوجود قواعد دقيقة لتنظيم العمل من حيث الكيفية والأداء والتوقيت ، الأمر الذي يحيل عضو التنظيم - على حد قول فيبر نفسه - إلى ترس بسيط في جهاز ضخم ، الأمر الذي يقتل حرية الرأي والتفكير المبدع عند الأعضاء . وهناك من الباحثين اللاحقين على « فيبر » من خصص دراسات كاملة عن أثر التنظيمات على الصحة النفسية لأعضائها<sup>(٣٥)</sup>.

ثالثاً : ويطرح « موزيليس » تساؤلاً حول النموذج المثالي للبيروقراطية هو هل يشير هذا النموذج إلى التنظيم ككل ، أم أنه يشير إلى جهازه الإداري فحسب ؟

Does the ideal type of bureaucracy refer to the organization as a whole or simply to its administrative apparatus ?

ويجيب « موزيليس » بأن فحص خصائص النموذج المثالي يدل على أنه يشير إلى الجهاز الإداري ، ولكنه يؤكد أن هناك خلطاً واضحاً بين مفهوم التنظيم Organization ومفهوم الإدارة Administration في أعمال فيبر ، وهو يرجع هذا إلى أن « فيبر » حالج قضية البيروقراطية داخل إطار معالجته لعلم الاجتماع السياسي<sup>(٣٦)</sup> ، وقد انتقل هذا المزج بين المفهومين إلى بعض المعالجات

الحديثة حيث استخدم مصطلح البيروقراطية للدلالة على الجهاز الإداري تارة، وعلى التنظيم ككل تارة أخرى. وهناك مشكلة أخرى ترتبط بهذه المشكلة، وهي حدود التنظيمات Boundaries of the organization، هل هي ماصرة على أعضاء الهيئة الإدارية Administrative apparatus للتنظيم، أم أنها تمتد لتشمل حملة الأسهم Shareholders، والعملاء Clients... الخ. ومن أحدث المحاولات لتوضيح أبعاد هذه المشكلة، تلك التي قام بها «بارسونز» Parsons، الذي قام بالتمييز بين ثلاثة مستويات أو أنساق فرعية داخل بناء التسلسل الهرمي لكل تنظيم

Three levels or subsystems in the hierarchical structure of every organization

وهي المستوى الفني Technical والمستوى الإداري Managerial والمستوى النظامي Institutional. ويتعلق الأول بكافة الأعمال الفنية التي تسهم مباشرة في تحقيق أهداف التنظيم (مثل تصنيع المواد الخام في المصنع والتدريس في المدارس...) أما المستوى الإداري فهو الذي يقوم بتنظيم وتسيير الشؤون الداخلية للتنظيم ويقوم بدور المنسق بين المستوى الفني وبين البيئة المباشرة للتنظيم فهو عليه مثلاً توفير المواد اللازمة للعمل والبحث عن العمالة، أما المستوى النظامي فهو المسؤول عن تحقيق التكامل بين هذين المستويين. وعلى المستوى الواقعي فإنه داخل أي تنظيم صناعي يكون المصنع plant فئلاً للمستوى الفني، وتكون إدارة المصنع office or administration ممثلة للمستوى الإداري، ويكون مجلس الإدارة Board of directors ممثلاً للمستوى النظامي (٢٧).

وأخيراً : ونشير « موزيليس » إلى تساؤل جوهرى يصدر النموذج المثالى عند « فير » وهو يتعلق بمدى امكانية صياغة نموذج تصورى يحدد خصائص التنظيمات دون الاستناد إلى دراسات واقعية . والواقع أن « فير » لم يقصد بهذا النموذج أن يكون نظرية ، ولكن قصد به أن يكون دليلا للاسترشاد به عند دراسة التنظيمات . ويجب « موزيليس » على هذا السؤال المطروح بالنفي ، ذلك لأنه لا يمكن أن نصوغ نموذج بنائى للتنظيمات الواقعية ، يؤسس على تأمل خالص ، وبقتضى أن ما يحرك الإنسان هو العقل وان كل علاقات الأعضاء سوف تكون علاقات يحكمها العقل والرشد . ولعل هذا هو ما كشفت عنه مدرسة العلاقات الانسانية ، ومن أم روادها « التون مايو E. Mayo » التى كشفت عن العوامل غير العقلية المحركة للسلوك داخل التنظيمات والتى انتهت بالكشف عن وجود التنظيم غير الرسمى (informal organisation) (\*) .

خامساً : هل ينحلو النموذج المثالى من التناقضات الجوهرية ؟ وهل يمكن له أن يحقق أعلى درجات الكفاية فعلاً ؟ فقد كشفت دراسات « بارسونز » Parsons و « الفين جولدنر » A. Gouldner ان هنالك تناقضاً بين اعتماد التسلسل على الأقدمية وبين اعتماده على الخبرة الفنية فإذا كانت الخاصية الأولى تشير إلى معنى الالتزام بنظام موضوعي ، فإن الخاصية الثانية تؤكد معنى المعرفة الفنية . هذا إلى جانب أن الأقدمية المطلقة كميّار للترقية يقتل عند الأفراد الحافز على التجديد والابتكار .

---

(\*) فوتوف على المزيد من الدراسات حول التنظيم غير الرسمى ، ارجع الى

N. Mouzelis : Organization and bureaucracy pp. 97—119

والى التطبيقات على المتن فى اخر البرامه مع المراجع

لسابها : هل يمكن اعتبار أن نموذج فير يمثل أداة تصورية تناعد على تحقيق فهم أكثر دقة للواقع التنظيمي من خلال تحليل أوجه التعارض بين ما هو مثالي وما يصحَق بالفعل في الواقع الموضوعي؟ ويجيب « نيكوس موزيليس » على هذا بالنفي ، لأن فهم الواقع التنظيمي لا يتطلب الاستعانة بنموذج يعبأغ صياغة تأملية عقلية صورية ، وإنما يقتضى الاستعانة بنموذج واقعي يستقي من البَحث ودراسات واقعية .

سأبها : الا يمكن أن تكون خصائص البيروقراطية كما حددها « فير » مصدرا لسوء الأداء أو الخلل الوظيفي Dysfunctions ؟ وقد اهتم « روبرت ميرتون » R. K. Merton بإيراز جوانب الخلل التنظيمي . فكفاءة الادارة البيروقراطية - عند فير - تتركز على : المعرفة الفنية وسيادة علاقات الدور Rol Relation واتسام العلاقات بالاشخصية والموضوعية ، إلى جانب امكانية التنبؤ بسلوك الأعضاء داخل التنظيمات Predictability طالما أن هذا السلوك يصدر عن مجموعة من القواعد الضابطة والمنسجمة والمنظمة . غير أن هذه الخصائص ذاتها يمكن أن تؤدي إلى مَرَض تنظيمي Bureau pathology . يحصل في الخوف وفقدان المرونة وتحول الوسائل ( القواعد والاجراءات ) إلى هدف ، وهذا ما يطلق عليه تعقد الاجراءات وظهور طبقة من الموظفين يقصدون الاجراءات ، وهم من يطلق عليهم عبدة الطقوس Ritualists (٣٣) .

ويشير « ميرتون » أن دراسة البيروقراطية تقتضى طرح بعض الأسئلة من أهمها العلاقة بين البيروقراطية والشخصية ؟

لأننا : حاول بعض الباحثين تفنيد بعض المسلمات التي بنى عليها « فير »

نموذجه المثالي منها أن ترشيد السلوك يجب أن يفرض فرضاً من فئة التسلسل التنظيمي ، ومعنى هذا أن الأسلوب الوحيد لترشيد سلوك عضو التنظيم أن يحدله ما يجب وما لا يجب عمله . وهل يعارض إنشاء التنظيمات الكبرى ومتطلبات الكفاية والرشد مع امكانية ممارسة المبادأة على المستوى الفردي ؟

In the structure of large scale organizations and the requirements of rationality and efficiency hostile to the exercise of initiative on the individual level ?

وهنا نجد « بيتر بلاو » P. Blau يتحدث عن المسألة القيصرية السابقة على انها اسطورة Myth ظهرت اولاً في كتابات « فيبر » ثم آمن بها بعض اللاحقين من العلماء خاصة انصار اتجاه الإدارة العلمية (٣٦) . ويشير « بلاو » ان مختلف اتجاهاته تؤكد فساد هذه المسألة من حيث انها تقلل من انتاجية اعضاء التنظيم وتؤدي إلى خفض معنوياتهم . ويعتقد « بلاو » بأنه يمكن ان يكون هناك انماط للضبط لامر كثرية Decentralised ولا تسلطية non-authoritarian تسمح بظهور المبادأة الفردية Individual initiative . ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأساليب مثل اتباع طرق مناسبة للتحسين والتدريب والتعبئة تساعد الأفراد على تحمل المسؤولية والمبادأة باتخاذ القرارات الضرورية بطريقة ذاتية دون الحاجة إلى توجيهات محيطية في شكل قواعد أو أوامر تصدر من قمة التنظيم

Illustrating guidance of rules or orders coming From the Top.

وقد كشفت دراسة « جولدنر » Gouldner لأحد مصانع الجبس والتي



انطلق فيها من نظرية « فير » عن اليوقراطية محاولا اختبار بعض ابعادها اميريقيا ، عن تمييز بين نوعين من القواعد .

١ - قواعد ذات طابع عقابي Rules having a punishment character

ب - القواعد ذات الطابع التمثيلي او النيابي Representative rules  
وتتمثل الأولى وتستمد شرعيتها بصورها من جانب واحد فقط Unilaterally دون اخذ رأى وموافقة بقية الأطراف ، اما القواعد ذات الطابع النيابي هي تلك التي تصدرها بشكل ديموقراطي والتي تشترك في صياغتها الادارة والعمال معا . وقد كشفت بعض الدراسات مثل دراسة « جانوفز » M. Janowits إلى ان ممارسة الضبط بالأسلوب الرأسي التسلسلي لا يدعم النظام وإنما يؤدي إلى خفض اتاجية الأعضاء وهذا هو ما يفسر إجماع الكثير من التنظيمات نحو تحقيق قدر من المرونة وممارسة الضبط من خلال الاقتناع

Control by persuasion (٣٧)

تاسعا : ظهرت بعض الدراسات التي حاولت إخضاع القانون الحديدي للأولييجاركية الذي صاغه « ميشلز » للاختبار استنادا إلى دراسات واقعية ، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن الخصائص البنائية للمجمعات الحديثة والتنظيمات الكبرى تؤدي حقيقة إلى ظهور الاتجاهات الأولييجاركية ، ولكن ماترقفه هذه الدراسات هو تلك الحمية الصارمة التي ركز عليها « ميشلز » ، واعتبار هذه الاتجاهات قانونا عاما ينطبق بالضرورة على أي تنظيم وأي مجتمع . وكما يذهب « موزيليس » بحق فإنه يستحيل ان تصدر تعميما ما حول التنظيمات دون تحديد مجموعة الشروط التي يجب أن تتحقق حتى تصدق التعميمات (٣٨) . وقد لاحظت الكثير من الدراسات النقدية أن خطأ « ميشلز » هو انه لم يهتم

منهجيا بملاحظة الظروف الاجتماعية والتنظيمية التي تؤثر - تدفعها أو القاه أو  
تقليلها من فاعلية - القانون الحديدي للاوليغاركية. وقد قام كل من «ليبست»  
Lipst و «ترو» Trow و «كولمان» Coleman بدراسة على الاتحاد الدولي  
للطباعة International Typographical union وهو تنظيم يسوده الديمقراطية  
الامر الذي عطل القانون الحديدي للاوليغاركية الذي صاغه ميشلز. وقد اوضح  
الدارسون الثلاثة ان هذا الاتحاد ينتمى إلى حزبين أساسيين إلى جانب أن هناك  
لامر كزبه واضحة في السلطات الأمر الذي يجعل القوة موزعة غير متمركزة  
في جماعة اوليغاركية يعنيها ، يضاف إلى هذا أن المهارات القيادية المنتشرة  
والمشاركة الفعالة من جانب الوحدات المختلفة التي ينقسم إليها التنظيم وعقد  
لقاءات غير رسمية تناقش خلالها سياسة التنظيم ، ووجود نسق متكامل من  
القيم يشارك فيه القيادات العليا للتنظيم والأعضاء على السواء وتعدد الجماعات  
التي تمارس ضغطا على متخذى القرارات ... كل هذه العوامل وغيرها قلل من  
الانحياز الاوليغاركي داخل التنظيم .

ولعل هذه الدراسة مع بعض الدراسات الواقعية الأخرى - تكذب التعميم  
المطلق للقانون الحديدي للاوليغاركية ، وتحتج ضرورة القول بأن انطباقه  
يخوف على عدة عوامل منها بناء التنظيم ذاته وأهدافه ووظائفه وظروفه  
التاريخية ونوعية أعضائه ومدى توافر القدرات القيادية داخله ونوعية السلطة  
( مركزية أو لامركزية ) وحجم التفويض للمارس داخل التنظيم ... الخ .  
غير أن دراسة «ليبست ورفاقه» لا تكذب نظريه ميشلز بصورة مطلقة ، ولا

(\*) ان يريد معرفة المزيد عن هذه الدراسة أن يرجع إلى كتاب « التنظيم »

والبيردقراطية لموزيس » ص ٦٥ وتعليقاته في مراجع الفصل ص ١٦٤

ندعونا الى التناؤل بعدد احتمالات ممارسة الديمقراطية بشكل كامل داخل التنظيمات الكبرى ، ذلك لان هناك خاصية فريدة في التنظيم الذي تام ليست ، وزملاؤه بدراسة وهو انقسامه الى خزين متعارضين وهو أمر غير شائع بصفه حائمه داخل التنظيمات الكبرى ، غاية ما في الأمر ان مثل هذه الدراسات الواقعية تضع امامنا بعض الضوابط التنجيه امام التعميمات النظرية وتنبهنا إلى احتمال وجود بدائل ، والى مختلف العوامل التي يجب النص عليها قبل إصدار تعميم ما .

#### عاشرا

ويذهب « موزيليس » في معرض تقييمه للنموذج التالي عند غير إلى أن ذلك « قاتلة » وانحى يتطوى عليها النموذج ، فهو يضم من عنصرين هما

١ - مجموعة من الابعاد الواقعية التي يمكن تعديلها بالرجوع إلى واقع التنظيمات فعلا

ب - الحكم على هذه الابعاد وصفها بصفات معينة كالرشد والعقلانية والكفاءة ... وهذه لم يتوصل اليها فيدر استقرائيا ، انما يمكن القول أنه يتوصل اليها بالحدس

وقد ظلت هذه الثنائية في التراث المعاصر لتفكرات التنظيم . وقد ظهرت ثلاث محاولات عند دراسة العنصر الأول وهو عنصر الابعاد .

١ - المحاولة الأولى هي اطلاق مصطلح البيروقراطية على أي تنظيم نحوافر في الخصائص التي ذكرها فيدر بنظر عن مسألة الكفاءة ،

والثانية . تتمثل في اعادة النظر في خصائص نموذج فيدر عند تطبيق الدراسة

الواقعية بحيث يحدف منها ويضاف اليها حسب متطلبات الدراسة :

والثالثة تمثل في النظر إلى هذه الخصائص كأبعاد وتختلف كما وكيفا حسب نوعية التنظيم وحجمه وأسلوب تنظيمه . وهنا قد يحقق تنظيم مدرجه عالية من البيروقراطية على احد الابعاد ، بينما لا يحقق نفس الدرجة بالنسبة لبعده آخر وهكذا .

وإذا ما انتقلنا إلى العنصر الثاني من نموذج فير ، وهو العنصر الحدس فقد ظهرت بعض الاحكام القيمة حيث صارت تطلق صفة البيروقراطي على التنظيمات ، اذا ما كانت اساليب انجاز العمل داخله تتصف بالرشد والعقلانية والكفاءة الادارية أو حتى المرض الادارى واختلال الاداء الوظيفي Dysfunction مثل طول فترة الاجراءات والتعقيد الروتيني وتحول الشغل إلى غابات والتحكم الشديد للسلطات أو عدم قدرة الافراد على المبادرة أو غياب قدرات الاعضء على تحمل المسئولية . وهنا لا يتعلق الامر بالتحليل كما يذهب موريس بحق وإنما يصبح مرتبطا بالعلاج ويدخلنا في قضية القضاء على الصلخ الادارى واطلاق الثورة الادارية ... الخ . وهكذا ارتبطت البيروقراطية في اذهان الكثير من الناس على عكس فكرة فير - بانعدام الكفاءة Inefficiency واللبه الحمراء ( أو الشريط الأحمر في التعبير الأجنبى Red Tape ) وإذا كان هذا التصور يختلف تمامًا مع تصور البيروقراطية عند فير ، فإنه في الواقع لم يتعامل مشكلات بيروقراطية ، غير ان معالجته لها لم تستم بالعمق وإلى جانب ان هذا الموضوع لم يكن شاغله طالما أنه كان مهتما بخصائص البيروقراطية ..

وإذا ما انتقلنا إلى معالجه مسألة الرشد فإنها تعنى أن التنظيم البيروقراطي

يلتقي من بين الأساليب المتعددة القادرة على إنجاز الهدف أكثرها كفاءة في تحقيقه . ولكن المقصود بهذه الأهداف أهداف التنظيم كتنظيم الأمر الذي يصحاهل الأفراد . وهذا يقعنا في تناقض . فأكثر الأساليب التنظيمية عقلانية تعارض مع أهداف الأفراد ولا تنفي أن الأفراد سوف يسلكون أكثر أساليب السلوك رشداً ، لأن هذه الأساليب التنظيمية سوف تميل الأفراد إلى تروس صغيرة Simple cogs داخل جهاز ضخم وقد وصف ما نهايم العقل بهذا المعنى بأنه وظيفي ، ذلك أن فيبر أراد منه أن يرسم أساليب عقلية للسلوك الفردي ( ترشيده ) وفقاً لقواعد مفروضة . وهذا الأسلوب هو الذي نهت فشله بعد أن حاول أنصار الإرادة العالمية تطبيقه (٣٦) .

« موزيليس » إلى أن هناك من الباحثين من حاولوا معالجة قضية رشادة التنظيم وكفاءته من منظور يختلف عن ذلك الذي تنهـ « فيبر » بل وعلى النقيض منه تماماً . فإذا كان « فيبر يربط بين التنظيم الرشيد والكفاءة الإدارية من جهة وبين سيادة قواعد إدارية محددة وواضحة وملزمة لجميع الأعضاء من جهة أخرى ، فقد ذهب « بلور » Plan إلى أنه لا توجد علاقة بين الكفاءة التنظيمية وبين سيادة قواعد دقيقة ، ولكنها ترتبط بسيادة الظروف التي تسهم في تنمية المبادأة والتلقائية عند أعضاء التنظيم .

#### Development of individual initiative and spontaneity

وهكذا يجب على المتقنين لمراكز الإدارة العليا داخل التنظيمات أن يعملوا على إتاحة الظروف التي تسهم في تمطين كل ما من شأنه تقييد الأعضاء وتعميق مبادئهم ومشاركتهم الإيجابية التلقائية . وعلى هذا فانه يمكن أن نعيد تعريف

البيروقراطية بأنها التنظيم الذي يحقق أعلى درجة ممكنة للكفاءة الإدارية مما كانت خصائصه الرسمية (٤٠).

Bureaucracy, then, can be defined as organization that maximises efficiency in administration, Whatever its formal characteristics.

حتى عشر :٠ لقد كان محور اهتمام الكتابات الكلاسيكية في مجال التنظيم والادارة منصبا على أثر التنظيمات متسعة النطاق على البناء السياسي للمجتمع ، أكثر من الاهتمام بدراسة البيروقراطية في ذاتها . وقد غير العلماء اللاحقون على « فيبر » مجال الاهتمام أو مستوى التحليل من دراسة المستوى السياسي العام في المجتمع ، إلى دراسة مستوى التنظيمات . وعلى الرغم من أنهم لم يجهلوا البيئة الأوسع التي يوجد داخلها التنظيم - المستوى الأكثر اتساعا - كما لم يجهلوا مشكلات التردد داخل التنظيم - المستوى الأكثر ضيقا للتحليل - فإن البؤرة الأساسية للتحليل عندهم كانت تركز في دراسة التنظيم ككل . على أن نضيف وحدة التحليل - بالمقارنة بالنظريات الكلاسيكية - سمح بكون مجموعة من التصورات الأكثر تحديدا ، ومن الفروض العلمية والتي يمكن اختبارها في الواقع - أو على حد تعبير « موزيليس » ذات الطبيعة القابلة للاختبار . (٤١) Testable nature .

ولهذا نستطيع القول بأن أغلب الدراسات بعد « فيبر » كانت ذات طابع امبيرى ، أو توجه نحو الدراسة الواقعية للتنظيمات ، ولهذا ظهر أسلوب دراسة الحالة Case study كنشاط للبحث ، حيث يختار الباحث تنظيلا معينا لاجراء دراسة مركزة حول بناءه الداخلي ، أو من أجل اختبار مجموعة محددة من الفروض التي يوجد بينها ارتباط داخلي Interconnected hypotheses . وقد

استخدم الباحثون أساليب تحليل الوثائق والمستندات التنظيمية والوائح ، أما عن جمع المادة فقد اعتمدوا على أساليب الملاحظة المباشرة ، والاستبانات أو المقابلات الشخصية . وعلى أساس هذه الدراسات اللاحقة « لغير » قد ضيقت نطاق التحليل ، إلا أنها كانت أكثر شمولاً والمآل بكافة جوانب الظاهرة المدروسة وهي التنظيمات ، وذلك على العكس من « غير » الذي تصور أن الموظف البيروقراطي المثالي هو الأداة الإدارية الوحيدة الذي يدور حوله التحليل . وقد اتضح أن السلوك التنظيمي للموظف ليس سوى أحد الأبعاد المتعددة للظاهرة التنظيمية التي تشمل أعضاء التنظيم كآدميين بمواطنهم ومعتقداتهم وأهدافهم الخاصة التي لا تتطابق باستمرار مع الأهداف العامة للتنظيم ( إلى جانب أبعاد أخرى كثيرة ) ومثل هذه العوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان عند إجراء أي تحليل تنظيمي فعال .

ثاني عشر : تشير أغلب النظريات الحديثة في التنظيمات إلى التفروق الأساسية بين البيروقراطية ومختلف الأنساق أو التنظيمات الاجتماعية الأخرى ، ذلك أن التنظيم البيروقراطي تنظيم مخطط يظهر بطريقة عمدية لتحقيق أهداف محددة سلفاً ، وهنا يوجه السلوك توجيهاً مقصوداً لتحقيق غايات بعينها . ولهذا فإن الأمر يتطلب صياغة مجموعة من الضوابط السلوكية تحققها القواعد الرسمية المقررة داخل التنظيم . ولكن إذا كان التنظيم يتألف أساساً من مجموعة من الأعضاء الذين يتفاعلون معاً في إطار مواقف بعينها ، فإنه من الممكن التوقع بأن هذه الضوابط والقواعد سوف لا تحقق أهدافها بصورة مطلقة في ضبط المواقف الواقعية وتوجيه الأنشطة التنظيمية في إطار الخطة العقلية المحددة سلفاً . فاعضاء التنظيم لهم أهدافهم الخاصة ، بل وكل جماعة داخل التنظيم لها

أهدافها النوعية المعينة التي قد تعارض أو على الأقل قد لا تتسق مع أهداف التنظيم ذاته . ويضرب لنا « موزيليس » مثالا على هذا . أنه إذا كان الهدف الأساسي لتنظيم صناعي معين ( مصنع ما ) هو إنتاج سلعة ما وتوزيعها ، فإن صاحب مصنع ينظر إليه بوصفه وسيلة للحصول على الربح ، بينما ينظر إليه العامل والموظفين بوصفه وسيلة للحصول على الأجر وهذا يعني أنه قد يحدث صراع بين أهداف التنظيم . وأهداف مختلف الجماعات النوعية المؤلفة للتنظيم الأمر الذي قد يقلل من فاعلية التنظيم العقلي للعمل . وهكذا فإننا نصادف باستمرار نماذج غير متوقعة من السلوك نتيجة لسيادة القواعد الرسمية .

وقد كانت هذه القضية هي النقطة الأساسية لنظرية التنظيم عند « فيليب سالتنيك » P. Selznick والتي عكس عنها في مقال له بعنوان « أسس نظرية التنظيم » (١) .

ويذهب هذا الباحث إلى أنه حين تفحص البناءات الرسمية بدقة فإننا ندرک فوراً أنها لا تحقق نجاحاً مطلقاً في القضاء على النماذج غير الرشيدة للسلوك داخل التنظيمات ، ذلك لأن هذه النماذج تستمر في الظهور طالما أنه من الضروري استمرار التعاون بين البشر . وعلى هذا نستطيع القول بأن الجوانب الرسمية ( القواعد والمعايير واللوائح الرسمية ) داخل التنظيمات لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الجوانب المتعددة للتنظيمات ففي كل تنظيم قد تظهر معارضة من منظمة للقواعد الرسمية تتخذ الطابع النظامي Institutionatization من

---

P. Selznick : Foundation of the theory of organization,  
American sociological review, Vol 12 - 19 8 pp. 25-45

هذا المقال مذكور في دراسة « موزيليس » السابق الإشارة إليها .



من خلال ظهور الجماعات غير الرسمية التي تركز على العلاقات الشخصية في  
المحل الأول . وقد يكون لهذه الجماعات نتائج سلبية أو إيجابية من منظور  
الأهداف الرسمية . وعلى هذا فإن « سزنيك » - كما يذهب موزيليس - يطالب  
بضرورة استحداث منهج ملائم لدراسة البناء الواقعي الذي ينجم - لا عن  
القواعد الرسمية فحسب ، ولكن ينجم عن التفاعل بين التنظيم الرسمي والتنظيم  
غير الرسمي ، وهو يرى أن أفضل المناهج في هذا الصدد هو منهج التحليل  
البنائي الوظيفي الذي يركز على أخذ السلوك الفردي المتغير والحاجات المستقرة  
للسوق الاجتماعي في الاعتبار . وينطلق « سزنيك » في تحليله من مسألة أساسية  
هي أن الحاجة الأساسية التي يسعى كل نسق إلى تحقيقها هي ضمان الاستمرار  
والتكامل .

ويحدد سزنيك . أهم حاجات النسق الاجتماعي للتنظيمات الرسمية فيما يلي  
١ - ضمان أمن واستقرار التنظيم ككل في علاقة بالقوى الاجتماعية المؤثرة  
في البيئة المحيطة به

ب - استمرار واستقرار نماذج وخطوط السلطة والاتصال داخل التنظيم  
ج - استقرار نماذج العلاقات غير الرسمية داخله

د - استقرار السياسة العامة للتنظيم ومواقع تفريرها وصيغتها .

هـ - تحقيق التوازن في النظر إلى مجموعة الادوار التي يسم ادائها داخل  
التنظيم ، وإلى التنظيم ذاته كنسق

وطالما أن هناك مجموعتين من الاهداف ، أهداف التنظيم ( الاهداف  
الرسمية ) واهداف الأفراد والجماعات غير الرسمية ، فإن لنا أن يتوقع إمكانية

حدوث صراع بين القواعد واللوائح الرسمية التي تحاول ضبط وصياغة السلوك صياغة عقلية رشيقة ، بين مقاومة أعضاء التنظيم ( التي قد تتخذ طابعا منظما ) لهذه القواعد ومن شأن هذه الصراع ان يخلق مواقف وحاجات جديدة مستحدثة في النسق . ولجأته هذا الموقف يضطر التنظيم الى خلق المزيد من الضوابط او القواعد النظامية من اجل القضاء على هذا التوتر. والصراع ، غير ان هذه القواعد الجديدة قد تقابل بمزيد من الرفض فتصاغ قواعد اخرى لتحقيق درجة اعلى من الانضباط ... الخ . ويطلق « موزيليس » Mouzelis على هذه العملية الحركة الجدلية للتنظيمات

وبشير الباحث المذكور ان التنظيمات تكتسب طابعها الحركي - الدينامي - من خلال الصراع بين ما هو رسمي ( القواعد الاوامر واللوائح ... ) وما هو غير رسمي ( المعايير والعلاقات غير الرسمية التي تمتص عن ظهور الجماعات والتنظيم غير الرسمي ) . وهذا يعني في نظر « موزيليس » خطأ التصور التقليدي للتنظيمات ذلك التصور الذي ينظر اليها بوصفها بناء استاتيكي . ويشير « الفين حولبز » A - Gouldner في دراسة له عن انماط البيروقراطية الصناعية (٥) الى ان التوسع في اقرار وخلق قواعد رسمية الضبط وقبوله الدلوك داخل التنظيمات ، أمر له نتائج وظيفية ظاهرة Manifest تتمثل في تقنين السلوك ، ونتاجات وظيفية كامنة Latent أو غير مقصورة اهمها عدم وضوح علاقات القوة بين المستويات الرأسية المختلفة ، الامر الذي يخفف من التوترات في العلاقات الشخصية بينهم ويسهم في تحقيق تعاونهم معا . ويذهب كل

---

A : Gouldner : Organizational analysis - pp. 406 — 28

مذكورة في دراسة موزيليس - قائمة المراجع في نهاية الكتاب ص ١٨٤

« مارش » March و « سيمون » Simon في دراسة لهما بعنوان التنظيمات (٥) إلى أن الالتزام الحرفي بالقواعد والاجراءات داخل التنظيمات يؤدي إلى الكثير من الوان الخلل الوظيفي Dys Functions ، ذلك انه من الممكن ان يمثل أعضاء التنظيمات للحد الأدنى من القواعد مما يبعد بينهم وبين الاهداف العليا للتنظيم ، الأمر الذي ينعكس على كفاءة التنظيم في اداء وظيفته .

ثالث عشر : يخلق اتساع نطاق التنظيمات وتعدد المستويات الرأسية مشكلات تعقد الأمور ومركزية السلطة ، الأمر الذي يتطلب - كما يشير سازنيك ضرورة تفويض السلطة للإنساق الفرعية ، غير أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إهمال الأهداف العامة للتنظيم ، طالما أن الوحدات الفرعية سوف توجه نحو التركيز على تحقيق أهداف جزئية واعتبارها غايات في ذاتها ، الأمر الذي يستوجب ضرورة ممارسة الضبط التنظيمي المركزي مرة أخرى ، وهو ما يسهم في تحقيق المركزية والتفديد وطول الاجراءات . وهكذا .

#### ١ - مشكلات التوافق المتبادل بين الفرد والتنظيم

ظهرت خلال السنوات الأخيرة عدة معالجات ممتازة لتحليل العلاقة بين الفرد والتنظيم ، أو على وجه التحديد أثر انخراط الفرد داخل تنظيمات كبرى - وهو أمر لا مفر منه في المجتمعات الحديثة المعقدة - على صحته النفسية . وهذا يعني توضيح إيجاب العمل ورد الفعل بين حاجات الفرد - عضو التنظيم - وبين متطلبات التنظيم . وفي مقدمة هذه المعالجات ، تلك التي قدمها « تشرس

أرجريس C. Argyris<sup>(١٢)</sup> . حيث حاول توضيح النتائج النفسية للاشتراك في التنظيمات البيروقراطية . فقد طرح في بداية دراسته سؤالاً حول أثر الاشتراك في عضوية تنظيمات على شخصية الأعضاء وقد اعتمد « أرجريس » على نظريات العالم النفسى ( الطب النفسي ) « سوليفان » H. S. Sullivan والتي تحدد معايير النضج الشخصى Personal maturity واستناداً إلى هذه النظريات خرج « أرجريس » بنتيجة مؤداها أنه لا يوجد تطابق بين هذه المعايير وبين نموذج السلوك المطلوب من أعضاء التنظيمات خاصة في المستويات والوظائف الدنيا للبيروقراطية . ولعل هذا هو ما حدا به إلى إبراز محنة إنسان التنظيم ، أو الإنسان داخل المجتمعات الحديثة . وقد عرض الباحث المذكور مجموعة كبيرة الدراسات النظرية والميدانية حول التنظيمات وخلص - على حد قوله - بعدة نتائج وضعها في ثلاثة فصول أساسية نمرضها فيما يلي<sup>(١٣)</sup> :

**القضية الأولى :** هنالك نقص في الاتفاق أو الانسجام بين حاجات الأفراد الأصحاء وبين متطلبات التنظيم الرسمى

*There is a Lack of congruency between the needs of healthy Individuals and the demands of Formal organization.*

وهو يقصد بالتنظيم الرسمى ، تلك الخصائص التى جردها « فيبر » في نموذجه المثالي ، وهو يقصد بالأفراد الأصحاء ، أولئك الذين يهتمون بالاستقلالية النسبية والايجابية في المواقف الاجتماعية والذين يمارسون قدراتهم ... الخ . وهذه الخصائص تتناقض ، أو على الأقل لا تتنجم من الخصائص الواجب توافرها في أعضاء التنظيمات الرسمية ، الذين يجب عليهم طاعة أوامر رؤسائهم وعدم محاولة إبداء آرائهم الخاصة أو التفسير في الطرق التقليدية لأداء العمل .

**القضية الثانية :** ونتيجة للاضطراب ( او عدم الاتفاق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم يحدث الاحباط والفشل وقصر النظر والصراع

The results of this disturbance are frustration, Failure, short time perspective and conflict.

وهو يرى انه إذا ما كان أعضاء التنظيم الجدد يتمتعون بصحة نفسية وبعدرات عالية على تحقيق الذات self actualization ، فانهم سوف يصابون بالاحباط لامانة محاولة تحقيق الذات ، كما انهم سوف يعانون من الفشل طالما أنه سوف لا يسمح لهم بتحقيق الأهداف بأنفسهم وإنما يجدونها مرسومة لهم وما عليهم سوى التنفيذ . هذا إلى جانب أنهم سوف يفقدون وضوح الرؤية لأنهم سوف يخرطون في عمل جزئى محدود . وهذا من شأنه إصابتهم بصراع نفسى بين حاجاتهم ومتطلبات وظائفهم ، وهم لا يستطيعون ترك العمل لعدم إمكان العثور بسهولة على عمل بديل ، إلى جانب أن هذا العمل - فى ظل الحضارة التنظيمية - لن يختلف فى خصائصه عن العمل السابق .

**القضية الثالثة :** تؤدي المبادئ الصورية للتنظيم بالمرؤوس - فى أى مستوى - إلى ممارسة التنافس والتزاجم والعناء المتبادل بينه وبين غيره من المرؤوسين ، وتطور بؤرة ( اهتمام ) تنحصر نحو الأجزاء أكثر من اتجاهها نحو الكل (١١) .

The nature of the formal principles of organization cause the subordinate at any given level, to experience competition, rivalry, intersubordinate hostility, and to develop a focus towards the parts rather than the whole.

فطبيعة المبادئ التنظيمية تجعل المرؤوسين يعتمدون بشكل كامل - تقريباً -

على رؤسائهم الذين يطلقون أوامرهم منهم وينفذون تعليماتهم ... الخ. ولما كانت المواقع الرأسية تقل مع الاتجاه نحو المراكز الوسطى والعليا للتنظيمات ، فأتينا نحدد ان هناك باستمرار تنافسا وتزاحما بين الرؤوسيين للوصول إلى المواقع الرأسية المحدودة . وهذا التنافس والصراع على رضا الرؤساء وعلى الترفيات يخلق عداوة بين الرؤوسيين. يضاف إلى هذا ان ربط الجزاءات - سلبا وإيجابا - بانجاز الرؤوسيين لأعمالهم الجزئية ويتجاهلون أو يجهلون الهدف الكلي للتنظيم. ولعل هذا الاتجاه نحو الجزء Part orientation هو الذي يحتم على القائد تحقيق درجة عالية من التنسيق بين انجازات مختلف الأعضاء من أجل تحقيق أهداف الكلي للتنظيم . وهذه الضرورة التنظيمية من شأنها — كما يذهب « أرجيريس » — أن تزيد اعتماد أعضاء التنظيم على رؤسائهم وخضوعهم لأوامرهم — تحت شعار تحقيق صالح التنظيم .

ويشير « أرجيريس » في مقاله — الذي يوجز فيه نتائج بعض الدراسات النظرية والواقعية في مجال العلاقة بين الفرد والتنظيم — إلى أن أعضاء التنظيم يستجيبون للإحباط والفشل وقصر النظر والصراع الذي يعانون منه داخل التنظيم بأحد الأساليب التالية أو بأكثر من أسلوب <sup>(١٤)</sup> .

١ — ترك التنظيم .

٢ — الصعود في السلم التنظيمي بالترقي Organizational Ladder .

٣ — اللجوء إلى ردود الفعل الدفاعية مثل احلام اليقظة والعدوان والتناقض الوجداني والنكوص والاسقاط ... الخ .

٤ — اللامبالاة وعدم الاهتمام بالتنظيم ، وهذه الظاهرة تتخذ عدة صور

منها تقليل عضو التنظيم من حجم الاشراف التي يوقع تحقيقها داخل التنظيم، أو تخفيض حجم العمل أو الانتاج أو زيادة الأخطاء أو المادم واللجوء إلى الخداع والغش والتنازع ... الخ .

٥ - تكوين جماعات غير رسمية لمساندة ردود الفعل الدفاعية التي يلجأ إليها الأعضاء ولتعويضهم عن ما يعانونه من مشكلات نفسية واجتماعية داخل التنظيم الرسمي .

ويوضح « أدرجيس » أنه عادة ما تستجيب الإدارة داخل التنظيم لهذه الأساليب بعدد طرق يذكر منها :

١ - زيادة حدة نمط القيادة الضاغطة

Pressure-oriented Leadership

٢ - زيادة الضوابط الإجبارية لسلوك أعضاء التنظيم

٣ - زيادة عدد برامج الاتصال والمشاركة الزائفة .

Pseudo participation and communication programs

ويختتم « أدرجيس » إلى القول أنه الأزمة Dilemma بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم أزمة مستمرة ومزمنة وتدور في دائرة خبيثة ، ثم يطرح تساؤلا حول كيفية تحقيق نموذج تنظيمي قادر على إشباع حاجات الفرد إلى التلقائية والإيجابية والتعبير عن نفسه من جهة وإشباع متطلبات التنظيم في الضبط والكفاية من جهة أخرى ؟ وهو يرى أن هذا المجال يعد مجالاً خصبا وعميقا للأبحاث المستقبلية في مجال السلوك التنظيمي (٦) .

ويناقش « الفريد فير » *Fr. Weber* — الأخ الأصغر « لاكن فير » العلاقة بين تزايد التحول البيروقراطي داخل المجتمعات الحديثة وبين إمكان استمرار الحرية الانسانية <sup>(٤٧)</sup> . فالتنظيم القائم على التسلسل الرأسمالي الطويل للبيروقراطية يحتم أن يكون ممارسة عمليات الضبط واتخاذ القرارات المحورية قاصرا على الوظائف أو شاغلي الأدوار العليا في التنظيم ، وهذا يعني بقاء الأغلبية العظمى من أعضاء التنظيم — شاعلي للمراكز الدنيا *Lower positions* بدون حول ولا قوة *Powerless* . وهذا التمرکز الحتمي للقوة داخل التنظيمات الكبرى المقعدة ، من شأنه إحباط أعضاء التنظيم وعدم تشجيعهم على تقديم مبادرات فردية *Individual initiative* أو تطوير أفكار جديدة أو أساليب مستحدثة للعمل . ويشير « الفريد فير » إلى أن تقنين الاجراءات والممارسات المختلفة داخل التنظيمات من شأنه أن يحقق نوعا من القولية والمائلة الكاملة في السلوك والتفكير داخل المجتمع مما يقضى على الابتكارية والتميز الابداعي بين البشر . وهو يرى أن هذه النتيجة تنطبق على مجتمعات التنظيم المتقدمة سواء أكانت تتخذ الشكل الرأسمالي أو الاشتراكي أو الشيوعي .

#### أساليب مواجهة امراض التنظيمات

عرضنا فيما سبق لأساسيات التنظيم البيروقراطي وما قدمه فير من تصور حول النموذج المثالي وما تلا هذا من دراسات واقعية حاولت إخبار هذا النموذج في الواقع التنظيمي وتقدمه مع محاولة تقديم نماذج تسم بالواقعية وتشق رأسا من الواقع وليس من التصور التجريدي المثالي . كذلك ناقشنا اهم مشكلات النظريات الكبرى للبيروقراطية واهم المشكلات الكبرى للبيروقراطية سواء تلك التي تتعلق بالاغتراب أو الحرية أو الارتباط وقمع الغايات الفردية .



والإبداعية نتيجة لتنظيم السلوك والتفكير. وناقشنا ما تؤدي اليه البيروقراطية من مشكلات سيكولوجية تتعلق بسوء التوفيق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم.

وإذا كان التنظيم البيروقراطي يقوم على أساس التخصص وسيادة الإجراءات الروتينية والتسلسل الرأسي للسلطات وترشيد السلوك والالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الى جانب ثبات المرتب ودوام الوظيفة ، فإن هذه الخصائص الست التي وضعت لتكفل تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة الانتاجية يمكن ان تتحول الى معوقات تقف دون تحقيق الكفاءة ، وهي ما يطلق عليها البعض مصادر الخطر داخل الاطار التنظيمي . ويمكن أن نوجز اهم هذه المخاطر فيما يلي :- (٨)

أولاً : إذا كان التخصص امراً ضرورياً في عصر العلم والتكنولوجيا والتخصص الدقيق ، فإنه قد يؤدي بأعضاء التنظيم الى الاهتمام بالجزء أو بمجالات تخصصهم الدقيقة على حساب الكل ، الى جانب انه قد يؤدي الى تكديس التنظيم بأعضاء دون حاجة حقيقية . على أن تفتتت التخصصات قد يتيح الفرصة امام اعضاء التنظيم للهروب من المسؤولية تحت زعم عدم الاختصاص وعلى العكس من ذلك فقد نجد بعض قيادات التنظيم يحاولون تجميع أكبر قدر من الصلاحيات والاختصاصات ليرفخوا من أهميتهم الشخصية في الهيكل التنظيمي ، الامر الذي يثير الضراوات داخل التنظيم . يضاف الى هذا أن تفتتت التخصصات من شأنه تعقيد الاعمال وطول فترة الاجراءات .

ثانياً : لا يمكننا النظر الى الروتين كمرض ، ولكن اذا ما تعقدت الاجراءات أو صممت بطريقة لا تناسب مع العملية ، أو كانت غير منطقية ،

أو وضعت في الحالات التي لا تتطلب إجراءات ، أو زادت المتطلبات عن الحد الضروري ، أو ارتبطت بعدد من المستويات الإدارية ، فإن الزئتين يتحول من أداة تنظيمية ، الى معوق وظيفي يحول دون تحقيق أهداف التنظيم ، لانه سوف يصيب الجهاز الإداري بالشلل ويزيد من حجم الشكاوى .

ثالثاً : إذا كان السلسل الرأسى ضرورة تنظيمية الى جانب انه يحدث تماسكاً في التنظيم ، فإن هذه الخاصية قد تنقلب الى ظاهرة مرضية تعوق تحقيق أهداف التنظيم اذا ما تركزت السلطات في المستويات الإدارية العليا ويحدث هذا التركيز في عدة حالات منها شعور الرئيس بعدم الثقة في مؤسسية لسبب حققي أو وهمي ، أو انهيار أخلاق الرؤوسين أو عدم قدرة الرؤوسين فعلا على تحمل المسؤولية ، أو أهمية الأمور موضع السلطة . ونتيجة لهذا التركيز يحدث شللاً في حركة العمل داخل المستويات الإدارية المختلفة نتيجة ضرورة الرجوع باستمرار الى السلطات العليا ، ذلك لانه يسلب المديرين في مختلف المستويات القدرة على التصرف واتخاذ القرارات . وقد لا يكون هناك تركيز بالفعل للسلطات في يد الإدارة العليا ، ولكن المديرين في المستويات الوسطى وفي مختلف المستويات لا يهتمون بالقبضة على تحمل المسؤولية ، الأمر الذي يدفعهم لاستشارة المستويات العليا في كل صغيرة وكبيرة . ومادة ما يخلق التركيز نوعاً من الجمود العقلي لدى الرؤوسين ويفقد روح المبادرة والتفكير الإبداعي .

رابعاً : وإذا كانت القواعد العقلية للتصرف أو ترشيده السلوك ضرورة إجتماعية داخل التنظيمات ، إلا أنه عادة ما تظهر بعض المواقف الإنسانية التي تتطلب الاستثناء والمجاوزة لهذه القواعد العقلية والا أضيف التنظيم بالجمود .

والعجز ، خاصة وأن مراعاة الظروف الإنسانية للعاملين ، بعد ضرورة إصلاح العمل أو الإنتاج من جهة ولصالح العاملين أنفسهم من جهة أخرى .

خامساً : على أن الالتزام الحرفي بالقواعد والتعليقات يضمن التبادل والعدالة في تصرفات الأفراد ، غير أنه إذا عازلت هذه القواعد عن الجهد المطلوب ، أو تعددت بحيث تستوعب أدق التفاصيل الصغيرة ، أو تعمدت ولم تعد ملائمة للظروف المتغيرة ، أو تضاربت وتناحرت ، أو زادت سرعة تغيرها بحيث صارت تهدد الاستقرار التشريعي ، فإن الالتزام بهذه القواعد يصبح عبئاً على التنظيم ويهدده بالفشل .

سادساً : والمفروض أن ضمان مبدأ ثبات المرتب ودوام الوظيفة يحقق إطمئنان العاملين بما يدفعهم إلى العمل والإنتاج في جو من الأمن النفسي . غير أن هذا المبدأ قد يكون له انعكاس سيء على العاملين . فالحصول على مرتب ثابت لا يشجّر مستوى الأداء ، والاستقرار في الوظيفة ( فيما عدا الفصل للاخلال بالمشرف ) قد يؤديان إلى عدة ظواهر مرضية منها .

أ - التكاسل والتخول طالما إن الموظف سيقبض راتبه الشهري سواء عمل أو لم يعمل ، وسواء اجتهد أو بذل الحد الأدنى المطلوب من الجهد .

ب - اللامبالاة في تنفيذ الأوامر أو المصيان أو الخطأ المتعمد طالما إن الموظف يعلم أنه ليس من السهل إدائته أو فصله نظراً لطول إجراءات العقوبات وتعقدها وإمكان التهرب من التهم والمسئوليات

ج - محاولة الاستفادة الشخصية على حساب مصلحة التنظيم .

المشاكل: ويضاف الى هذا كله مجموعة أخرى من الأمراض منها التنازع على الاختصاص أو الدفع بعدم الاختصاص، والاجراءات الروتينية المعقدة والتي ترتبط بعدة مستويات ادارية في امور لا تستحق ... الخ .

وعادةً ما يمكن اكتشاف هذه الأمراض التنظيمية بسرعة وسهولة داخل تنظيمات العمل الكبرى التي تهدف الى تحقيق الربح . ذلك لانه يوجد فيها باستمرار مقياس الكفاية والعالية وهو الربح . أما في التنظيمات الحكومية التي تستهدف تقديم الخدمات وليس تحقيق ارباح . فانه لا يوجد معايير دقيقة لقياس الكفاية والعالية داخلها . وهنا يظهر اخطر الأمراض التي تصيب التنظيمات البيروقراطية وهو التضخم بالذى يشبه مرض الفيل عند الانسان .<sup>(١٩)</sup> فالبيروقراطية تتميز بقدرة فذة على التوسع الذاتي ، ذلك التوسع الذى يمثل في زيادة عدد الموظفين والادارات والمكاتب والاقسام والاقلام ... الخ .

والشكل الطويل من اللجان الدائمة المؤقتة . وحتى اذا ما تقرر إلغاء بعض الادارات أو المكاتب لانه ينشأ عدة مكاتب جديدة للإشراف على عملية الإلغاء وقد لاحظ « باركنسون » انه كلما قلت المهام الحقيقية كلما زادت المكاتب ( قانون باركنسون ) *Parkinson's Law* .<sup>(٢٠)</sup>

ويمكن القول أن الأمراض المذكورة للتنظيمات تلبق عن خصائص النموذج البيروقراطي ذاته ، أو من داخله ، غير أن هناك مصادر خارجية يمكن ان تسهم في ظهور أمراض التنظيمات تتمثل في طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية أو التاريخية أو الجغرافية للمجتمع العام . ويمكننا التمييز بين أربعة صور مرضية للبيروقراطية يوجزها رابنيل<sup>(٢١)</sup> :

### أولاً : بيروقراطية الوصاية :

ومن أبرز أمثلتها البيروقراطية التي ظهرت في الصين القديمة والتي تستند إلى تعليمات كونفوشيوس حكيم الصين القديم . وهنا تكون الحكومة مسؤولة من المحافظة على التقاليد الأخلاقية للمجتمع ، ويكون واجب الموظف تحقيق النموذج الأخلاقي والاعتماد على المأثورات والمعتقدات وليس على آرائه أو اجتهداته الشخصية .

### ثانياً : بيروقراطية الاستبداد :

ومن أبرز نماذجها ، تلك البيروقراطية التي سادت في مصر القديمة ، حيث تمكنت الحكومة في توزيع مياه النيل ، وركزت السلطة في العاصمة وأخذت صورة الطغيان . ومن أبرز الأمثلة على الاستبداد نظام جباية الضرائب لحساب الحكام أيام الفراعنة ، وقد ظل الأمر على هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا .

### ثالثاً : بيروقراطية الطائفية :

ومن أبرز أمثلتها ذلك النموذج الذي طبق في اليابان في أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كان الالتحاق بالجهاز الإداري مقصوراً على المتوقفين من خريجي كلية الحقوق في الجامعة الامبراطورية بطوكيو ، وكان الالتحاق بهذه الكلية أصلاً مقصوراً على الطبقة العليا .

### رابعاً : بيروقراطية العشوية :

ومن أبرز أمثلتها تلك التي سادت في بريطانيا مع بداية ظهور النظام الحزبي المتعدد . فإذا ما نجح حزب ما في تولي السلطة ، فعبر التمييز في مراكز السلطة على أعضاء الحزب ضماناً للسيطرة والتسلط .

ولما كانت هذه الأمراض صاحبت البيروقراطية منذ القدم ، فقد ربط الكثير من الناس بين البيروقراطية وبين التعقيدات المكتبية Red tape واعتبروها مرض مزمن من أمراض الإدارة . وإذا كانت البيروقراطية صفة ملازمة للقطاعات الضخمة الحجم ، وكانت الحكومة كتنظيم يتسم بالضخامة ، فقد اعتقد بعض الناس أن البيروقراطية هي كل تدخل من الحكومة في الأعمال . ولما كانت الاجراءات الحكومية تتميز بكثرة القوانين واللوائح ، فقد اعتقد بعض الناس ان البيروقراطية هي نوع من الادارة يحكمه القوانين واللوائح . ولما كان بعض الإداريين يظهرون بسلطة استبدادية يحكم في مصالح الشعب ، فقد ربط بعض الناس بين البيروقراطية وبين تحكم طبقة معينة في مجرى الشعب ونتيجة لهذا كله تكونت صورة معينة للموظف البيروقراطي في أذهان الناس ، وأصبح من خصائصه البطء والكسل واللامبالاة ، والتحجر العقلي ، وعدم القدرة على المبادرة والتصرف الذاتي ، وعادة القواعد والتطبيق الحرفي للقوانين والتعليمات ، ومحاولة التخلص من المسؤولية باستمرار وتأجيل اتخاذ القرارات وتأخير مصالح الناس . ولا شك أن هذه الصورة غير صحيحة علمياً ، غير أن صحتها الواقعية تحول أزمة البيروقراطية إلى مشكلات أخلاقية ومهنية إلى حد كبير .

ومع هذا كله فإنه يجب التأكيد على حقيقة أن البيروقراطية ليست مرضاً وأنه يجب التمييز بين البيروقراطية وبين ما يعيها من أمراض ، كذلك يجب التمييز بين أعراض المرض وبين أسبابه وعوامله . ويقترح بعض الباحثين عدة حلول لمواجهة مشكلات البيروقراطية نوجز أهمها فيما يلي (١٧) :

١ - تقليل عدد أفراد الجهاز الإداري بقدر الامكان ، وذلك بالإقلال

١ — من المناصب الادارية ، ومن المستويات الادارية ، مع اتباع مبدأ التنظيم الهرمي  
بمنح للوحدات الادارية الرئيسية سلطات واسعة ومنحها الاستقلال في إطار  
الأهداف العامة للدولة .

٢ — تحديد أهداف الأجهزة الادارية ومختلف الوحدات الادارية تحديدا  
واضحاً ، مع التركيز على التكامل بينها .

٣ — الاقلال بقدر الامكان من نطاق الإشراف *Span of control*  
بالنسبة للاداريين . وترتبط هذه النقطة بعدد المستويات الادارية .

٤ — حسن إختيار الرؤساء الاداريين على أساس معايير علمية ، مسع  
دوام تدريبهم ، مع تكوين صف ثان من الاداريين .

٥ — الثقة في الرؤساء الاداريين ( على إختلاف مستوياتهم ) ومنحهم  
صلاحيات وسلطات تقابل مسؤولياتهم . ويرتبط هذا بمبدأ تفويض السلطات  
ومن أبرز النماذج لتفويض السلطات اتباع نظم الإدارة المحلية ، والإدارة  
الذاتية للمصانع والمؤسسات .

٦ — تصميم نظم للثواب والعقاب تكون فعالة وسريعة وواضحة .

٧ — إعادة النظر في القوانين واللوائح بهدف إلغاء القوانين التي لا تتفق  
مع الحالات التي صدرت من أجلها ، وإلغاء القوانين التي لم تعد هناك حاجة  
جوهريّة إليها ، وتطوير القوانين بشكل يحقق التوازن بين الكفاية والفاعلية  
من جهة وبين العدالة من جهة أخرى .

٨ — تبسيط الاجراءات الروتينية بإلغاء الخطوات غير الضرورية ، وإلغاء

“ الاجراءات اُصلا في الحالات التي لا تستوجب إجراءات، مع تقليل المستويات الادارية التي تتعلق بهذه الاجراءات مع تجميعها في أماكن متقاربة ..

وأخيراً فإن للتنظيمات عدة جوانب ، بعضها مادي وبعضها قانوني وأهمها الجانب البشري وهو الذي يستخدم الجانب المادي ويطبق الجانب القانوني ويحقق الهدف . وترتبط كفاءة هذا الجانب البشري بعدة أبعاد إقتصادية وخلقية ومهنية وسياسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند أية محاولة لإصلاح أو تطوير أو تنمية أو ثورة إدارية فعالة .



## مراجع الفصل الخامس

١ — د. سيد محمود الموارى: الإدارة : الأصول والأسس العلمية — مكتبة

القاهرة سنة ١٩٧٠ من ٢٠٦ - ٢٠٧

2 — Monzelis, N. P. Organization and bureaucracy : Analysis of modern theories London : Routledge and Kagan Paul 1967 pp.5-6

3 — Pfiffner, J. Public administration. N.P. p. 44

4 — ~~Paul~~ Bazham, J. The managerial revolution Indiana univ. press 1960

5 — Monzelis, N. P. Organization and bureaucracy Routledge and Kagan paul 1969 pp. 8-9

6 — Ibid  
p. 12

7 — Ibid

8 — Ibid p. 10

9 — Ibid p. 11

10 — Ibid p. 14

11 — Ibid p. 14

12 — Ibid

13 — Ibid p. 15

14 — Zeitlin : op. cit. pp.

- 15 - Meuselis : op. cit. p. 38,
- 16 - Ibid p p. ٤٥ - ٥٣
- 17 - Ibid
- 18 - Ibid -
- 19 - Ibid. p p. 15 - 16
- 20 - Ibid p. 16
- 21 - Ibid.
- 22 - Berger, Peter, and Berger, Brigitte : Sociology : A Biographical approach : Penguin Books 1976 p ٢١٥
- 23 - Shils, E : Political development in the new states : The Hague Mouton 1962.
- 24 - Meuselis ; op. cit. p. 18
- 25 - Ibid p. 28
- 26 - See : Michels, R. Political parties : A Sociological study of Oligarchic tendency of modern democracy Dover Publications 1959
- مذكور في كتاب « موزيليس السابق الإشارة إليه من ٢٦ ، ١٨٧ »
- 27 - Meuselis. op. cit. p 27
- 28 - Ibid p. 27
- 29 - Ibid p. 28
- 30 - Ibid
- 31 - Ibid. p. 29

32 — Ibid. p. 29

33 — Ibid. pp. 64-65

34 — Ibid. p. 41

ودراسة « مونرو برجر » مذكورة في كتاب موزيليس ص ٤٠ ، ٤١  
وفي الهوامش ص ١٨٩

35 Argiris : Personality and organization N. Y. Harppr 1957.

36 — Mouzelis : Ibid. p 42

37 — Ibid. p. 43

٣٥ — يمكن في هذا الموضوع الرجوع إلى الفصل الذي كتبه عن التحليل  
السوسيولوجي للانحراف والامثال ضمن كتابي بعنوان « البناء النظري لما  
الاجتماع — دار الكتب الجامعية — الاسكندرية سنة ١٩٧٣ .

38 — Mouzelis - Ibid p. 63

39 — Ibid p. 64

40 — Ibid p. 64

41 — Ibid. P. 51

42 — Blau, p. The dynamics of Bureaucracy university of Chicago  
1955 pp. ٢0-1

مذكور في كتاب Mouzelis السابق الاشارة اليه — راجع ص ٥٧ ، المراجع  
في آخر الكتاب ص ١٩٠

— Ibid. p. 57

- 42 — Argyris, Chris : Personality and organization : N. Y. Harper and Row 1957 See also Argyris : The individual and organization; Some problems of mutual adjustment, in Wrong D. and Gracy, H (eds) Readings in introductory Sociology. The macmillan Co. N. Y, 1968 pp. 391-480.
- 43 — Argyris : The individual and Organization, Ibid p. 388.
- 44 — Ibid pp. 393-9
- 45 — Ibid p. 389
- 46 — Ibid pp. 399-400
- 47 — Weber, Alfred : Bureaucracy and Freedom, in Wrong, D, and Gracy, H. (ed) op. cit. pp 400 -4٠8
- ٤٨ — ارجع إلى كتاب الدكتور سيدالوارى بعنوان «الادارة الأصول والأسس العلمية» — مرجع سابق ص ١٩٨ — ٢٠٣
- ٤٩ — المصدر السابق ص ٢٠٣
- ٥٠ — المصدر السابق
- ٥١ — المصدر السابق ص ٥٠ — ٥١
- ٥٢ — المصدر السابق ص ٢٠٧ — ٢١٠



رقم الايداع ٧٨ / ٢٣٣٩

التزقيم الدولي ٣-٤٧٩-٢٠١-١٩٧٧ ISBN

طبعة مصيغ اسكندرية للكتاب

محمد محمود محمد سعيد

٥ شارع اديب / مصر. تليفون ٨٠٥٨٤٧١-٨٠٩١١





Bibliotheca Alexandrina



0235214

١٧٥